عبد الحميد زوزو

تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا

ديوان المطبوعات الجامعية

د. عبدالحميد زوزو
معهد التاريخ ــ جامعة الجزائر

تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا

ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.07.4196
رقم ر.د.م.ك (I.S.B.N): 978.9961.0.0237.7
رقم الإيداع القانوني: 537- 1998

مقدمة

قد يفيد عنوان «تاريخ الاستعمار والتحرر» الذي اخترناه لهذا الكتيب معنى شاملا، يتصور القراء الكرام من خلاله وطلبة التاريخ بالخصوص، المغامرة الاستعمارية الكبرى وما رافقها في مختلف أطوارها من زحف للأساطيل والجيوش على إفريقيا وآسيا، واخضاع مباشر، بشتى الطرق والوسائل لشعوب القارتين؛ وما كان من نضالات هذه الأخيرة ومقاوماتها الثورية. بيد ان الأمر ينحصر هنا في تناول الفكر الاستعماري وايديولوجيته القائمة على القهر والاستغلال بأساليب المكر والخداع، ويقتصر على ذكر العمل السياسي للشعوب والأقطار بالطرق السلمية بغية التحرر والاستقلال.

يشتمل هذا العمل الذي هو عبارة عن محاضرات القيت على طلبة معهد التاريخ مشفوعة بنصوص جديدة ووثائق أصلية، راعى فيها صاحبها الدلالة في الأولى والجدة في الثانية، بحيث يشعر القارئ والطالب معا وحتى المتخصص أنهم أمام مادة متجددة وتناول للموضوع جديد، فينجذبون إلى هذا الجديد ويقبلون عليه بشغف الاستزادة وحب الاستفادة.

وقد عنينا أولا بالفكر الاستعماري وبأسسه وبعناصره المكونة لتياره الذي اجتاح العالم خلال القرن التاسع عشر وامتد إلى أن دخل في «أتون» الحرب العالمية الأولى؛ ثم عرفنا بطبائع الاستعمار التي وإن تنوعت ظاهريا فجوهرها واحد: «القهر والاستغلال» تحت غطاء «التحضير والتمدين»؛ بعد ذلك عمدنا إلى ذكر العوامل المشتركة التي

مكنت الشعوب المقهورة مع تطور الظروف ومرور الوقت من استعادة وعيها والعمل على نيل حريتها.

وكما يندرج التيار الاستعماري في السياق التاريخي العام طوال القرن التاسع عشر، فقد كان الأمر كذلك بالنسبة للتيار التحرري الشامل الذي ميز فترة ما بين الحربين العالميتين ولذلك أوردنا نماذج من الاستعمار والتحرر في كل من آسيا وإفريقيا السوداء، وركزنا أكثر على «إفريقيا البيضاء» وخصوصا على تونس والجزائر والمغرب باعتبارها أقطارا موحدة وكتلة تحررية منسجمة بالرغم مما يبدو من اختلاف أنظمة الحكم فيها في ظل استعمار فرنسي واحد، إذ كانت «الحماية» في تونس والمغرب قد تطورت مع الوقت إلى ما كان عليه النظام الاستعماري في الجزائر. وعليه إذا كان هناك تباين فإنه يرجع إلى الفارق الزمني الذي أوجده، ويعود إلى طول المدة الاستعمارية في الجزائر وقصرها نسبيا في كل من المغرب وتونس. ومن ثمة ينبغي أن لا نستغرب إن جاءت وسائل العمل التحرري في الأقطار الثلاثة واحدة أو على الأقل متشابهة تشابه البيانات الثلاث: البيان الجزائري لعباس فرحات (1943) و «البيان التونسي» للحبيب بورقيبة (1944) والبيان المغربي لأحمد بلا فريج (1944)، الصادرة كلها أبان الحرب العالمية الثانية وبفضلها. هذه الحرب التي كانت عاملا تحرريا مصيريا ليس على مستوى المغرب العربي والأقطار العربية والاسلامية الأخرى وحسب، وإنما على مستوى «العالم الثالث» أجمع.

تمهيد

من شعوب مستضعفة إلى دول نامية

عرفت مصالح الاحصاء التابعة لهيئة الأمم المتحدة دول العالم الثالث جغرافيا بأنها دول أمريكا باستثناء الولايات المتحدة وكندا، واقيانوسية باستثناء استراليا ونيوزلندا، وآسيا باستثناء اليابان والدول الشيوعية، وإفريقيا باستثناء إفريقيا الجنوبية.

وإذا كان تسمية «العالم الثالث» تفيد معنى سياسيا فان التسميات الأخرى المرادفة لها كا«الدول المتخلفة» أو «الدول النامية» (التي هي في طريق النمو) أو «الأمم البروليتارية» تفيد معنى اقتصاديا. وتستعمل هذه التسميات بمقاصد شتى، منها ما يوحي بالتفاؤل ومنها ما يوحي بالتشاؤم بالنسبة لمستقبل هذه الدول.

ويعنينا هنا بالدرجة الأولى المعنى الأول بحكم مرادفته أيضا للدول المستعمرة التي خضعت للاستعمار الأوروبي المباشر خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين بالطرق العسكرية وغيرها.

ويعود تاريخ التوسع الأوروبي كما هو معروف إلى عهود الاستكشافات الكبرى التي تلاها تأسيس أمبراطوريات خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر.

وكان أول رد فعل على الاستعمار قد جاء من الولايات المتحدة التي تحررت من الاستعمار الانجليزي بعد حرب دامت ثماني سنوات (1776–1783) (اعلان الاستقلال كان في 1776) وبانتشار عدوى

الثورة بعد ذلك في مختلف أقطار أمريكا اللاتينية ضد الاستعمار الأوروبي (ثورة المكسيك ضد الاسبان وحصولهم على الاستقلال في سنة 1864، وثورة البرازيل ضد البرتغال واعلانه عن الاستقلال في 1861) عملا بمبدأ أمريكا للأمريكيين الذي أعلن عنه مونرو James MONROE، خامس رئيس للولايات المتحدة، فهم الاستعماريون الأنجليز حقيقة القاعدة البيولوجية التي قال بها تيرقو Turgot قبل اندلاع الثورة الفرنسية والتي مفادها أن المستعمرات التي بلغت حدا ما من النمو كالثمرة الناضجة، فمثلما تنفصل هذه عن أصل الشجرة يطالب مواطنوا المستعمرات بالانفصال عن الوطن الأم بدافع من الوعي القومي. وقد رأى البريطانيون مسايرة منهم لسنة التطور أن من حسن السياسة مراجعة العلاقة القائمة على التسلط التي كانت تربطهم بمستعمراتهم في كل من كندا واستراليا وافريقيا الجنوبية ونيوزيلاندا وانتهاج سياسة جديدة تتسم بالاحترام والتبادل وتضمن مصالح الجميع في اطار الكومنويلث بيد أن هذه السياسة الجديدة اقتصرت على المستعمرات التي يقطنها السكان الذين هم من أصل أوروبي. أما المستعمرات من صنف «الملحقة» أو الخاضعة للاستعمار الأوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر فهي في نظر القوى الاستعمارية «ملحقات» يقطنها أهالي متخلفون سياسيا واقتصاديا بعيدون عن «الحكم الذاتي».

ويرى الفرنسيون من جهتهم أن أي تطور في المستعمرات لا يمكن أن يكون إلا في الاتجاه الوحيد نحو الحصول على قانون المواطنة الفرنسية (أي الاندماج) في اطار الوحدة الترابية للجمهورية الفرنسية المترامية الأطراف.

---

(1) رجل سياسة واقتصاد ومحب للفلسفة له عدة كتب من بينها: أفكار حول تكوين وتوزيع الثروات أحدث اصلاحات داخلية طبقا للمبدأ الفزيوقراطي الذي يعتمد الزراعة كأساس وحيد للثروة وهو من القائلين بابطال الجمارك الداخلية.

وإلى غاية الحرب العالمية الثانية ظل الاحساس بالتفوق الحضاري والتطور الاقتصادي لدى معظم الأوروبيين يحرك فيهم روح التوسع ومشاعر الهيمنة ورغبة الاحتلال. ذلك أن الاستعمار في نظرهم ليس عاملا أساسيا للازدهار الأوروبي فحسب، بل هو عامل لتطور البلدان المستعمرة كذلك. فمفهومه عند بعض الفقهاء الاستعماريين هو «الاتصال بالبلدان الجديدة لاستغلال امكانياتها الطبيعية المتنوعة واستثمارها لفائدة الوطن، ونقل محاسن الثقافة الفكرية والاجتماعية والعلمية والأخلاقية والفنية والتجارية والصناعية التي هي وقف على الأجناس المتفوقة إليها»(1).

وبهذا المفهوم الذي يفيد المقايضة أو المبادلة يوهم الاستعمار بتخليه عن خاصيته الأساسية التي هي الاستغلال البشع والولع بالربح Mercantilisme، ويحاول إضفاء نوع من الشرعية وايجاد تبرير لسيطرته السياسية والاقتصادية في مقابل «رسالة التمدين» التي يضطلع بها حسب زعمه في البلدان غير المتحضرة. وليس بخاف ما يشتمل عليه هذا المفهوم من مغالطة وما يتضمنه من تضليل. فكثير من البلدان التي أخضعت بالقوة كانت ذات حضارة راقية ومدنيات عريقة، ولم تكن في حاجة إلى ذلك التبادل المفروض.

وما كان للاستعمار أن يفرض ارادته لولا الأوضاع المتردية التي كانت سائدة في البلدان المستعمرة والتي زادها حضوره امعانا في التردي شمل جميع النواحي الثقافية والاجتماعية منها والاقتصادية فانعدام الثقافة وقلة التعليم وانتشار الجهالة في ظل الاستعمار حالت دون ظهور مؤهلات وطنية تتقلد المناصب الادارية وتتدرب على المسؤوليات لاكتساب المهارات في جميع مجالات الحياة، وفي الميدان الاقتصادي اقتصر دور الأهالي على دفع

(1) Mérignhac. Précis de législation et d'économie coloniales.

الضرائب والغرامات. و لم تقدم الدول الحاكمة على فعل شيء من شأنه أن ينهض بالناحية الاقتصادية في مستعمراتها ما عدا التزامها بدفع الاعتمادات المالية المخصصة للادارة والدفاع، فلم تفكر الحكومات البريطانية المتعاقبة مثلا في تقديم ما لا يزد عن المليون جنيه كمساعدة مالية لمستعمراتها إلا في سنة 1928. أما بالنسبة لفرنسا فان الأمر كان يجري بمقتضى المادة 13 من قانون المالية لسنة 1900، التي تنص على وجوب اعتماد المستعمرات في تحمل أعبائها المالية على الضرائب والسلفيات.

وأمام هذا الوضع الذي كان سائدا في المستعمرات لم يكن ينتاب رجال الاستعمار، حتى خلال ما بين الحربين، أي تخوف أو قلق على مستعمراتهم في المستقبل. وما كان يسمح به هؤلاء من اصلاحات شكلية كان يرمي في حقيقته إلى ربط هذه البلدان بهم بشكل أوثق وأقوى بقصد تأبيد الماضي إذ لم يكن منهم من يفكر في نهاية الاستعمار أو في قرب نهايته على الأقل.

وبينما كان «تأبيد الماضي» يعني بالنسبة للأنجليز الحفاظ على امبراطوريتهم الممثلة على الخريطة باللون الوردي المثير لابتهاجهم واعتزازهم فإنه كان بالنسبة لفرنسا يفيد بقاء مائة مليون من مختلف الملل والأجناس في القارات الخمس منضوين تحت لوائها المثلث الألوان.

وبينما كانت الدول الاستعمارية تعمل وتفكر على هذا النحو، شرعت الشعوب المستعمرة، لاسيما بعد الحرب العظمى الأولى تتطلع إلى مستقبل أفضل من حاضرها الاستعماري التعس عن طريق العمل التحرري الذي تركز خلال فترة ما بين الحربين على التربية السياسية والتوعية الثقافية للجماهير، وعلى المطالبة باحداث إصلاحات عاجلة ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي. لكن ما أن انتهت الحرب العظمى الثانية حتى أصبح الاستقلال هو المطلب الأساسي والوحيد لكل الحركات الوطنية في جميع أنحاء العالم،

ساعدت عليه عوامل جديدة نتجت عن الحرب والتي من بينها ميثاق الأطلنطي الذي نادى بحق الشعوب في تولي شؤونها بنفسها، ثم ميثاق سان فرانسيسكو. وبدأت معالم نهاية الاستعمار تظهر للعيان وخاصة بعد أن صممت ارادة الشعوب المستضعفة في الحرية والاستقلال على التصدي لارادة الاذلال والاستغلال وتحت تأثير التطلع إلى الانفصال الكلي لم تعد الصيغ القديمة مثل الالتحاق «بالرابطة البريطانية» و «سياسة الادماج» الكلي التي طالبت بتطبيقها الشعوب المستعمرة نفسها في الماضي تشكل حلولا مقبولة لمراميها القومية في حين عبر الاستعمار عن استعداده لتطبيقها بعد أن كان في الماضي يرفضها. وهكذا كان الاستعمار لا يستجيب لمطالب مرحلة إلا بعد أن يكون الوعي القومي للشعوب قد تجاوزها إلى مرحلة أخرى من المطالب. وبذلك يتأكد ما قيل عن الاستعمار بإشتمال طبيعته على عامل هدم ذاتي يعمل عمله فيه مهما طال أمده وأنه كالفرعون لا يعترف بالحق إلا حين يدركه الغرق.

الفصل الأول

عوامل التحرر من الايديولوجية الاستعمارية

أ ــ عوامل اليقظة السياسية والتحرر الوطني:

بدأت فكرة التحرير تظهر لدى مجتمعات العالم الثالث خلال القرن العشرين في كل من آسيا وافريقيا بفضل عدة عوامل داخلية وخارجية، اختلفت تأثيراتها وتفاوتت من دولة إلى أخرى بحسب موقعها الجغرافي ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ورصيدها التاريخي وكان انتصار اليابان في سنة (1904ــ1905) في حربها ضد روسيا أول هذه العوامل والذي ترك أعظم الأثر في نفس جميع سكان القارة الآسيوية لتخليصه لهم نفسيا من عقدة تفوق الانسان الأبيض وتحريره إياهم من فكرة أن لا سبيل إلى قهر أمم الغرب.

وعلاوة على مشاعر الاعتزاز التي حركها هذا الحادث الكبير في النفوس ودفعه للحركات الوطنية في كل من الهند واندنوسيا وتركيا ومصر وغيرها لأن تضاعف جهودها وتواصل كفاحها ضد الاستعمار فان أحسن ما تولد عنه هي فكرة التضامن الأسيوي التي ستتطور فيما بعد إلى فكرة التضامن الأفرو آسيوي الأوسع.

وقد استجابت الشعوب الأسيوية لفكرة «آسيا للآسياويين» التي نادت بها اليابان التي أصبحت محطة للأنظار ومثارا للاعجاب بفضل ما بلغته من القوة الحربية وما أحرزت عليه من التقدم التقني والتطور

الاقتصادي، مكنتها من أن تتساوى بالدول الأوروبية وتكون لها ندا. وكان أول مؤتمر «لوحدة الشعوب الأسياوية» أو ما يمكن تسميته «بالاسيانيانيّة» قد انعقد بنقازاكي Nagasaki في مستهل شهر أغسطس (أوت) من سنة 1926، حضره ممثلون عن ماليزيا وكوريا وافغانستان وأنام والفلبين والصين والهند. وأسفر عن تأسيس «جامعة الشعوب الآسيوية». وبالرغم من المشاكل التي تعرضت لها بسبب السياسة اليابانية الهادفة إلى استغلال «الاسيانيانية» لمنافسة الدول الأوروبية وبسط هيمنتها على القارة فإنها استمرت على يد الهند التي بدأت في سنة 1928 تتصل بشعوب الشرق الواقعة بين الصين وايران بغية تأسيس اتحاد لها. ولم يكتب لممثلي هذه الشعوب أن تجتمع في نيودلهي إلا في 23 مارس 1947، أي قبل نيل الهند لاستقلالها بأشهر قليلة وكانت الوفود التي حضرت هذا المؤتمر الذي يدعى بمؤتمر العلاقات الأسيوية Conférence des relations asiatiques من الفيتنام وتركيا وسيام (تايلاند) والتبت والنيبال ,والفلبين والصين وأندنوسيا وإيران ومالزيا وكوريا ومنغوليا وأفغانستان والبيتان Butan وبرمانيا والكامبودج والكوشنشين واللاوس وسيلان ومصر وغيرها. ويعتبر انعقاد هذا المؤتمر تتويجا للعمل الدؤوب والجهود المضنية التي بذلها حزب المؤتمر الهندي طيلة عقدين من الزمن، كما يعتبر بداية عهد جديد في صالح القارة الأسيوية التي ستتبوأ مكانتها على المسرح الدولي، ولصالح مختلف الحركات الوطنية التي ستجد في الهند بعد حصولها على استقلالها سندا ونصيرا.

وتشكل الحرب العالمية الأولى عاملا مهما من حيث أنها اطلعت المشاركين فيها من سكان المستعمرات كمحاربين في جبهات القتال أو كعمال في المصانع والمعامل على الواقع الأوروبي وعلى حقيقة الحرب التي خاضها بدون هوادة من يدعون حمايتهم للمبادىء الانسانية؛ ومن حيث أنها منحتهم الفرصة لأن ينادوا بتطبيق مبادىء الديمقراطية والحرية التي دافعوا عنها بجانب زملائهم من الفرنسيين والانجليز والأمريكان على شعوبهم.

وأعظم من الحرب أثرا على الشعوب المستعمرة تصريح ولسون بتاريخ يناير 1918 المتضمن لمبدإ «حق الشعوب في تقرير مصيرها» وكذلك مواقفه المعارضة للاستعمار والمناهضة لحب التسلط وتسلمه لعرائض ومذكرات عديدة جاءته من قبل الأحزاب العاملة في سبيل تحرير الشعوب كحزب تونس الفتاة وحزب الأمير خالد، وتشجيعه للحركة القومية العربية بالشام على الوقوف ضد النوايا الاستعمارية التي كانت للانجليز والفرنسيين في المنطقة(1) ومما لا شك فيه أن تجربة الولايات المتحدة القاسية مع الاستعمار الانجليزي خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر هي التي أوحت إلى رئيسها مواقفه التحررية وتأييده للشعوب المستضعفة. وقد اتخذت هذه الأخيرة من هذه المواقف والمبادىء طيلة الفترة الفاصلة بين الحربين، شعارات لها ومطالب تضمنتها برامجها ولوائحها السياسية الهادفة إلى الاستقلال والتحرر.

وتعتبر عصبة الأمم التي يرجع الفضل الأكبر في ظهورها إلى الرئيس ولسون كذلك ونظام الانتداب المستحدث ضمنها عاملا آخر سمح بإيجاد علاقات جديدة، تختلف عن العلاقات السابقة التي كانت تربط المستعمر بمستعمراته، إذ لم تكن أكثر من علاقة الظالم بالمظلوم والمستبد بالمستضعف. أما العلاقات الجديدة فقد أصبحت مقيدة بالأهداف ومحددة بالمواعيد حسب مواثيق العصبة(2) بحيث اكتسبت مسؤولية جماعية دولية خلافا لما سبق. وأصبحت الدول المكلفة بالحماية، ولو أنها استمرت في ممارسة أساليبها العادية ولم تسمح سوى للعراق بنيل استقلاله الأسمى في سنة 1930،

---

(1) على لسان لجنة «كينج قرين King-Grane التي أرسلها إلى سوريا.

(2) توصي المادة 13 من الميثاق على المسؤوليات ذات الطابع الانساني التي كان على الدول الوصية الاضطلاع بها مثل تحسين ظروف العمل واتخاذ الاحتياطات ضد المجاعات ومنع المتاجرة بالعبيد والمخدرات.

تخضع لنوع من الرقابة وتتلقى ضغوطا ولو أدبية من قبل هذه الهيئة الدولية(1).

وبتحول هذه الهيئة من عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت أثارها أقوى بكثير من الحرب الأولى، بدخول الهند ومصر وسوريا وغيرها من دول العالم الثالث فيها وجدت الحركات القومية من يؤيد مطالبها السياسية ويعزز مطامحها في الاستقلال ويدعم تطلعاتها إلى التحرر كما سيأتي تفصيل ذلك.

ويمكننا اعتبار ثورة أكتوبر الشيوعية عاملا من العوامل المشجعة للحركات الاستقلالية والمناهضة للاستعمار في كل من أفغانستان وأندونوسيا والهند والصين ومصر، وحتى بالنسبة لتركيا نفسها التي أمدتها بالسلاح من أجل التخلص من القيود التي فرضتها عليها معاهدة سيفر ولو أن تأييد الكومنترن (الأحزاب الشيوعية العالمية) لهذه الحركات كان تكتيكيا. فهي في اعتبارها حركات ثورية قادرة على تقويض دعائم الامبريالية. فالميزة الثورية لحركة وطنية ما حسب رأي ستالين لا تستدعي بالضرورة وجود برنامج ثوري(2). وعليه فقد أوصى المؤتمر الثاني للكومنترن في سنة 1920، وعملا بمقترحات لينين جميع الأحزاب الشيوعية بمساندة البلدان المستعمرة، كما أوضح بأن على الحركة الشيوعية العالمية أن تكون على استعداد لاقامة علاقات مؤقتة بالديمقراطيين البرجوازيين في البلدان المتخلفة أو المستعمرة والدخول معهم في محالفات على أن لا تكتسي أشكالا اتحادية. كما ألح المؤتمر السادس للأممية الشيوعية المنعقد بموسكو في سنة 1928

---

(1) ضمن عصبة الأمم كانت «اللجنة الدائمة للحماية la commission permanente des mandats» تتولى دراسة التقارير السنوية التي تأتيها من الدول صاحبة الحماية، وتنظر في العرائض المقدمة عن طريق الدول الوصية وتتكون هذه اللجنة من اخصائيين (1 فرنسي، 1 انجليزي، 1 بلجيكي، 1 اسباني، 1 برتغالي، 1 ياباني وثلاثة من الدول التي ليست لها مستعمرات).

(2) STALINE, le marxisme et la question nationale et coloniale. p. 182.

على جميع الأحزاب الشيوعية في الدول الاستعمارية على وجه الخصوص بإقامة علاقات بالمنظمات العاملة في البلدان المستعمرة وتقديم تأييدات فعلية لها ومساندتها بقوة في كفاحها المتنوع، وتعبئة جماهير العمال والفلاحين على أن تطالب بالاستقلال التام والسيادة الكاملة، وتناهض السياسة الاستعمارية المؤيدة للامبريالية في اضطهادها للشعوب المستعمرة واستغلالها(1).

ففي اطار هذه السياسة العامة للحركة الشيوعية يندرج تأييد الشيوعيين للأمير خالد ومساندة حركته أثناء اقامته بباريس خلال سنة 1924. وضمنها يدخل نشاط جمعية نجم الشمال الأفريقي ورئيسها مصالي الحاج الذي طالب في مؤتمر بروكسيل 1927 باستقلال الجزائر.

وعن مدى الأثر الذي تركته الحركة الشيوعية في حركات الشعوب المستعمرة في كل من افريقيا وآسيا يقول بشأنه هو شي منه رئيس جمهورية فيتنام الديمقراطية: «ان انتصار ثورة أكتوبر ليكتسي أهمية رئيسية في المصير التاريخي لشعوب الشرق **بإيقاظه** للشعوب الأسيوية المضطهدة ورسمه لطريق التحرير لشعوب المستعمرات الخاصة، وكذلك بإرشاده لها للنموذج في التحرير الوطني الحقيقي». وعن ثورة أكتوبر يقول الديمقراطي الثوري «سين يات سن SUN YAT-SUN بأنها كانت بالنسبة للانسانية أملها الكبير، معبرا بذلك عن نفس الانطباع الذي كان لدى السفير الأفغاني عندما أعرب عن أمله أمام لينين في أن تعمل الثورة الشيوعية على مساعدة الشرق كله للتخلص من نير الامبريالية الأوروبية.

وكما أقر المندوب الأندنوسي في مؤتمر العلاقات الأسيوية (23 مارس 2 أفريل 1947) بتنشيط الثورتين الروسية والصينية للحركة الاستقلالية

(1) Maurice Thorez. œuvres. T.4. p. 280.

في بلاده فان الحزب الشيوعي الهندي قد أوضح في مؤتمره بتاريخ السابع من أفريل 1967 بأن الثورة الروسية في بداية العشرينات من القرن الحالي كان لها الفضل في توجيه الحركتين العمالية والنقابية إلى الصراع الطبقي النشيط ونحو الكفاح من أجل الاستقلال حيث كان دورها فيه أساسيا. أما موديبوكيتا Modibo Keita رئيس جمهورية المالي فقد أكد على الدور المصيري الذي لعبته ثورة أكتوبر في الكفاح التحريري لكل الشعوب المضطهدة.

ويمكن اعتبار «الأفرقيانية» أو حركة وحدة الشعوب الأفريقية من جملة العوامل الخارجية المؤثرة في حركات التحرير الأفريقية خاصة لارتكاز نشاطها خارج افريقيا ولكون من كانوا من ورائها ليسوا أفارقة في الواقع بالمعنى الوطني وانما ينتسبون إلى القارة باللون والاحساس بأصالة جذورهم الأفريقية. ومن هؤلاء سلفستر وليامس Silvester Williams الترينيدادي Trinidade (الانتيل) ومارك أوريل قارفي GARVEY الجمائكي (1885—1940) وجان بريس مارس Jean Price-Mars (1876 — 1969) وبورقاردوبوا W.E. BURGHRDT Dubois الأمريكي.

وكان أول مؤتمر دعا إليه سلفيستر ويليامس الذي يعتبر بحق رائدا لهذا الفكر الأفريقياني قد انعقد بلندن في سنة 1900 لمناقشة موضوع اعتداءات الكولون وعلى رأسهم سيسيل رودس Cecil RHODES واغتصابهم للأراضي الأفريقية.

واستمرت مؤتمرات «وحدة الشعوب الأفريقية» تنعقد خارج القارة الأفريقية إلى غاية سنة 1959. فانعقد لها مؤتمر ثان بباريز سنة 1919 برئاسة الدكتور دي بوا Dubois أستاذ علم الاجتماع بجامعة اتلانتا ATLANTA والمدافع المتحمس على الحقوق الوطنية للسود الأمريكان وقد كان انعقاد مؤتمر السلام في نفس المدينة فرصة للمؤتمرين لأن يقدموا

عريضة وافق عليها كليمنصو يطالبون فيها بوضع المستعمرات الألمانية السابقة تحت وصاية عصبة الأمم وانشاء هيئة ضمن هذه العصبة تسهر على ترقية الأفارقة وتسعى إلى الحد من اغتصاب الأراضي، وتحرص على تطوير التعليم أخذا بيد الأفارقة في المستقبل إلى الحكم الذاتي.

أما المؤتمرات الأخرى وعددها ثلاثة فقد عقد اثنان منها في لندن (1921) ولشبونة، والثالث في نيبورك ودائما برئاسة دي بوا. وكانت مواضيعها تقريبا تتشابه ولكنها ركزت أكثر على موضوع التفرقة العنصرية. وطالبت في نداء لها إلى العالم أجمع بأن يعامل الأفارقة السود معاملة الرجال.

وهناك تيار آخر للأفرقيانية يهدف الى لم شمل السود، ظهر في سنة 1920 على يد الأمريكي قارفي. ويقوم هذا التيار على فكرة العودة الجماعية للسود الأمريكان إلى افريقيا حيث تنشأ لهم أمة يكون لها جيشها الخاص بها وكنيستها وبيسوعها الأسود وشرع بالفعل في نقل السود الأمريكان إلى ليبريا، لكن باغتيال قارفي في سنة 1925 تلاشت منظمته المسماة «الجمعية العالمية لتطوير السود». وبالرغم من قصر عمر هذه الحركة فقد تولد عنها لدى السود الأمريكان ولدى الأفارقة بوجه خاص إدراكهم لذاتيهم الزنجية المتميزة واعتزازهم بالانتماء إليها فضلا عن شعورهم المشترك بالمصير الأفريقي الواحد.

وقد كشف الغزو الأيطالي للحبشة سنة 1935 عن حقيقة الشعور بالتضامن لدى الأفارقة وعن يقظة ضميرهم من خلال الاستجابات الصارخة لحركة وحدة الشعوب الأفريقية وتصريحات بعض زعمائها على هذا العدوان ضد بلد أفريقي وكذلك على المواقف السلبية للدول الكبرى إزاءه حتى ان تكروما كان قد اعتبر موقف البريطانيين بمثابة اعلان للعدوان ضده شخصيا. فانفجرت وطنيته حسب

تعبيره وعزم على الذهاب إلى الجحيم فيما إذا اقتضى الأمر لتحقيق غايته وهي: وضع حد للاستعمار(1).

وإلى جانب هذه العوامل هناك مجموعة من العوامل الداخلية نذكر منها شعور السكان بالاضطهاد والاستغلال والضيق الاقتصادي الواقع عليهم نتيجة احتكار الاستعمار للموارد الاقتصادية وممارسة سياسة الارهاق ضدهم بحيث تحولت الأغلبية العددية 700 مليون إلى أقلية سوسيولوجية. اقتصر دورها على الانتاج دون الاستفادة منه، تمثل 62,9% من سكان العالم وتنتشر على 77,2% من مساحته ولكنها تخضع لأقلية عددية أوروبية تبلغ مائتي مليون أوروبي.

فخلال قرن من الاحتلال البريطاني لبورما(2) المتميز بالاستثمار الواسع لامكانياتها الفلاحية والمعدنية والغابية وبالاستغلال الكبير لشبكات الطرق والقنوات والسكك الحديدية فيها، لم يعد هذا التطور بالنفع سوى على التجار والموظفين الأجانب. أما أغلبية السكان فقد كان حظهم.منه الفقر المدقع بعد أن وجدوا أنفسهم في نهاية الأمر مجردين من أراضيهم وعمالا موسميين أو أجراء بالأجر الزهيد، غرباء وعلى هامش حضارة أوروبية اخلت بتوازنهم الاجتماعي وبمقومات حياتهم السابقة.

ويشكل الوضع الذي كان سائدا في مناجم نيجيريا للقصدير مثلا آخر لفظاعة الاستغلال، ذلك أن العمال النيجيريين البالغ عددهم 3600

---

(1) N: KRUMAH. Autobiography.

(2) التي أصبحت منذ مايو 1989 تسمى بميانما Myanma حتى تعبر أكثر عن العناصر العرقية الأخرى الموجودة بها. فزيادة على البرمان الذين يشكلون الأغلبية فهناك لكاشين les Kachines وكارانس Karens وكاياح Kayah ولشان les Chins وليصانس Les Shans ولمونس .les Mans

في سنة 1937 كانوا لا يتقاضون سوى 32900 دولار من القيمة الانتاجية الاجمالية المقدرة بـ 2.500,000 دولار أي ما نسبته 7/1 في حين كان الربح الصافي للشركة يقدر بـ 1.249,000 دولار.

وإذا أخذنا هذا المثال كمقياس للأرباح التي تحققها مختلف الشركات على مستوى كل المستعمرات (تتراوح الأرباح بالنسبة للشركات من 25% إلى أكثر من 50%) أمكننا تصور المبالغ الهائلة التي كانت تعود على الدول الاستعمارية والتي كانت تنقل كلها إلى أوروبا بينما السكان الأصليون محرومون منها.

ومن العوامل كذلك بروز نخبة واعية من الوطنيين. من هؤلاء من هم متشبعون بالثقافة الغربية ومتأثرون بأفكار فولتير وديدرو (روح الشرائع والعقد الاجتماعي) ومازيني فنادوا بتطبيق شعارات الثورة الفرنسية (الحرية، المساواة، الاخاء) على بلدانهم بعد إدراكهم لطبيعة الاستعمار من خلال اصطدامهم بتشريعهم العنصري، وما تعرضوا له هم أنفسهم من تهميش وابعاد عن تولية السؤوليات والمناصب المناسبة لكفاءاتهم وعناوينهم العلمية التي كثيرا ما كانت تتفوق عن التي كانت لدى المستعمرين أنفسهم، ومن هؤلاء الوطنيين أيضا من كانوا متشبعين بالروح الاسلامية وبالثقافة العربية وحضارتها، ومتأثرين بتيار الاصلاح الذي كان يمثله جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبدالرحمن الكواكبي.

وقد عمل هؤلاء وأولئك كل بوسائله وطريقته الخاصة على الحفاظ على المقومات الوطنية والتصدي لمؤامرات الاستعمار وحمله على تغيير سياسته والوفاء بوعوده، معتمدين على تأييد الجماهير التي تعلقت بهم لتحقيق مطالبها الوطنية.

ومن أبرز العناصر الممثلة للنخبة في العالم الثالث والتي كانت رمز للحركات الوطنية نذكر نهرو رئيس المؤتمر الهندي ومحمد على جناح رئيس

الرابطة الاسلامية في باكستان وأحمد سوكارنو في اندنوسيا. أما في افريقيا البيضاء والسوداء فنذكر علال الفاسي في المغرب وبورقيبة في تونس ومحمد البشير الابراهيمي وابن باديس ومصالي الحاج وفرحات عباس في الجزائر، ونكروما في ساحل الذهب (قولدكواست gold. Goast، غانا) وجومو كينياتا في كينيا وأحمد سيكوتوري في غينيا.

وقد انضافت إلى هذه المجموعة من العوامل الداخلية والخارجية عوامل أخرى نسميها بالعوامل المباشرة كانت نتيجة للحرب العالمية الثانية نكتفي بالاشارة إليها هنا على أن نخصص لها فصلا لشرحها فيما بعد وهي: تصريح الأطلنطي واحتلال اليابان للمستعمرات الأوروبية في آسيا وميثاق سان فارنسيسكو الناص على انهاء الاستعمار وأخيرا ضعف الدول الاستعمارية نفسها.

تلك هي العوامل التي دفعت بالحركات الوطنية الى مناهضة الاستعمار والمطالبة بالاستقلال ورفض الايديولوجية الاستعمارية التي كانت ترى في ظاهرة الاحتلال حقا من حقوق الدول الأوروبية يقرره لها تقدمها العلمي وتطورها الاقتصادي وتفوقها العسكري، وتبرره الغايات التي كان يرمي إليها.

ب ــ جوهر الايديولوجية الاستعمارية:

لقد كان «الاستعمار» عند المنظرين الاستعماريين(1) وفي نظر السياسيين الأوروبيين(2) مبدأ لا يقبل النقاش بصفته «مطلبا من مطالب المجتمع الانساني ومطمحا طبيعيا للأجيال الصاعدة في الهجرة نحو آفاق

---

(1) من أمثال دوسي Doucet وب. لوروا بوليو P. leroy-Beaulieu.

(2) مثل هانوتو Hanotaux وزير فرنسي سابق للشؤون الخارجية (1894ـــ1998) أسهم في دعم الحضور الفرنسي في الشرق الأقصى وكذلك في تونس والسودان توفي سنة 1944.

بعيدة». ومن ناحية أخرى فهو ضرورة اقتصادية لاستغلال المواد الأولية في الدول غير الأوروبية واستثمار خيراتها ما دامت شعوبها قاصرة عن استغلالها بنفسها. ثم ان هذه الخيرات في المفهوم الاستعماري ليست ملكا للشعوب الأسيوية والأفريقية وحدها، بل هي ملك للانسانية كلها. فالاقبال على استثمار الكنوز التي بين أيدي الشعوب الضعيفة من طرف الاستعمار والعمل على تعميم منافعها على الجميع ليست عملية سطو واستحواذ بموجب «حكم القوى على الضعيف وانما بمقتضى حق القوي في مساعدة الضعيف». فعن طريق هذا الزعم وتحت ستار شعور المستعمر بواجب الاعتناء بالمستضعفين ماديا ومعنويا، وحمايتهم من الجماعات المحدقة بهم، وتأهيلهم لتحمل أعباء المسؤوليات في المستقبل، يحاول تبرير اغتصابه الممقوت على أنه حق مشروع.

ومن دعائم هذه الايديولوجية سيادة الاعتقاد في الأوساط الاستعمارية خلال الفترة الفاصلة بين الحربين في كون الفكرة الوطنية لدى شعوب المستعمرات التي انتقلت من الحالة القبلية التي كانت فيها إلى الوضع الاستعماري الحالي، لا تزال بعيدة عن تصوراتها، وان اهتماماتها تنحصر في المطالبة بتوفير الأمن لها، وتحسين ظروف عيشها، وادارتها إدارة جيدة. أما ما قد يلاحظ من نشاط لجماعات غاضبة أو لعناصر مستاءة من الاستعمار فهي مجرد حركات فردية معزولة غير مسؤولة، لا تعبر عن المطامح الشعبية. وهي واقعة تحت تأثير الحركة الشيوعية والوهابية ورافعة لشعار حق تقرير مصير الشعوب من غير وعي بحقيقته أو إدراك لمعناه.

ومن بين هذه الدعائم أيضا دعوى ارتباط الأمن والنظام في المستعمرات بحضور الدول الاستعمارية، إذ بدونها قد تنتشر فيها الفوضى وتعم الاضطرابات. وقد يتسبب قلة وعيها السياسي وضعف مستواها الاقتصادي والاجتماعي في تفكك أجهزة الدولة، وقد تؤدي انقساماتها الطائفية وخلافاتها المذهبية وتبايناتها العرقية الى حرب أهلية. فالأفضل لها

وحركاتها السياسية المبتدئة إذن، ان تصبر على التعلم الذي قد تطول مدته إلى مالا نهاية وان تكتفي بالولوج إلى المجالس الاستشارية المحلية وأن توكل تسيير شؤونها الهامة إلى العناصر الأوروبية الاستعمارية المتوفرة على الأهلية والكفاءة والمعدة خصيصا لهذه المهة. غير أن البلدان المستعمرة قد أدركت من خلال تجربتها الطويلة مع الاستعمار بأن ايديولوجية هذا الأخير لا تقوم إلا على المغالطة والتضليل وان السياسة الاستعمارية مهما اختلفت ألوانها وطرائقها من دولة استعمارية إلى أخرى فهدفها الرامي إلى إبقاء شعوب المستعمرات خارج دائرة التطور الحضاري واحد، وأن من حقها بعدما تبين لها كل هذا، بفضل ما بلغه وعيها القومي من النمو والاتساع أن تطالب بتولي شؤونها بنفسها وبالطريقة التي تتلاءم مع مصالحها وأن تنادي بوضع حد للسياسة الاستعمارية وانهائها.

النموذج الياباني

«لقد اكتشفت، أنا، ذلك الطالب النكرة. الهند الصيني (الأنامي) في تاريخ اليابان المعاصر، كيف تمكن هذا البلد من هزم الأوروبيين. ولهذا السبب قمنا بإنشاء منظمة، انتخبنا لها شبابا ممن يمتازون بالشجاعة والحيوية من الأناميين لارسالهم إلى اليابان للتعلم. وقد مرّت سنوات طويلة قبل أن يعلم الفرنسيون بوجود منظمتنا.... وكان هدفنا الوحيد هو إعداد السكان للمستقبل».

من نشرية طبعت بالهند الصينية

نقلا عن:

Henri Grimal. la décolonisation de 1919 à nos jours.
BRUXELLES 1985

«أنا محمد البشير الابراهيمي»

كان من تدابير الأقدار الالهية للجزائر، ومن مخبئات الغيوب لها أن يرد على بعد استقراري بالمدينة المنورة سنة وبضعة أشهر أخي ورفيقي في الجهاد بعد ذلك الشيخ عبدالحميد بن باديس أعلم علماء الشمال الأفريقي ولا أغالي، وباني النهضات العلمية والأدبية والاجتماعية والسياسية للجزائر.

وبيت ابن باديس في قسنطينة بيت عريق في السؤدد والعلم ينتهي نسبه في سلسلة كعمود الصبح إلى المعز بن باديس مؤسس الدولة الصنهاجية الأولى التي خلفت الأغالبة على مملكة القيروان، ومدت ظلها على قسنطينة ومقاطعتها حينا من الدهر. ومع تقارب بلدينا بحيث لا تزيد المسافة بيننا على مائة وخمسين كلو مترا. ومع أننا لدتان في السن يكبرني الشيخ بنحو سنة وبضعة أشهر، رغم ذلك كله، فإننا لم نجتمع قبل الهجرة إلى المدينة ولم نتعارف الا بالسماع لأنني كنت عاكفا في بيت والدي على التعلم ثم على التعليم، وهو كان يأخذ العلم على علماء قسنطينة متبعا لتقاليد البيت لا يكاد يخرج من قسنطينة، ثم بعد بلوغ رشد ارتحل إلى تونس فأتم في جامع الزيتونة تحصيل علومها.

كنا نؤدي فريضة العشاء الأخيرة كل ليلة في المسجد النبوي ونخرج إلى منزلي فنسمر مع الشيخ ابن باديس منفردين إلى آخر الليل حين يفتح المسجد فندخل مع أول داخل لصلاة الصبح، ثم نفترق إلى ليلة الثانية، إلى نهاية ثلاثة الأشهر التي أقامها الشيخ بالمدينة المنورة.

كانت هذه الأسمار المتواصلة كلها تدبيرا للوسائل التي تنهض بها الجزائر، ووضع البرامج المفصلة لتلك النهضات الشاملة التي كانت كلها صورا ذهبية تتراءى في مخيلتنا، وصحبها من حسن النية وتوفيق آلله ما حققها في الخارج بعد بضع عشرة سنة، ويشهد آلله على أن تلك الليالي من سنة 1913 ميلادية هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تبرز للوجود إلا في سنة 1931.

الجيل، العدد 11 نوفمبر 1985

الامبراطورية الفرنسية في 1936

الأقاليم في إفريقيا	المسافة بالكم²	السكان الأوروبيين فرنسيون	والمدجون أجانب	السكان الأصليون	مجموع السكان
الجزائر	2204864	835209	134043	6248000	7235000
تونس	155830	108068	105137	2395000	2608000
المغرب	398625	177049	59553	6059000	6296000
إفريقيا الغبرية الفرنسية	4701575	97657	7650	14597000	14702000
الطوغو	56500	336	91·	738000	739000
الكامرون	422000	1761	563	3759000	3798000
إفريقيا الاستوائية	2487000	3856	893	3418000	3423000
مدغشقر وملحقاتها	994000	25255	14343	3759000	3798000
رينيون	2511	203319	5539		209000
الساحل الفرنسي بالصومال في آسيا	21700	923	958	44000	46000
الهند الصينية	740400	41285	975	22988000	23030000
كوانغ تشيوان	882	266	4	206000	206000
مؤسسات بالهند	513	190000		270000	299000
دول المشرق	200000	11000		3000000	3217000
في أمريكا:					
سان بيير وميكلون	240	3969	206		4000
جوادلوب وملحقاتها	1780	303000			304000
المارتنيك	1106	245565	1147		247000
غويانة وإينيني	91000	2700	6000	36000	37000
اقيانوسية:					
كاليدونيا الجديدة وملحقاتها	18653	15472	1912	3600	53000
مؤسسات فرنسية بها هبريد الجديدة	3998	25779	721	17000	44000
كوندومنيوم الفرنكو البريطاني	12000	861	259	49000	50000
المجموع	12,462.939				68,938.000

المصدر: شارل روبير آجرون La décolonisation française Paris 1991.

CRITIQUE DE LA THÉORIE DE JULES FERRY

«Nous avons des droits sur les races inférieures.» Les races supérieures ont sur les races inférieures un droit qu'elles exercent et ce droit, par une transformation particulière, et en même temps un devoir de civilisation. Voilà, en propres termes, la thèse de M. Ferry et l'on voit le gouvernement français exerçant son droit sur les races inférieures en allant *guerroyer* contre elles et les *convertissant* de force aux bienfaits de la civilisation.

Races supérieures ! Races inférieures ! C'est bientôt dit. Pour ma part, j'en rabats singulièrement depuis que j'ai vu des savants allemands démontrer scientifiquement que la France devait être vaincue dans la guerre franco-allemande, parce que le Français est d'une race inférieure à l'Allemand. Depuis ce temps, je l'avoue, j'y regarde à deux fois avant de me retouner vers un homme et vers une civilisation et de prononcer : homme ou civilisation inférieure !

Je ne veux pas juger au fond la thèse qui a été apportée ici et qui n'est autre chose que la proclamation de la force sur le droit. L'histoire de France depuis la Révolution est une vivante protestation contre une unique prétention. C'est le génie même de la race française que d'avoir généralisé la théorie du droit et de la justice, d'avoir compris que le problème de la civilisation était d'éliminer la violence des rapports des hommes entre eux dans une même société et de tendre à éliminer la violence, pour un avenir que nous ne connaissons pas, des rapports des nations entre elles.

Vous nous dites : lorsque les Européens se sont trouvés en contact avec des nations que vous appelez barbares et que je trouve très civilisées, n'y a-t-il pas eu un plus grand développement de moralité, de vertus sociales ? Peut être vous prononcez-vous trop vite ! En êtes vous bien sûrs ?

Regardez l'histoire de la conquête de ces peuples que vous dites barbares et vous verrez la violence, tous les crimes déchainés, l'oppression, **le sang coulant à flot, le faible opprimé, tyrannisé par le vainqueur!** Voila l'histoire de votre civilisation ! Prenez-là où vous voudrez et quand vous voudrez, soit en Amérique sous Cortez ou Pizarre, soit aux Indes. Lisez les discours de Burke, de Sheridan de Fox, lisez le procès de Warren Hastings, le procès de Clive et vous y verrez combien de crimes atroces, effroya

bles ont été commis au nom de la justice et de la civilisation. Je ne dis rien des vices que l'Européen apporte avec lui : de l'alcool, de l'opium qu'il répand partout, qu'il impose s'il lui plaît. Et c'est un pareil système que vous essayez de justifier en France dans la partie des droits de l'homme !

Je ne comprends pas que nous n'ayons pas été unanimes ici à nous lever d'un seul bond pour protester violemment contre vos paroles. Non, il n'y a pas de droit des nations dites supérieures contre les nations inférieures. Il y a la lutte contre la vie qui est une nécessité fatale, qu'à mesure que nous nous élevons dans la civilisation nous devons contenir dans les limites de la justice et du droit. Mais n'essayons pas de revêtir la violence du nom hypocrite de la civilisation. Ne parlons pas de droit, de devoir. La conquête que vous préconisez, c'est l'abus pur et simple de la force que donne la civilisation scientifique sur les civilisations rudimentaires pour s'approprier l'homme, le torturer, en extraire toute la force qui est en lui, au profit du prétendu civilisateur. Ce n'est pas le droit, C'en est la négation. Parler à ce propos de civilisation, c'est joindre à la violence, l'hypocrisie.

G. Clémenceau, à la chambre des Députés (30 juillet 1885)
cité par. C.R. AGERON - l'anticolonialisme en France.
de 1871 à 1914. PUF. 1973

PROGRAMME D'ACTION DU PARTI COMMUNISTE INDOCHINOIS EN 1930

1. Renverser l'impérialisme français, la féodalité et la bourgeoisie rèactionnaire du Viêt-nam;

2. Conquérir l'indépendance complète de l'Indochine;

3. Former le gouvernement des ouvriers, paysans et soldats;

4. Confisquer les banques et autres entreprises impérialistes et les placer sous le contrôle du gouvernement des ouviers, des paysans et des soldats;

5. Confisquer toutes les plantations et autres propriétés des impérialistes et des bourgeois réactionnaires Vietnamien, pour les distribuer aux paysans pauvres; .

6. **Appliquer la journée de travail de 8 heures;**

7. **Abolir les emprunts forcés, la capitation et les taxes uniques qui frappent** les pauvres;

8. Réaliser les libertés démocratiques pour les masses;

9. Dispenser l'éducation à tous;

10. Réaliser l'égalité entre l'homme et la femme.

HÔ - Chi-Minh. Ecrits 1921-1960

الفصل الثاني

سياسة بريطانيا في بعض مستعمراتها بإفريقيا وآسيا

الواقع أن السياسة الاستعمارية بوجه عام لا يمكن أن توجه الا نحو الاستغلال في جميع الميادين وبالطرق العديدة تحت شعار التطوير والتحرير. وبينما سلكت بريطانيا مثلا سياسة تطوير مستعمراتها من السكان البيض ذوي الأصل الأوروبي بمنحها الاستقلال الداخلي بتطبيق نظام الدومنيون(1) عليها في بداية القرن الحالي ثم بمنحها الاستقلال التام طبقا لتشريع وستمنستر WESTWINSTER الصادر في سنة 1931 ضمن «رابطة الشعوب البريطانية connonwealth of british nations» فإنها اكتفت بالنسبة لمستعمراتها ذات الشعوب الملونة في كل من آسيا وإفريقيا بإنشاء مجالس تمثيلية صورية كطريق نحو الاستقلال بعد المرور بمرحلة انتقالية ضرورية، يكتمل خلالها النضج السياسي لتلك الشعوب. وما دام تحديد المدة الانتقالية وتقييم مستوى التأهل للحكم الذاتي لمستعمرة ما من حق الدولة البريطانية وحدها فان اصدار القرار في هذا الشأن كان يخضع قبل كل شيء لمصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويستدعي اتباع سياسة الحذر الشديد ويستوجب التريث الكثير ويفرض الاستتار وراء واجب حماية الأقليات المضطهدة، والحيلولة دون الصراعات الطائفية. كل هذا بهدف الحفاظ لأطول مدة ممكنة أو إلى مالا نهاية على مستعمراتها وحتى في حالة منح الحكم الذاتي لاحدى مستعمراتها فذلك لا يعني القطيعة نهائيا مع الامبراطورية.

---

(1) مصطلح انجليزي معناه: القوة والهيمنة. وهو نظام كان يربط بريطانيا بمستعمراتها عن طريق ربط سياساتها الخارجية بالتاج البريطاني، دليلا على ولائها له. كانت كندا هي المستفيدة الأولى من هذا النظام، تبعتها استراليا فجنوب افريقيا، فنيوزيلاند الخ...

ففي الهند أعظم ممتلكات التاج البريطاني تجارة وسكانا وثروة، كانت بداية العمل الوطني في هذا القرن على يد نخبة تعتز بانتمائها لحضارة قديمة راقية ومتأثرة في ذات الوقت بالتربية الغربية الحديثة في اطار المؤتمر الهندي الوطني المؤسس في سنة 1885. ومع مطلع هذا القرن تطلعت هذه النخبة الى الظفر للبلاد بالحكم الذاتي، وأخذت سياستها تتبلور تدريجيا وتتحدد أكثر منذ تطبيق بعض الاصلاحات المعروفة باصلاحات مورلية ــ مينتو Morley-Minto[1] في سنة 1909 والمتمثلة في اقامة مجالس تشريعية واستشارية سهم ضمنها الهنود بنصيبهم في تدبير شؤون البلاد، والتي أتت نتيجة لما كان يشعر به الهنود من أن لا سبب ليطأطيء الشرق الآن هامته بعد انتصار اليابان على الغرب.

والواقع أن القومية الهندية كان يمثلها تياران رئيسيان: الأول. غربي دستوري والثاني شرقي ثوري. فالأول كان يرمي إلى أن تصبح الهند مستعمرة بريطانية تتمتع باستقلال ذاتي كالذي آلت إليه استراليا وكندا. وقد كان جوخال Gokhale (1866ــ1915) الذي انتخب رئيسا للمؤتمر الهندي في سنة 1905 رائدا من رواد هذه المدرسة. أما الثاني فقد كان يؤمن بالهند كأمّة قادرة على تولي شؤونها بنفسها دون مستحدثات غربية. ومن بين زعماء هذا التيار الأخير سوامى دايا نانادا SWAMI DAYANANADA المؤسس لجمعية «آريا» التي كانت تبث الروح القومية في الأوساط الجماهرية وتحثهم على العناية بالتعليم، وبال غنغدار Balgengadhar TILAK (1856ــ1920) الذي نظم مقاومة عنيفة ضد الحكم البريطاني في اقليم الدكا في غضون العقد الأخير من القرن المنصرم.

---

(1) مورليه كان حاكما عاما للهند (1880ــ1884) أما ميتو فقد كان وزيرا للهند بالوزارة البريطانية 1906ــ1910).

وباندلاع الحرب العالمية الأولى، اغتنم الهنود مسلمين وهندوس ظروفها الصعبة فعقدوا معاهدة لوك نوو LUKNOW لوضع حد للفرقة الطائفية فيما بينهم وتوحيد مطالبهم في الحكم الذاتي وترقية الهند سياسيا من ملحق بالامبراطورية إلى بلد يتمتع بنظام الدومنيون على مثال ما تتمتع به كندا واستراليا.

لكن الحكومة البريطانية اكتفت عقب الحرب بمنح القانون الدستوري لسنة 1919 الذي وسع بعض الشيء سلطات المجالس التشريعية، والتنفيذية في المقاطعات البالغ عددها 20 مقاطعة، وأعطى لهذه الأخيرة بعض الحرية الادارية في القضايا المتعلقة بالصحة والفلاحة والتربية. وأقام لدى الحكومة المركزية مجلسين منتخبين لكن بدون نفوذ يذكر، وذلك لاحتفاظ نائب الملك بحق الفيتو وبصلاحيات اتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة. والمجلسان هما: مجلس الحكومة المتألف من 60 عضوا، 27 منهم يتم تعيينهم لمدة خمس سنوات، والمجلس التشريعي المتكون من 146 عضوا منهم 40 يتم تعيينهم كذلك من طرف الحكومة ولمدة ثلاث سنوات. وبجانبهما مجلس الأمراء التقليدي الممثل لـ 563 أميرا. وقد عمدت الحكومة البريطانية إلى تطبيق هذه الاصلاحات البعيدة في الواقع عن نظام الحكم الذاتي طبقا لتقرير سنة 1917 المعروف بتقرير مونتاقو — شالم فورد MONTAGU-CHELMFORD الناص على ضرورة اشراك الهنود في جميع فروع الادارة والعمل على خلق حكومة مسؤولة للسير بالتدرج نحو الحكم الذاتي في اطار الأمبراطورية البريطانية والناص في الأخير على اجراء تحقيق بعد عشر سنوات للنظر في مصير هذه الاصلاحات. كانت هذه الاصلاحات مخيبة لامال غالبية الهنود الذين قاموا يحتجون في مظاهرات صاخبة ردت عليها السلطات البريطانية بشدة وعنف وذلك باطلاق النار على حشود الأهالي في 13 أفريل 1919 بدون تمييز قتلت منهم 379 شخصا بمدينة ارمستار ARMISTAR باقليم البنجاب فكانت هذه المذبحة كما يسمونها منعرجا مصيريا في تاريخ العلاقات الهندية الانجليزية أوهنت روح

التعاون التي ميزتها قبل هذا التاريخ وأضعفت ثقة الهنود وتصديقهم لوعود الامبراطورية وعمقت هوة الخلاف بين البلدين وزادت من تصميم الحركة الوطنية على المطالبة بالحكم الذاتي وأوجدت من ينصح باستعمال الوسائل الثورية لتحقيق الأهداف. غير أن حزب المؤتمر الهندي في مؤتمره بكالكيتا بتاريخ سبتمبر 1920 قد أعلن بأن عدم التعاون مع الانجليز والامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة بضائعهم هو أسلوبه المفضل لمقاومة تسلطهم، وان الحصول على الحكم الذاتي (أسو اراج SWARAJ) بالوسائل السلمية والشرعية يشكل هدفه السياسي ومطلبه الأساسي.

كان ذلك في الواقع هو الأسلوب الذي آمن به غاندي واعتمده في نضاله الطويل، واقنع به حزب المؤتمر الهندي. وهو أسلوب لم يكن في الحقيقة بأقل صرامة من غيره. ولانغالي إذا قلنا أيضا بأن الفضل يرجع الى غاندي في بلورة الاتجاه التحرري الحقيقي لدى عناصر حزب المؤتمر وفي حمل الاتجاهات العديدة التي كانت ضمنه على الالتفاف حول فكرة الحكم الذاتي «اسوا راج». إذ من المعلوم ان حزب المؤتمر الذي كان من وراء تأسيسه بعض الانجليز من أمثال د. هيوم والسير وليام في سنة 1885 بغرض التوفيق بين المصالح الهندية والسياسة الانجليزية وبهدف ضمان الولاء الهندي الدائم للتاج البريطاني، وبقصد التمييز بين العناصر الموالية وغيرها، بقي يضم إلى غاية الحرب العالمية الأولى عناصر موالية للانجليز من الهنود أنفسهم. هذا في نفس الوقت الذي كان فيه فريق يطمح إلى المثال الياباني وآخر يكتفي بالمساعدة الانجليزية، وثالث ينحو نحو التطرف. فكان أسلوب غاندي المتسم بالاعتدال والصراحة في نفس الوقت وهدفه الثوري هما المنتصرين في نهاية المطاف. ومن هنا كان غاندي بالنسبة للهند رمزا لنضالها السياسي وممثلا لجموع الفلاحين فيها، ومعبرا عن جوهر الارادة الواعية وغير الواعية لملايين الفقراء فيها.

وينتمي موحنداس غاندي Mohandas GANDHI، الملقب بالمهاتما (الروح الأعظم) المولود في الثاني من أكتوبر سنة 1869 بباربندر Parbandar

شمال غربي بومباي BOMBAY إلى طبقة الفيشيا VAISYA التي يعمل أفرادها في التجارة والصناعة. وهي الطبقة الثالثة في الترتيب الطبقي الاجتماعي في الهند بعد الكاشتريا KASHATRIA (الطبقة الثانية) والبراهما (الأولى).

كانت أسرة غاندي في الأصل تعمل في التجارة ثم اتجهت الى السياسة. فكان جده ومن بعده أبوه رئيسا لوزراء احدى ولايات الهند KATHIAWAD كاتياواد. وبعد دراسته للقانون بجامعة لندن استقر به الأمر في جنوب افريقيا حيث مارس المحاماة عشرين سنة وقاوم سياسة التفرقة العنصرية وقوانينها التي شرعت ضد الملونين قبل عودته الى الهند نهائيا في سنة 1914، مواصلا كفاحه السياسي ضمن المؤتمر الهندي وفي الميدان الصحفي بدون كلل إلى وفاته في 30 جانفي 1948.

ركز غاندي نشاطه على التربية الاجتماعية للجماهير وصيانة وحدة الشعب الهندي بالتوفيق بين المسلمين والهندوس ومحاربة النعرة الطائفية بينهما، والتخفيف من الفوارق الطبقية للتشكلة الاجتماعية الهندية (على شكل هرم: الكهنة في أعلاه يليهم المحاربون فالزراع فالخدم فالمنبوذون)، والتعاطف مع البائسين بفرض الحرمان والتقشف على نفسه.

وتمثل حركته القائمة على اللا عنف الايجابي المسماة بالهندية الآجيمسا AHIMSA سلاحا قويا أثبت فعاليته في جميع الميادين التي استخدم فيها كميدان الانتخابات والتعليم أو القضاء بحيث كان استخدامه يعني شل الحركة العامة وتوقف كل الأنشطة في الهند بفضل ما كان له من نفوذ واسع وسلطة روحية قوية على الجماهير المتجاوبة معه. وبذلك يكون غاندي بالرغم من تعرضه لصنوف الأذى والعقاب: من اعتقالات وتسجين ومحاكمات فقد أثبت بأن اللا عنف الذي يفيد التحرز من الخوف لأن العنف عنده ليس سوى وسيلة للصراع ضد سبب الخوف، له المحل الأساسي في السياسة وفي شؤون الحياة وأنه أقوى سلاح للتخريب ابتدعه

الفكر الانساني لاستعماله في ثورته على الظلم الاجتماعي أينما وجد وفي مقاومته للاستغلال في جميع صوره.

وبينما كان غاندي يعمل على هذا النحو كان الشباب الهندي مقبلا على الهيئات السياسية والمؤسسات التمثيلية، متخذا من منصاتها ومنابرها وسيلة لتبيان عدم جدوى اصلاحات سنة 1919، وابلاغ مطامح شعبهم والتعبير عن آماله، والمطالبة بحق بلادهم في الحكم الذاتي.

وبحلول سنة 1918، موعد اجراء تحقيق بمقتضى ما نص عليه دستور سنة 1919 طلب نهرو من المؤتمر في اجتماعه بتاريخ ديسمبر 1928 مقاطعة لجنة التحقيق السياسية المعروفة بلجنة سيمو SIMON لاقتصار أعضائها على الانجليز، كما طالب بريطانيا بمنح الهند استقلالها فورا، في حين دعا غاندي في هذا المؤتمر إلى تبني توصية تطالب بتطبيق نظام الدومينون في غضون سنة واحدة والا فإن المقاومة السلبية ستستمر في سبيل الاستقلال.

وأمام هذا الضغط للحركة الوطنية من جهة وضغط الرأي العام البريطاني ذي النزعة الاستعمارية والرافض لأي تنازل أساسي من جهة أخرى خوفا من ضياع «الهند» أكبر سوق عالمية للمنتوجات البريطانية ولمنتوجات لانكاشير LANCASHIRE» بصفة خاصة كما صرح بذلك كاتب الدولة البريطاني بير كنهيد BIRKENHEAD أمام مجلس اللوردات وحيث قال أيضا بأن: «الهند قد أخذت بالسيف وبالسيف ستبقى خاضعة لبريطانيا»، وجدت حكومة ماك دونالد العمالية نفسها في موقف حرج. وبينما كانت هذه التصريحات المعبرة في الواقع عن وجهة نظر المحافظين والأحرار على حد سواء كان نائب الملك اللورد أروين L.IRWIN يمني الهنود بقرب تطبيق نظام الدومينون على بلادهم تهدئة للوضع هناك. وهكذا اضطرت الحكومة إلى الجوء للأسلوب التقليدي المعروف والمتمثل في إصدار الوعود

والتهديد بإستعمال وسائل القمع. وقد أفضت هذه الأساليب المتسمة بالتردد إلى الصدام خلال سنة 1929 بين سياسة العصيان المدني النشيط التي أوصى بها حزب المؤتمر الهندي خلال اجتماعه في لاهور بتاريخ 21 ديسمبر 1929 والهادفة إلى الاستقلال.وسياسه العنف والاضطهاد المتمثلة في الزج بملايين الهنود في السجون واقصاء اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الهندي واعتقال كل من نهرو وغاندي.

وبعد عام من تأزم الموقف وعملا بالاقتراحات التي تضمنها تقرير لجنة اللوردسيمون البرلمانية التي قامت بدراسة شؤون الهند ومشكلاتها، دعت الحكومة البريطانية الى مؤتمر عقد بلندن في نوفمبر 1930، حضره ممثلون عن الأمراء الهنود والهندوس والمسلمين وعن بريطانيا عرف بمؤتمر المائدة المستديرة. ولما انفض المؤتمر دون التوصل الى اتفاق مهم دعت الحكومة الى مؤتمر ثان بتاريخ اغسطس 1931، حضره هذه المرة المهاتما غاندي ممثلا لحزب المؤتمر الهندي، كانت نتيجته كالأول بسبب مطالبة غاندي بحق تصرف الهنود في ميادين المال والجيش والخارجية والاقتصاد. وهي نفس الميادين التي كانت الحكومة البريطانية تعتزم الاحتفاظ بها لنفسها.

وكان قانون الدستور لسنة 1935 يهدف الى اقامة أسس لنظام حكم فيدرالي يتناقض مع مطامح غالبية الهنود. ومع ذلك شاركت في الانتخابات الدستورية عناصر كثيرة تنتمي الى حزب المؤتمر كما أسهمت في التشكيلات الوزارية على مستوى الولايات. بحيث ما أن حلت سنة 1937 حتى كان لحزب المؤتمر وزارات في سبع ولايات بعد فوزه بنسبة 80% من الأصوات في انتخابات هذه السنة. والى عشية الحرب العالمية الثانية لم تكن الحركة الوطنية الهندية قد حققت هدفها الأسمى ألا وهو الاستقلال.

أما السياسة البريطانية في مستعمراتها الافريقية فإنها اختلفت عما هي عليها في آسيا، ذلك أنها أرتكزت على نوعين من الحكم هما:.

الحكم غير المباشر L'indirect Rule في بلدان بافريقيا الغربية هي نيجيريا وساحل الذهب Gold coast (غانا فيما بعد) وسيراليون، وكذلك في أوغندا بشرق افريقيا، والحكم المباشر الذي كان في صالح الأقلية الأوروبية والمتميز بالتفرقة العنصرية في روديسيا الشمالية والجنوبية وجنوب افريقيا وكذلك في كينيا.

ومعنى الحكم غير المباشر هو ترك السلطة في أيدي رؤساء العشائر وشيوخ القبائل ومنح الحكم للأمراء المحليين في كل ما يخص تسيير شؤون الحياة العامة للحكوميين في ميادين القضاء والتشريع وجمع الضرائب وما الى ذلك. على أن يأخذ الجميع بمشورة الحاكم العام أو المقيم السامي الذي يقوم ظاهريا بدور المستشار ولكنه على اطلاع بكل تصرفات الموظفين الظاهرة منها والخفية والخاضعة لرقابته الكلية. وكان الهدف من هذه السياسة التي يمكن وصفها بأنها عملية ومن اقتراح الوردفردريك ليقار Lord Frédéric Lugard[1]، هو ربط مصالح الفئة الحاكمة وطبقة الاستقراطيين بالاستعمار. وبالتالي حملها على التعاون معه. ففي مناطق شمالي نيجيريا مثلا احتفظ هناك الأمراء باستقلالهم الداخلي تحت سلطة الوالي العام البريطاني الذي عمل على ضم المنطقة الشمالية والجنوبية ومستعمرة لا قوس ببعضها منذ 1914. ثم العمل على انشاء مجلس تشريعي في سنة 1966 كان يضم أربعة عناصر منتخبة أهلية فقط. وظل نظام الحكم غير المباشر هو السائد تقريبا في فترة بدأت معالم الحركة الوطنية ترتسم في شكل جمعيات طلابية بالمهجر، وتجمعات طبقية مثل الطبقة الوسطى البرجوازية منادية كلها بإقامة مجالس تمثيلية حقيقية وانهاء التمثيل القبلي البالي غير المباشر، المرتبط بالاستعمار والمضر بمستقبل البلاد وبمصالح العباد. لكن ذلك لم يظهر في الشكل القومي الواضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1) Dans Son – Political Memorando de 1918 et dans son Dual mandate in British Tropical Africa (1922).

ونفس السياسة كانت قد طبقتها بريطانيا في ساحل الذهب (يشتمل كذلك على الطوغو) في بداية العشرينات من القرن الحالي حيث أبقت على عرش شعب أشانتي(1) واعترفت بنفوذ العديد من الرؤساء والشيوخ في اطار الحكم غير المباشر وضمن المجلس التأسيسي لسنة 1925 المعروف بدستور فجسبارج **FUGGISBERG** الذي دام إلى نهاية الحرب الثانية.

أما الحركة الوطنية فقد اتسمت خلال هذه الفترة بالطابع التقليدي وبالتحفظ في مطالبها بحيث اكتفت جمعية صيانة مجتمع الأهالي المتحفظين Aborigenes Rignts. Protection Society بالدفاع على مصالح الأهالي وترقية أمورهم بالطرق القانونية وبارسال الوفود وتقديم العرائض الى لندن للمطالبة أو للأعتراض على بعض الاجراءات التشريعية، كما اقتصر نشاط الحزب الوطني لأفريقيا الغربية المؤسس في سنة 1920 من طرف ج. كازلي هايفورد J. Casely Hayford والمتكون خاصة من عناصر تنتمي الى الطبقة الوسطى على المطالبة بتعميم الديمقراطية في الادارة والسير بالتدريج نحو الاستقلال بالوسائل الدستورية. وبالرغم من غلبة الطابع الاقتصادي على مطالب هذا الحزب لاهتمام بعض عناصره من الأهالي بهذا القطاع بالذات فإن اهتمامه بالسياسة عن طريق انشاء النقابات وجمعيات الشباب وضمان التمثيل ضمن المجلس التشريعي المحلي ولو بعدد قليل لم يكن يزيد عن تسعة أعضاء عشية الحرب العالمية 6 بالتعيين و3 عن طريق الانتخاب 1 عن كاب كواست Cap Coast و 1 عن اكراوواحد 1 عن تاكارادي Takaradi، كان مرحلة مهمة مهدت لفترة ما بعد الحرب ستتطور خلالها الحركة الوطنية نحو الاستقلال.

---

(1) الذي أسس في القرن 18 وكان عبارة على ملك قوى بعاصمة تقع في قلب غانا باسم كوماسي Koumassi.

(2) اعلان الاستقلال في 18 افريل 1980.

واذا كانت كل من سيراليون وأوغندا حيث الأقليات الأوروبية مستوطنة قد عرفت بدورها نظام الحكم غير المباشر فإن الوضع في افريقيا الوسطى الانجليزية (روديسيا الجنوبية (زمبابوي حاليا) Zimbabwé كان يتميز بتطبيق نظام التمييز العنصري الشبيه بالذي كان ولا يزال الى تاريخ الثالث ماي سنة 1994 يطبق بجنوب افريقيا، وذلك منذ أن تشكلت حكومة مسؤولة من المواطنين البريطانيين بروديسا الجنوبية في سنة 1923 وانشاء مجلس تشريعي بروديسا الشمالية في سنة 1924. ففي كلا البلدين كان التشريع مركزا بالدرجة الأولى على ضمان تفوق العنصر الأبيض الأوروبي على العنصر الأهلي الأسود في جميع المجالات وعزل العنصر الأهلي من جميع القطاعات إلا من تلك التي يكون فيها دوره لصالح الانسان الأبيض. فحق الانتخابات في روديسيا الجنوبية كان يخضع للضريبة الانتخابية، مما كان فوق مستوى الأهالي. أما في روديسيا الشمالية ونياسلاند فلا نجد خلال هذه الفترة أهليا واحدا ضمن المجلسين المقامين هناك في ظل السلطة البريطانية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية سيستقر الوضع في هذه المستعمرات لصالح الأغلبية العددية التي يشكلها الأفارقة 6.500.000 مقابل 220.000 أوروبي في اطار فيدرالية افريقيا الوسطى التي ظهرت في سنة 1953(1).

وقد عرفت كينيا بدورها بشرق افريقيا ممارسات عنصرية بسبب التنوع العرقي لسكانها. ذلك أنه الى جانب الأفارقة السود البالغ عددهم ستة ملايين (6) نسمة، كان هناك 150.000 هندي و 50.000 عربي زيادة على عشرات الآلاف من المستوطنين الأنجليز الذين كانوا يرون في كينيا «جنات عدن» لما لها من جو شبيه بالجو الأوروبي ملائم لهم على الاستقرار. ومن ثمة تطلعهم الى الحكم الذاتي للاستئثار بالسلطة وتطبيق

---

(1) فيدرالية روديسيا ونياسلاند التي أسست في سنة 1953 تم الغاؤها في سنة 1963.

سياسة الميز العنصري بالشكل الرسمي على غرار ما هو معمول به في جنوب افريقيا.

وقد عملت السلطات الحاكمة في البلاد على تمكين مواطنيها من الأراضي الصالحة للاستغلال على حساب جميع الأهالي وعلى حساب شعب الكيكيو خاصة بالرغم من تنصيص الكتاب الأبيض الصادر في سنة 1923 عقب الصراعات العديدة والمنافسات الشديدة حول الأراضي على أحقية الأهالي فيها وأولويتهم بها. لكن بالتدريج وجد الأهالي السود انفسهم مجردين من أراضيهم وعمالا بالأجر الزهيد لصالح المعمرين البيض أو مبعدين نحو المناطق الجرداء ومثقلين بالضرائب بحيث كان يتعين على الواحد منهم تخصيص مبلغ للضريبة يتراوح ما بين الربع والنصف تقريبا من دخله السنوي. ولم يكن في وسع الأهالي العمل أكثر من ارسال عرائض الاحتجاج مباشرة الى وزارة المستعمرات بلندن أو الانضمام «الجمعية الكيكيو المركزية» Kikuyu central association للدفاع عن حقوقهم ولو أن نفوذ هذه يكاد لا يذكر.

وفي سنة 1933 وعملا بتوصيات «لجنة التحقيق في أراضي كينيا «Kenya Land commission» التي تراسها السير ويليام Sir William اقدمت الحكومة البريطانية بدعوى التحكيم بين الأغلبية الأهلية والأقلية البيضاء على توزيع أحسن الأراضي واجودها على الأوروبيين والتي تزيد مساحتها عن 43000 كلم² سميت بأراضي النجود البيضاء لا يحق لأي انسان غير أوروبي مهما كان أن يتملك فيها في حين ثبتت الأهالي بالمناطق التي كانوا بها خلال تلك السنة واشترطت عليهم الالتزام بالحدود التي عينت لهم، وعدم الخروج عن السدود التي أحيطت بهم بالرغم من الاكتضاض الذي كانوا عليه والبالغة نسبته من 107 الى 200 نسمة في الكلم².

وهكذا عرف الكينيون خلال فترة بين الحربين في ظل الاستعمار الانجليزي تسلطا رهيبا وميزا عنصريا ممقوتا لم يتسن لهم التصدي لهما بكل

جدوى وفعالية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن تحولت جمعية الكيكيو المركزية الى جمعية سياسية قوية باسم «وحدة كينيا الافريقية» التي ستعمل على تدعيم الوحدة الوطنية والمطالبة بالحكم الذاتي بقيادة جوموكينياتا واللجوء الى العنف والثورة مثل ثورة الماوماو فيما بعد فيما اذا اقتضى الأمر لوضع حد للميز العنصري والتسلط الاستعماري. اذ من الثابت تاريخيا ان الاستعمار لا يذعن إلا للسلاح والعنف ولا يفهم غير لغة القوة.

الثورة السلمية في الهند

كانت خطة الصراع التي رسمها غاندي خطة سلمية تماما، تقوم على «عدم العنف» وهو الوصف الذي عرفت به... وتتلخص في رفض التعاون مع الحكومة في ادارتها واستغلالها للهند بأي صورة من الصور. وكانت الخطة تقضي بأن تبدأ المقاطعة ببعض الصور البسيطة مثل رفض الألقاب المعطاة من الحكومة الأجنبية والمناصب الرسمية ، ومقاطعة المحاكم سواء من المحامين أو المتقاضين، والمدارس والكليات الحكومية. ثم تمتد المقاطعة بعد ذلك الى الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب. وكان للحركة جانب جنائى وايجابي، أول بنوده اقتناء المغازل اليدوية واستعمالها في غزل الأقمشة، وتكوين هيئات تحكيم أهلية تحل محل المحاكم في الفصل في المنازعات. وكان ثمة في البرنامج بندان هامان: الأول هو التآخي والوحدة بين الهندوس والمسلمين، والثاني هو رفع الحاجز الذي يفصل المنبوذين ويقضي بعدم لمسهم أو مشاركتهم الطعام....

... ان حركة عدم التعاون هذه حركة سلمية تماما، ولكنها ليست كما يتصورها البعض مجرد «عدم مقاومة». إنها نوع صارم عنيف من المقاومة، ولكنها مقاومة بغير عنف. إنها ثورة سلمية، وحرب هي أكثر أنواع الحروب تحضرا، وسلاح قادر الحاق الضرر ببنيان الدولة الى أقصى الحدود. إنها أسلوب فريد في تحريك الجماهير الى العمل. وهي تجعلنا نحن الثائرين في جانب حق واضح، وتجعل خصومنا المعتدون وقد خلقت فينا هذه المقاومة معرفة كيف نتخلص من الخوف الذي كان يملؤنا، وجعلتنا ننظر الى الناس في عيونهم كما لم نفعل قط، وتقول كل ما يدور في رؤوسنا بصرامة لكأن كابوسا ثقيلا ارتفع عن عقولنا! وكأن هذه الحرية الجديدة حرية

الكلام والعمل، قد ملأتنا قوة وثقة، وأخيرا، فإن هذا الأسلوب السلمي، حال دون ظهور الحزازات الدينية والعنصرية التي كانت تظهر عندنا في كل صراع.

من رسالة الى انديرا مرابيها نهرو

بتاريخ 11 مايو 1933. ومن كتاب «رسائل نهرو الى انديرا، ترجمة أحمد بهاء الدين «كتاب الهلال» مارس 1966.

غاندي وحركة «الصاتياغرافا»

أنا أرَبّي في الرجل الشجاعة المطمئنة إلى أن يموت دون أن يقتل... ولكن من ليست له هذه الشجاعة أحب ان يبرع في صنعة القتل واستقبال الموت، فهذا أفضل من عار الفرار من الخطر. لأن الفارّ يجترم عنفا ذهنيا، فهو يفر لأنه لا يشجع على ان يموت وهو يقتل. خير أن أتعرض للعنف ألف مرة من أن (يُخْصى) شعب بأجمعه. أولى لي فأولى أن أرى الهند تلجأ إلى السلاح في الذود عن شرفها، من أن أقف كالجبان، شاهدا على عارها...».

«ولكن أعلم أ اللاعنف أفضل من العنف، وان العفو أدل على الرجولة من القصاص العفو حلية الجندي. ولكن عدم القصاص لا يكون عفوا الا حيث تكونُ القدرة على القصاص، ولا معنى له إذا بدر من عاجز... ولا أعتقد أن الهند عاجزة فإنه لا يقدر مائة ألف انجليزي على اخافة ثلاثمائة مليون من الناس. ثم أنه ليست القوة في الأسباب المادية، بل هي في الارادة التي لا تقهر. وما كان اللا عنف خضوعا وانقيادا للمسيء بل أن اللاعنف يضاف إرادة العاتي بجماع قوة النفس. هكذا يقدر رجل واحد على اعجاز مملكة بأسرها حتى يكون علة سقوطها...».

مقتطفات مما كتبه غاندي في جريدتي «الهند الفتاة» و «الطوائف» بتاريخ أوت (أغسطس) 1920 وأكتوبر 1921 عن رومان رولان. مهاتما غاندي. ترجمة عمر فاخوري، بيروت 1981.

الهند تسير وراء غاندي

كان صوت [غاندي] مختلفا عن أصوات الآخرين كان صوته هادئا حفيضا، ولكنه كان أعلى من جميع الصيحات التي يطلقها الآخرون. كان صوتا ناعما مهذبا، ولكنه يخفي في ثناياه نصْلاً حاداً لا يخطئه النظر. كان صوتا رقيقا مليئا بالرجاء منطويا على شيء محيف، كانت كل كلمة منه تحمل معْنى، وتحمل اخلاصا لاحد له. كانت لغة السلام والصداقة التي يتحدث بها تنم في الوقت نفسه عن القوة، والرغبة في العمل، والاصرار على عدم ارتكاب أي خطأ. ونحن الآن معتادون على هذا الصوت إذ سمعناه كثيرا خلال الأربعة عشر عاما الماضية. ولكنه كان يبدو جديدا تماما علينا في فبراير ومارس سنة 1919، وقد تأثرنا به جميعا، وان لم نعرف في البداية كيف نفيد منه. كان شيئا آخر يختلف تماما عن أحاديثنا الحماسية في السياسة وخطبنا المليئة بكلمات الاتهام، التي كانت تنتهي دائما بنفس الاحتجاجات التي لا يحملها أحد على محمل الجد. كان هذا الصوت الجديد يقدم لنا سياسة العمل، لا سياسة الكلام.

رسالة من غاندي إلى ابنته انديرا
بتاريخ 11 مايو 1933
من كتاب مختارات من رسائل نهرو إلى أنديرا
ترجمة: أحمد بهاء الدين
«كتاب الهلال» مارس 1966

كيف حكمت بريطانيا الهند

وهكذا نرى عجبا عندما نراجع حالة الهند. نرى البريطانيين ـــ وهم آنذاك أكثر البلاد الأوروبية تقدما ـــ يصبحون في الهند أكثر الطبقات رجعية وتأخرا. ويحاولون انعاش الطبقة الاقطاعية المشرفة على الملاك، فيخلقون أصحاب الأملاك ويناصرون مئات الحكام المستقلين في نظامهم الاقطاعي، ويؤازرون الاقطاعية في الهند...

...وقد ساعد الحكم البريطاني على اثارة الرجعية الدينية. ومن الغريب ان بريطانيا التي ادعت المسيحية جعلت كلا من الهندوكية والاسلام في الهند أكثر تطرفا وشدة ومن السهل الى حد بعيد فهم ذلك إذا علمنا أن الغزو الخارجي يحاول دائما وضع الدين والثقافة للبلد المغزو موضع المدافع عن نفسه باللجوء إلى الرجعية... وهكذا تحاشت انجلترا حتى مجرد إثارة الشك بأنها بتدخل في شؤون الدين فذهبت في تشجيعه، أو بالأحرى تشجيع المظاهر الخارجية للدين. وكثيرا ما نتج عن ذلك بناء ظاهر الدين واختفاء الجوهر...

... كيف كانت [الحكومة البريطانية في الهند] وكيف سلكت كانت هناك أولا شركة الهند الشرقية. وكان يقف خلفها البرلمان البريطاني، وبعد الثورة الكبرى عام 1858، تسلم البرلمان البريطاني زمام الأمر ثم الملك الانجليزي أو بالأحرى الملكة التي أصبحت امبراطورة الهند. وقد كان في الهند حاكم عام أصبح نائب الملك وتحته حشد كبير من الموظفين. وقسمت الهند ـــ كما هي الآن تقريبا ـــ إلى ولايات ومقاطعات كانت ألوية خاضعة لحكام هنود المفروض أنهم شبه مستقلين، ولكن الواقع أنهم كانوا دون الاستقلال بالمرة. وكان في كل ولاية مقيم بريطاني له السلطة العامة على

الادارة ولم تكن تهمه الاصلاحات الداخلية أو سوء الادارة في الولاية لأن همه الأوحد تعزيز النفوذ البريطاني فيها. وكانت الولايات تشغل ثلث الهند، أما الثلثان الآخران فقد كانا تحت حكم البريطانيين مباشرة، ودعي هذا الجزء الأخير بالهند البريطانية. وكان جميع الموظفين الكبار من الانجليز إلا في المدة الأخيرة عندما تسرب إليها بعض من الهنود ولكن النفوذ ظل لبريطانيا حتى اليوم. وكان هؤلاء الموظفون، باستثناء العسكريين أعضاء فيما يعرف بالجهاز المدني الهندي الذي كان يحكم الهند بأسرها.

... كان رجاله [الجهاز] غريبين لهم مهارة في بعض الوجوه، فقد نظموا الحكومة وعززوا النفوذ الانجليزي واستفادوا ماديا.... وقد أصبح رجال الخدمة على درجة كبيرة من الغرور والتعاظم واحتقار الشعب. وظنوا أنفسهم أحكم الناس على وجه الأرض وقد أسسوا فيما بينهم جمعية التقدير المتبادل لمدح بعضهم بعضا. وهذا كله ناتج عن السلطة التي جعلت الخدمة المدنية سيدة فعلية للهند.

من رسالة غاندي إلى ابنته انديرا
بتاريخ 5 ديسمبر 1932
من كتاب لمحات من تاريخ العالم ــ بيروت 1981.

غاندي يتحدى[1]

«لا صلح مع الامبراطورية. ما زال الأسد البريطاني يحرك عند وجوهنا براثنه الدامية! إن الامبراطورية البريطانية القائمة على استغلال منظم لشعوب الأرض الضعيفة مادة. وعلى استطالة ظاهرة بالقوة البهيمية، لا يمكن أن تدوم إذا كان هناك اله عادل مسيطر على الوجود. لقد آن للشعب البريطاني أن يفهم ان الجهاد الذي بدأ منذ سنة 1920 هو جهاد إلى النهاية سواء استمر شهرا أو عاما أو شهورا أم أعواما... أسأل آلله ان يهب الهند من المنعة والقوة ما تستطيع به أن تجاهد إلى النهاية من غير ما عنف. ولكن الصبر على هذه التحديات الوقاح أمر مستحيل».

---

(1) بالرد على برقية بركنهيد (اللورد) والمستر مونتاقو عقب مؤتمر 1920 الذي أخذ بمبدإ «عدم التعاون» وهذا نصها: «إذا أصبح كيان امبراطوريتنا معرضا للخطر، وإذا أريد منع الحكومة البريطانية عن القيام بواجباتها في الهند، وإذا خيل إليهم اننا نفكر بالخروج من الهند، فإن الهند إذن تتحدى ـــ وعبثا تتعدى ـــ أقوى أمم الأرض عزيمة، وسنرد هذا التحدي بما يقتضي من الشدة.

عن رومان رولان مهاتما غاندي
ترجمة عمر فاخوري، بيرت 1981

الشخصية الأفريقية

إن الكثير من الغربيين يدعون ان الافريقيين راضون كل الرضا بالحكم الأوروبي، وأن حركة الكفاح التي يقوم بها الأفريقيون اليوم ضد الحكم الأوروبي ليست الا حركة تدفعها الأقلية الأفريقية المثقفة طمعا في الوصول إلى مراكز السلطة والنفوذ....

فالتاريخ هو الفيصل الوحيد الذي يقرر لنا حقيقة الموقف. فلقد ثبت تاريخيا ان الأفريقيين قد قاموا بسلسلة من الحركات الكفاحية لاستعادة استقلالهم المفقود أو القضاء على السيطرة الأوروبية. وفي هذه الوثيقة التي أصدرتها غانا بمناسبة عيد استقلالها تستطيع ان تقرأ هذه الحقائق التاريخية:

1 ـــ في عام 1817 ذهبت بعثة بريطانية الى الأشانتيين.

2 ـــ في عام 1821 استولت الحكومة البريطانية على زمام السلطة وأقامت منشآت بريطانية في ظل حكومة سيراليون.

3 ـــ في عام 1824 هزمت قبيلة الأشانتى البريطانيين، وقتلت الحاكم العام سير تشارلز مكارثي.

4 ـــ في عام 1826 انهزمت قبيلة الأشانتي عند (دودوا).

5 ـــ في عام 1873 انهزم جيش الأشانتيين عند (المينا).

6 ـــ في عام 1900 حاصرت قبيلة الاشانتي كومازي، ولكنها انهزمت في النهاية.

وتاريخ جنوبي افريقيا يقدم لنا أيضا طائفة طيبة من النماذج التي توضح لنا عدم رغبة القبائل الأفريقية هناك في البقاء تحت سيطرة الحكم الأوروبي. فالحروب المعروفة التي كان يطلق عليها يومذاك (حروب الكفار) كانت تقوم

من وقت لآخر بين المستوطنين البيض وبين شعوب (الاكسهوسا). لقد كانت شعوب الاكسهوساتشن حملاتها المتكررة على الغزاة الأجانب حتى تحمي أراضيها وتصون ممتلكاتها، وحدثت مثل هذه الاغارات عام 1896 من جانب القبائل الأفريقية التي كانت تقطن ما يسمى اليوم باسم (روديسيا الجنوبية).

فجر التاريخ الأفريقي ـــ لطائفة من أساتذة الجامعات
البريطانية ـــ ترجمة عبدالواحد الامبابي ـــ الدار القومية
للطباعة والنشر: بدون تاريخ

الفصل الثالث

السياسة الهولندية في جزر الهند الشرقية

يعود تاريخ الهولنديين بجزر الهند الشرقية إلى أواخر القرن 16 (1596) عن طريق شركة الهند الشرقية الهولندية التي وسعت نفوذها وفرضت حكمها على بعض الجزر. وفي سنة 1799 انتقل الحكم مباشرة إلى الحكومة الهولندية التي طبقت سياسة احتكارية واسعة، ارتبطت باسم واضعها فون دان بوش VAN DEN BOSCH الحاكم العام لجزر الهند الشرقية من 1830 إلى 1833 والمعروفة باسم «نظام الزراعات» زراعة القهوة وقصب السكر، والنيلة INDIGO والكينا Quinquina (خشب الحميات) والقائم في تنفيذه على تسخير الأهالي. ويتمثل هذا النظام باختصار في احتكار الحكومة الهولندية لخمس الأراضي والزام اليد العاملة على العمل بها مدة تقدر بخمس مجموع أيام العمل. وقد حققت هذه السياسة الاحتكارية خلال الفترة التي طبقت فيها ما بين 1830 و 1877 فوائد جمة لخزينة الدولة، مكنتها من تحسين وضعها الاقتصادي والمالي على حساب مصالح الأهالي وراحتهم.

ومنذ 1863 وبعد أن تبينت مصاعب الاستمرار في هذه السياسة التي كانت فوق طاقة الأهالي بدأت الدولة تسمح تدريجيا للرأسمالية الأوروبية بالعمل في اندونوسيا وخاصة بعد صدور القوانين الزراعية في سنة 1875 والناصة على ان كل الأراضي غير المزروعة هي ملك للدولة، وبالتالي امكانية حصول الشركات على الأراضي عن طريق الاكتراء ولآجال طويلة قد تصل إلى 75 سنة، واستقلالها بتوسيع زراعة شجر المطاط l'hévéa أو

النخيل الزيتي لاغراض تجارية أو البحث عن المعادن واستخراجها وبالأخص معدني القصدير والبترول.

وقد رافق تطور هذه السياسة الاستغلالية تطور في طريقة الحكم، إذ بعد أن بقيت مختلف الجزر ما عدا جزيرة جاوة حيث «باتافيا» batavia مقر الوالي العام الهولندي، تخضع للحكم غير المباشر بواسطة الأمراء ورؤساء القوم وذلك إلى بداية سنة 1920 تقريبا، شرع الأخذ بالحكم المباشر وتطبيق شتى الوسائل لحمل أمراء بورنيو وبالي وسيليب CELEBES وغيرهم على قبول السيادة الهولندية المباشرة واصدار تصريحات يعترفون فيها بأنهم مجرد أوصياء وخدمة لحكومة باتافيا (جاكارتا منذ 1945).

ولم تحل سنة 1922 حتى صدر خلالها دستور يعوض مصطلح «مستعمرات» بمصطلح «الأراضي لما وراء البحار» ملحقة مباشرة بمملكة الأراضي المنخفضة. وتنم هذه التسمية الجديدة التي اطلقت على «جزر الهند الشرقية» عن السيا سة الادارية الجديدة التي تعتزم حكومة المملكة الهولندية انتهاجها والمتمثلة في اقامة نظام فيدرالي له مفهوم خاص، لا يعني التطور نحو الاستقلال ولا التطور نحو الاندماج وانما هو نوع جديد يجمع بين أساليب الشرق وأساليب الغرب.

ولعل المقصود من السياسة الهولندية هذه هو الجمع بين الحكم المباشر والحكم غير المباشر مع اقامة هيئات تمثيلية شكلية أكثر منها حقيقية. فالحكم المباشر مثلا كان إلى غاية سنة 1930 مطبقا في جزيرة جاوة بنسبة 93% في حين أن نسبته بالجزر الأخرى كانت لا تتعدى النصف. وفي ظله أصبحت الارستقراطية الأندنوسية مجردة من جميع صلاحياتها السابقة لصالح الموظفين الهولنديين. وكان الهدف من الابقاء على الحكم غير المباشر هو إشعار السكان بأنهم في ظل حكم وطني أجنبي طالما ظل الأمراء يمتثلون لأوامر الهولنديين ويسهمون في الابقاء على الوضع في معزل عن كل المؤثرات

ذات الطابع الوطني. كما كان الهدف من اقامة المجالس التمثيلية، بدء من المجلس المحلي على مستوى القرية إلى مجلس الشعب VOLKSRAAD على مستوى الوطن مرورا بمجالس على مستوى المدن أو النواحي هو جذب النخبة وامتصاص نشاطها ضمن هذه المجالس وصرفها عن ميولها وأهدافها الوطنية. مع العلم بأن هذه المجالس كانت تخضع للنظام التصاعدي وللرقابة فيما بينها بحيث كان المجلس الأدنى يخضع للذي فوقه وهذا للذي يليه في الدرجة وهكذا. زيادة على أن أكثرية الأعضاء في هذه المجالس كانت تتعين تعيينا. والقلة فقط هي التي كانت تنتخب. وكان يشترط في المنتخبين أن يستوفوا ضريبة حق الانتخاب المقدرة بـ 300 فلو ران وان يكون لهم المام بالقراءة والكتابة.

وفيما يخص المجلس النيابي بالذات «فولكسراد» المؤسس في سنة 1918 فان تطوره من مجلس استشاري في البداية إلى مجلس يتمتع بصلاحيات التشريع والرقابة المالية بعد سنة 1927 فإنه لم يفد الأندنوسيين بشيء لقيامه على التمييز العنصري واعتماده لثلاثة أقسام انتخابية تضمن الأغلبية فيه للأقلية الهولندية بحيث كان لكل 10.000 هو لندى نائب يمثلهم في حين كان النائب الأندنوسي يمثل 2.250,000 من مواطنيه، ونائب أجنبي يمثل 300.000 من الأجانب المتكونين في أغلبيتهم من الصينيين أي أن عدد النواب الأندنوسيين مثلا في سنة 1927 كان 25 نائبا من مجموع ستين نائبا بالمجلس الشعبي أي ما نسبته 12/5 أضف إلى هذا أن ثلث أعضاء هذا المجلس كان يعين من طرف الوالي العام (اندنسيون: منتخبون 20. معينون 5 ــ هولنديون: منتخبون 15. معينون 15 ــ أجانب: منتخبون 3. معينون 2) وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس المجلس نفسه الذي يعينه التاج الهولندي مباشرة؛ وان الثلثين الباقيين ينتخبون بالاقتراع غير المباشر من طرف عدد محدود من المندوبين الريفيين والحضريين (لم يكن عددهم في سنة 1939 يزيد عن 2250). وأخيرا فان قرارات هذا المجلس كانت تصطدم بحق النقض الذي هو من خصوصيات الوالي العام. فالى هذا الأخير كان يرجع القرار النهائي وإليه كانت الكلمة الأخيرة.

وما من شك في ان هذا التمثيل السياسي غير العادل هو انعكاس للوضع الاجتماعي الذي كان سائدا في البلاد ولصالح الأقلية الأوروبية المتسلطة على جميع مناحي الحياة.

ففي مجال الارهاق كنا قد أشرنا إلى نظام السخرة المطبق على الأهالي منذ سنة 1830 إلى سنة 1919. هذا في جزيرة جاوة. أما في غيرها من الجزر فقد ظل العمل به جاريا إلى الاستقلال. وفيما كان الانتاج الوفير نتيجة الاستغلال الواسع لأراضي البلاد وامكانياتها الطبيعية يعود بالنفع على الأوروبيين وبالفائدة على الشركات الرأسمالية الأجنبية كانت الملكية الأهلية الصغيرة مهددة بالربا ومعرضة لخطر الارتهان والتحايل لأسباب كثيرة منها:

أولا — انعدام المؤسسات المالية القادرة على امداد الفلاحين بالقروض ومساعدتهم بالسلفيات لرفع الانتاج وتحسين نوعيته.

ثانيا — سياسة الانهاك المالي المطبقة على الأهالي عن طريق الضرائب المفروضة كان حجمها في تزايد مستمر وبنسب عالية، تجاوزت طاقة الأهالي المالية وفاقت قدرتهم المادية باعتراف لجنة التحقيق الحكومية نفسها في سنة 1921. غير أن ذلك لم يكن ليمنع ارتفاع نسبة الضرائب إلى 50% سنة 1926 فإلى 100% سنة 1932 فإلى 250% سنة 1940. هذا في الوقت الذي كانت فيه عائدات الأهالي ومداخيلهم جامدة ان لم تكن في انخفاض.

ثالثا — تطبيق الادارة الهولندية لسياسة التحيز لصالح الأقلية الأوروبية على حساب الأهالي من ذلك مثلا السماح للأوروبيين بتصدير كمية من انتاجهم المطاطي تزيد عن التي كان يسمح بها للأهالي. ففي سنة 1934 كان تصدير الأوروبيين من هذه المادة 220.000 طن بينما لم يبلغ ما صدره الأهالي من نفس المادة سوى 145000 طن. وفي حين كانت الكمية الأولى معفاة من الرسوم كانت الثانية خاضعة لها بدعوى تكوين احتياطي مالي

برصيد 82 مليون فلورات لمساعدة الفلاحين المعوزين. بيد أن الفلاحين المعوزين من الأهالي لم يحصلوا على أي شيء إذ قامت الحكومة بإستعمال جزء من هذا الرصيد في مصاريفها العامة وتوزيع جزء آخر على المعمرين الأوروبيين في شكل منح والباقي المقدر بنحو 30 مليون ظل إلى غاية سنة 1938 موجودا بالخزينة.

وكان نصيب الأهالي في المجال التجاري قليلا أيضا لاستئثار الأوروبيين وطائفة من الصينيين بجميع فروعه تقريبا، ففي سنة 1925 لم يكن في حوزة الأهالي من المؤسسات التجارية المهمة التي تشغل أكثر من ستة أشخاص سوى 865 مؤسسة من مجموع 5197، يمتلك منها الصينيون 1516 مؤسسة والباقي (2316) كانت من حظ الأوروبيين وهكذا يبدو لنا السكان الأندنوسيون في معظمهم 83% ينتمون إلى طبقة العمال الكادحين (البروليتاريا) والموظفين البسطاء في الادارة الذين لا يزيد مستواهم الثقافي الغربي عن التكوين الابتدائي. أما المناصب الادارية العليا وحتى المتوسطة فهي من نصيب الأوروبيين فنسبة هؤلاء في المناصب العليا في سنة 1938 كانت 92,2% وبالمقابل كانت نسبة الأندنوسيين في المناصب الدنيا 98,9% في نفس السنة في حين كانت نسبة الطائفتين في المناصب ذات المستوى المتوسط غير متباعدة كثيرا ولو أن المتوسط الأعلى كان لصالح الأوروبيين والمتوسط من الدرجة الثانية الأغلبية فيه للأهالي:

الوظائف المتوسطة

	الدرجة 1	الدرجة 2
أهالي	%38	%60,5
أوروبيون	%57,6	%33,3

وترتبط نسبة الأهالي العالية في الوظائف الثانوية البسيطة ونسبتهم الضعيفة في الوظائف السامية بالسياسة التعليمية للاستعمار الهولندي

المقتصرة على الأوروبيين وعلى نخبة من أبناء الطبقة الارستقراطية المحلية. أما كامل الشعب الأندنوسي تقريبا فكان غارقا في الجهالة بنسبة 90% وأكثر ونسبة المتعلمين المقدرة بـ 6,4 كان مستواها الثقافي لا يعدو المتسوى الابتدائي. فالمدارس الثانوية والمراكز الجامعية المخصصة للتعليم العالي كالحقوق والطب لم تظهر إلا في منتصف العشرينات من القرن الحالي زيادة على أن التعليم بها لم يكن مجانا أو ديمقراطيا في متناول الجميع. وكانت سياسة التجهيل هذه مقصودة، الهدف منها هو إرساء تفوق الأقلية الهولندية المتكونة من 250.000 أوروبي ولوان الأوراسيين يشكلون أربعة اخماسها على جهالة الأغلبية الأهلية المقدرة بما يزيد عن خمسين مليونا نسمة، والحرص على ابقائها في غفلة وبعيدا عن الادراك والتعلم لما في هاذين من نباهة وعزة.

وهكذا كانت مقاليد الحكم الحقيقية بأيدي الأوراسيين في ميادين الجيش والشرطة والادارة. وهم الذين يعتبرون الدعامة الأساسية للبناء الاستعماري، تساعدهم أقلية اندنوسية متمسحة، مشبعة بالثقافة النياندرلاندية وتشاطرهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية جالية صينية محايدة سياسيا في حين ظل دور غالبية الأهالي ضئيلا جدا في تسيير شؤون بلادهم وعلى هامش الحياة في ظل الاستعمار الهولندي الطويل.

وإذا كان الاستعمار يحمل في طياته كما سبق وأن عرفنا جذور زواله فان سياسة التسلط السياسي والاستئثار الاقتصادي التي تميزه كانت احدى هذه البذور التي سينمو حولها الوعي القومي وسيتمحور حولها العمل السياسي. فالمجلس النيابي VOLKSRAAD الذي أراده الاستعمار مجلسا صوريا قد مكن في الواقع من توفير فرصة التلاقي والتعارف لممثلي مختلف الجزر الأندونوسية الكثيرة، والتحادث في قضايا مشتركة مما سيؤدي بهم إلى الشعور بالانتماء إلى وطن واحد بالرغم من استغلال الاستعمار لطبيعة البلاد الجزرية لبث الفرقة وتوسيع الخلافات،

وإلى ضرورة توحيد الأهداف ووسائل العمل في سبيل مواجهة السياسة الاستعمارية وكان تجريد الأهالي من ممتلكاتهم ووسائل عيشهم وتحويلهم إلى طبقة بروليتارية في خدمة الشركات الرأسمالية والكولون الأجانب من العوامل الأساسية المساهمة في شعورهم بالاستغلال لهم ولامكانيات بلادهم وبالتالي العمل على انهاء «دور البقرة الهولندية الحلوب» الذي كانت تمثله بلادهم بالنسبة للاستعمار الهولندي.

وإلى جانب عوامل اليقظة الأخرى كثورة الفلبين وانتصار تركيا في ثورتها على الحلفاء على يد اتاتورك ونشاط «حزب المؤتمر الهندي» المجاور كان العامل الاسلامي في اطار الحركة الاسلامية على يد محمد عبده ومحمد رشيد رضا أعظم هذه العوامل جميعها أثرا على سكان أندونوسيا الذين تعتنق أكثريتهم الدين الاسلامي من حيث توحيده لهم، وتنبيه انتمائهم إلى أمة الاسلام وصونه لكيان دولتهم ودفعهم إلى اليقظة والأخذ بتعاليم الاسلام السمحة التي تتناقض مع أوضاعهم المتردية وتتعارض مع الطبيعة الاستعمارية.

وفعلا فان ظهور أولى منظمة وطنية في سنة 1911 كانت ذات طابع اسلامي وهي «الجمعية الاسلامية» شركة اسلام SARECAT ISLAM «أو الحزب الاسلامي» والمنبثق عن «الجمعية التجارية الاسلامية» في الأصل وكانت الغاية من تأسيس هذه الأخيرة في البداية هي الدفاع عن مصالح التجار الأهالي ضد المنافسة التي كانوا يتلقونها من التجار الأوروبيين واليابانيين لكن سرعان ما تحولت إلى حزب سياسي على يد تجوكرو أمينوتو TJOKRO AMINOTO، يضم إلى جانب التجار، الشبان المثقفين ورجال الدين والفلاحين والعمال، متخذا من الاسلام أداة توحيد بين مختلف الفئات الاجتماعية ووسيلة وصل بين سكان جميع الجزر. ولم تكد تحل سنة 1918 حتى كان عدد المنخرطين في الحزب الاسلامي 450.000 عضو ليقفز بسرعة في السنة الموالية

(1919) إلى مليونين ونصف المليون لا سيما بعد انضمام أعضاء من «الجمعية الاشتراكية الديمقراطية لجزر الهند»(1) وعناصر من الشيوعيين إليه، وبتاثير من هذه الأخيرة تطورت مطالبه من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال الكامل.

وبحلول سنة 1921 انفصلت العناصر الشيوعية عن «شركة اسلام» لتأسيس الحزب الشيوعي الأندنوسي. وفي سنة 1927 تأسس الحزب الوطني الأندنوسي برئاسة سوكارنو SOEKARNO. وبذلك ظهرت في البلاد بعد الحرب العالمية الأولى ثلاثة أحزاب سياسية كبرى اختلفت وسائلها في العمل ولكن غايتها واحدة هي استقلال اندنوسيا استقلالا تاما. هذا إلى جانب العشرات من الجمعيات الدينية والثقافية يزيد عددها عن الخمسين، أشهرها الجمعية المحمدية التي كانت تعد من أكبر الجمعيات الاسلامية في العالم، وجمعية اتحاد علماء المسلمين وجمعية نهضة العلماء وغيرها.

وكما أسهم الاسلام بدور بارز في صهر هذه الأحزاب والجمعيات العديدة ضمن كيان وطني واحد، عملت السياسة الهولندية المتسمة بالتصلب والرفض للمطالب الوطنية على توحيد مواقف الوطنيين وتنسيق جهودهم كما اضطرهم إلى إنشاء جبهات واقامة تكتلات طلبا للحرية ودفاعا عن الحقوق من ذلك عمل «شركة اسلام» وهو الحزب الاسلامي إلى جانب الحزب الشيوعي الأندنوسي، وظهور «اتحاد الجمعيات السياسية للشعب الأندنوسي» تحت إشراف سوكارنو كتعبير عن وحدة الحركة الوطنية الأندنوسية في نهاية العشرينات من هذا القرن.

---

(1) المؤسسة في سنة 1914 من طرف الهولاندي HENDRIK SNEEVIET وتجدر الاشارة إلى أن أول تنظيم ثقافي يرجع إلى سنة 1908، اقامة الطلبة الأندنوسيون تحت اسم «بودي أوتومو» le BUDI-OTOMO والذي كان يضم أيضا الموظفين الارستقراطيين ومن بعدهم أبناءهم ذوي المهن الحرة كالأطباء. ويكاد يكون هذا التنظيم تنظيما ثقافيا بحتا.

وأمام تفاقم التيار القومي لم تجد السلطات الحاكمة من أساليب تنتهجها سوى أسلوب القمع بفرض الرقابة الشديدة على الجمعيات الدينية وحل الأحزاب السياسية كالحزب الشيوعي والحزب الوطني وتقييد حرية الصحافة ونفي السياسيين إلى مناطق بعيدة أو الزج بهم في غياهب السجون وتسليط بوليسها السرى للحيلولة دون أي عمل وطني سري أو نشاط في الخفاء[1].

وتعتبر سنة 1926 السنة التي بلغ فيها القمع أشده لوصول عدد المعتقلين فيها إلى 13000 شخص وعدد المبعدين بتانه ميراح Tanah Mérah، مركز الاحتشاد بغينيا الجديدة إلى 813 شخصا، مما اضطر الشيوعيين إلى مواصلة عملهم في الخفاء والوطنيين من الحزب الاسلامي إلى الانضمام إلى الجمعيات الدينية وخاصة إلى الجمعية المحمدية. وقد شملت موجات القمع فيما بعد أبرز الشخصيات السياسية في البلاد مثل أحمد سوكارنو الذي سجن طيلة عامي 1929 ـــ 1930 بتهمة الأعداد للثورة قبل نفيه في سنة 1942 بتهمة محاولته تأسيس حزب وطني جديد خلفا لحزبه الأول المنحل وكذلك بسبب أفكاره «الماسة بمصالح الدولة الهولاندية» التي تضمنها كتابه بعنوان: «نحو استقلال أندنوسيا».

ونفس المصير عرفه سياسيون أندنوسيون آخرون أمثال الدكتور محمد حتًّا HATTA وسجاهرير SJAHRIR الذين كانا وراء تأسيس الحزب الأندنوسي في سنة 1932.

---

(1) كان القانون الاستعماري الهولندي يعطي للوالي العام في اندنوسيا صلاحية اعتقال ونفي أي شخص كان «فيما إذا دعت ضرورة الحفاظ على الأمن والسلم» إلى اتخاذ مثل هذا الأجراء كما كانت المادة 155 من القانون الجنائي الاستعماري تعاقب الجماعات المتظاهرة بالسجن لمدة أربع سنوات.

وهكذا لم يبق في الساحة السياسية سوى حزب باريندرا PARINDRA المحتدل والذي تقوم سياسته على مبدأ التعاون مع الهولنديين. وبالرغم من مطالبته بالنظام الداخلي في اطار الدستور الهولندي نفسه ومصادقة مجلس الرعية VOLSTSVAAD في سنة 1936 على تحقيق هذا المطلب في غضون السنوات العشر القادمة فان الحكومة الهولندية قد رفضته.

وبحلول سنة 1939 وبظهور بوادر الحرب العالمية الثانية ظهرت المنظمات السياسية الوطنية من جديد في شكل واجهة فيدرالية سميت «بفدرالية الأحزاب السياسية الأندنوسية» حول برنامج مشترك تطالب فيه بحق تقرير المصير لاندنوسيا وبإنشاء مجلس ديمقراطي مقترع ومسؤول أمام الشعب وتؤكد فيه على الوحدة الوطنية القائمة على الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوصي بالتعاون مع الأحزاب الهولندية للوقوف صفا واحدا في وجه الفاشية.

وفي مؤتمر لهذه الواجهة في صيف سنة 1939 سمي بمؤتمر الشعب الأندنوسي أعلن عن اللغة المالية لغة وطنية للبلاد وعن اختيار للعلم والنشيد الوطنيين له. وجدد المؤتمرون خلاله استعدادهم للتعاون مع الهولنديين لرد الخطر الخارجي مقابل منح الشعب الأندنوسي حقوق الديمقراطية ومنح البلاد «برلمانا وطنيا».

وقد اغتنمت هذه الواجهة ظروف الحرب وطالبت خلال فبراير 1940 بتقييد سلطة الوالي العام وجعل الحكومة مسؤولة أمام مجلس الرعية، غير أن حكومة لاهاي أجابت على هذه المطالب المتواضعة بان ظروف الحرب الخاصة لا تسمح بأي تغيير في الوضع الساسي القائم في البلاد. وهكذا ظلت السياسة الهولندية متجاهلة للتطور التاريخي ومعاكسة له ومعارضة لسنة التقدم البشري ومفضلة حلول العنف على الحلول السلمية إلى أن وضع الغزو الياباني لاندونسيا حدا لسيطرتها واستعمارها. فجاء المثل العربي القائل: «ان كنت ريحا فقد لاقيت اعصارا» مطابقا لها تماما.

الاستعمار الهولاندي

... اندنوسيا التي وصفناها بأنها كانت مضرب الأمثال في الشقاء الاستعماري. فقد زرتها أوائل سنة 1913 وأنا أشعر بما وقر في نفسي من ظلم الهولانديين كأنني أساق إلى شهود مآسي التعذيب...

وبعد أيام قليلة قمت برحلتي الواسعة في جاوة وكان مرافقي فيها عقيد المجد والشرف السيد عبدآلله العطاس كبير السادة العلويين في بلاد اندنوسيا. وقد استغرقنا فيها مدة شهر ثم عدنا إلى بتافيا بعد أن اعتدلت آرائي في تصور الاستعمار الهولندي بجزائر المحيط الهندي.

لا أريد أن أبرر الاستعمار المسلح في أي شكل من أشكاله وهي عملية جراحية صعبة تقطع من أحاسيس الأمم مشاعر العزة والكرامة ومن هذه الناحية فهو شر محض وانما أقول مع القائلين حنانيك بعض الشر أهون من بعض.

ولا أريد ان أقص ما شاهدته في هذه الرحلة من مشاهد العظمة الخارقة التي ابتدعتها مشاريع الهندسة الهولندية في جاوة من أعمال الري والبناء وجسور السكك الحديدية الرابطة ما بين جبل السوندة وبتاوية فهي تعد من عجائب مبتكرات الهندسة في القرن العشرين ولا على الخطوط الحديدية التي نظمت المواصلات ما بين أطراف الجزيرة ولا عن تجميل المدن وما أنشيء فيها من حدائق غلب وزينات ولا عن طرقاتها الواسعة... لكنني أريد أن اتحدث عن بعض المناقب التي أحدثت في نفسي تأثيرا عميقا لا يسعني نسيانه بعد أن زالت تلك الاشباح المخيفة التي كانت تتمثل فيها لمخيلتنا حكومة هولندة وأول شيء كان يهمني الوقوف عليه مسألة الأراضي

وموقعها في مجرى الاستعمار هناك. وقد دهشت حين علمت أنها على الجملة ملك للأهالي وان القانون مسنون لحماية هذه الملكية ووضع العراقيل في سبيل نقلها إلى الأجانب ولو كانوا من الهولنديين أنفسهم فإن الحكومة لا تتعرض أبدا في حرية انتقال الملكية بين الأهالي، أما إذا كان المشتري أجنبيا فلابد في ذلك من تصديق الحكومة على صك البيع ولقاء ذلك تتقاضى من المشتري مقدارا يساوي ثمن البيع وان وجدت فيه غبنا فسخت العقد وأمرت بإعادة الاشهار.

ومما الفت نظري العناية بأمر الرهونات فقد أنشأت لها مصرفا له فروع كثيرة في المدن والقرى لحماية ثروة الشعب من مكائد المرابين. فمن احتاج من الوطنيين لرهن شيء من أثاث أو متاع بيته ذهب إلى احدى تلك الفروع ووضع ذلك المرهون في المبلغ الذي يريده لقاء فائدة يسيرة للمدة التي يقدرها لتسديد هذا الدين. وإذا عجز عن ذلك بيع المرهون على طريق المزاد بثمن المثل وما شاط عن المطاليب يسلم لصاحبه من غير أجحاف به ولا غبن لحقه.

ومما استفدته من التدابير لحماية مجهود الشعب أ ن المحصولات الزراعية لا يرخص في بيعها قبل الابان وإنما تباع بالاشهار في الأسواق المعدة لذلك ويفسخ بيع المراكنة منعا لوقوع الغبن في حقوق المنتجين...

أما الناحية الاجتماعية فقد تتجلى لنا بصورة إيجابية في التعليم والوظائف والعمل. فإن التعليم الابتدائي بلغ إلى أقصى الحدود وقد لا توجد قرية مهما صغرت تخلو من مدرسة ابتدائية يتعلم فيها الذكور والاناث. والتعليم يلقي بلغات البلاد ويتلقى فيها الطلبة اللسان الهولندي كلغة أجنبية ومتى جاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي إلى الثانوي والعالي حلت اللغة الهولندية محل اللغات الأهلية.

وتوجد إلى جانب مدارس الحكومة مدارس أهلية كثيرة للمسلمين أهمها مدارس الجمعية المحمدية التي كان لي الفضل في تأسيسها مع صديقي العلامة الجاوي الشيخ أحمد دحلان وهي اليوم تعد بالمئات ما بين ابتدائية وثانوية للذكور والاناث ومناهجها بعلوم مناهج الحكومة بإعطاء ثقافة اسلامية تقوى روح الشعب وتنمي شعوره.

من مقال للشيخ عبدالعزيز الثعالبي انتخبته له
مجلة الشهاب (فبراير 1939)

LES CONSEQUENCES DE LA CHUTE DE LA HOLLANDE

La chute de la Hollande causa une secrète satisfaction et l'on en espéra des changements radicaux. La prise de conscience de la domination étrangère, associée au désir intense de liberté et d'indépendance, devint le sentiment du plus-fort. Tandis que la guerre se développait en Europe, le peuple éprouvait une satisfaction des malheurs de ses maîtres... Pour la moyenne des Indonésiens, la guerre n'était pas réellement un conflit mondial; c'était simplement un combat dans lequel ses maîtres Hollandais seraient punis par la Providence, pour le mal, l'arrogance, l'oppression, qu'ils avaient apportés en Indonesie. Dans les masses, ce sentiment antineerlandais se développa de plus en plus fortement; cela se traduisit par la force et la direction du mouvement nationaliste, dont une partie exprima ouvertement sa sympathie pour l'Axe.

IS. SJAHRIR, Out of exile p. 218.
cité par Henri Grimal, la décolonisation de 1919
à nos jours, Belgique 1985

L'IDEE D'UN COMMONUWEALTH NEERLANDAIS

«... Sans vouloir devancer les recommandations de la future conférence (de la Table Ronde), je me présente qu'elles seront toutes dirigées vers l'idée **d'une communauté (commonwealth) entre les pays-bas, l'Indonésie,** Surinam et Curaçao... avec liberté pour chacun de conduire ses affaires intérieures... et une collaboration pour donner à chacun des membres la force de porter pleinement leur responsabilité... seuls, les aptitudes individuelles des citoyens et les désirs des divers groupes de la populaton détermineraient la politique du gouvernement:..»

Message royal du 6 décembre 1942

«Le gouvernement de la Reine reconnait le droit légitime de l'Indonésie d'avoir son existence nationale propre et est convaincu que ce désir peut se réaliser par la voie de l'évolution légale, en faisant appel à une collaboration loyale entre Indonésiens et Hollandais.

« Les indonésiens seront admis sur un pied d'égalité dans tous les emplois administratifs même les plus élevés.

« Le gouvernement des Indes comprendra un Parlement, composé en **majorité d'indigènes et un Conseil des ministres placé directement sous** l'autorité du gouvernement général, représentant la Couronne.»

Déclaration du Van Mook, chef du gouvernement provisoire des Indes-néerlandaises à·Brishan.

LA POLITIQUE «MORALE» NEERLANDAISE

«Jamais aucun gouvernement ne s'appliqua avec autant de zèle, autant de compréhension, à réaliser le bien être de ses sujets que le gouvernement des Indes néerlandaises au début de ce siècle. Beaucoup d'administrateurs avaient subi pendant leurs études à Leyde le charme de Multatuli (Douwes Dekker, auteur du célèbre roman anti impérialiste. Max Havelaar) et venaient aux Indes en idéalistes enthousiastes, remplis d'ardeur pour prendre part à la mission civilisatrice de la Hollande»(1).

(1) J.S. FURNIVALL, Nedherlands India. p. 386, cité par Henri Grimal; la décolosisation de 1919 à nos jours - Belgique 1985.

الفصل الرابع

السياسة الفرنسية في المغرب العربي وردود فعل الحركات الوطنية

تعددت التسميات التي كانت تطلق على مختلف البلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي، فمنها «الملحقات» كالجزائر، والمحميات من غير وصاية كالمغرب وتونس والكمبودج والأنام، والمستعمرات ككوشين شين والمحميات بوصاية كسوريا والكامرون والطوغو. وأمام هذه الأنواع اجتهد منظروا الاستعمار الفرنسي في ايجاد أحسن الطرق، والاهتداء إلى أنجح السياسات لادارة هذه الامبراطورية المترامية الأطراف والابقاء على وحدتها. فكانت سياسة الاشراك وسياسة الادماج(1) هما أشهر النظريات السياسية التي شغلت بال الاستعمار الفرنسي نظريا وتطبيقيا. فالقائلون بالأولى يرون بأن فرنسا لا تمتلك مثل انجلترا مستعمرات تكونها عناصر أوروبية قابلة للاندماج بالوطن الأم بل هي مسيطرة على بلدان تسكنها شعوب لها مميزاتها الحضارية وخصائصها العرقية لا علاقة لها بالخصائص والمميزات التي للفرنسيين. وعليه فان «سياسة الاشراك» عن طريق احترام عادات وتقاليد الشعوب الخاضعة وإدارة البلاد إدارة غير مباشرة وتطويرها فكريا وتقنيا لتصبح أداة قوة ونفوذ لهي أحسن طريقة للحكم مادام ليس لها تأثير ما على التوجه السياسي المرسوم.

وأشهر من كان يقول بهذه السياسة عن ممارسة وتجربة في الميدان المارشال ليوتاي في المغرب الأقصى وفان فولا نهوفن VAN VOLLENHOVEN بالهند الصينية واسماعيل ضربان والجنرال فلورية FLEURY ولاباسيه LAPASSET في الجزائر وتعتبر رسالة نابليون الثالث بتاريخ 3 فبراير 1863 تصريحا بسياسته الاشراك التي كان يرمي إلى تطبيقها في الجزائر، «ليست الجزائر مستعمرة وانما هي مملكة عربية».

أما سياسة الادماج فهي عند القائلين بها الضمان الوحيد لتقوية الروابط بين فرنسا ومستعمراتها. وذلك أما عن طريق إذابة السكان بحملهم على تبني لغة المستعمر وعاداته وطريقة تفكيره أو بواسطة تطبيق تشريع واحد على الجميع. غير ان سياسة الادماج هذه تبدو صعبة الانجاز في الميدان فضلا عن تعارضها مع مبدأ السلطة فيما إذا خلصت النية في تطبيقها فعلا لتفوق «الأهالي» على العناصر الأوروبية عددا.

وأما السلطة المنفذة للسياسة الفرنسية في باريز فقد ترددت بين النظريتين وكانت تأخذ مرة بهذه ومرة بتلك لمواجهة المشاكل المطروحة في المستعمرات وايجاد حلول مناسبة لها. وكان المهم بالنسبة لها هو تقوية سلطتها وتمكينها بأية طريقة كانت ولذلك اعتمدت طريقة تقول «بالقهر الكثير وبالحكم الذاتي القليل وبالدمج الحذر» «Beaucoup d'assujettissement, très peu d'autonomie. un Soupçon d'assimilation».

وكانت المستعمرات الفرنسية بالنظر إلى تعدد أنواعها واختلاف طبائعها تتبع اما وزارة الخارجية كتونس والمغرب واما وزارة الحربية والداخلية كالجزائر واما وزارة المستعمرات بالنسبةلبقية البلدان. لكنها حكمت جميعها حكما غير مباشر(1) بواسطة الولاة العامين أو المقيمين

(1) باستثناء الجزائر التي حكمت حكما مباشرا ما بين سنتي 1858 و 1860 (من جوان 1858 إلى سبتمبر 1859).

الذين خولوا سلطات واسعة تمكنهم من تسيير مصالح البلاد والاشراف على جميع شؤونها واتخاذ مبادرات تكون في صالحها، فإن السلطة الحقيقية كانت بيد الأقليات الأوروبية في المستعمرات، فكان تأثيرها كبيرا سواء بالنسبة للقرارات التي يتخذها الوالي العام والتدابير التي يقترحها أو بالنسبة للمراسيم التشريعية التي كانت تصدرها الوزارات المعنية، بحيث كان الولاة العامون حريصين فيما إذا كانت لديهم رغبة في الحفاظ على وظيفتهم، على ترضية طائفة المعمرين بالاستجابة لرغباتها، وتنفيذ مطالبها والسير في الاتجاه الذي توحى به بحيث كانت السياسة العامة بالمستعمرات في جوهرها تتمحور حول هذه الطائفة وتدور في أسسها حول قضاياها ومصالحها من غير إهتمام كبير بسكان البلاد الأصليين الذين كانوا يمثلون الأغلبية العددية.

فإذا أخذنا الجزائر كمثال بعد الحاقها بفرنسا «كجزء لا يتجزأ من أراضيها» بمقتضى مرسوم الرابع من شهر أفريل 1848 موضوعا لسياسة الاندماج، إذ أن جميع الاجراءات المتخذة كانت تهدف إلى تطبيق جميع التنظيمات الادارية الفرنسية على الجزائر، فالمادة 21 من دستور 1848 (نوفمبر) تسمح لفرنسيي الجزائر بإرسال ممثليهم إلى المجلس التأسيسي الفرنسي[1]. أما القرار المؤرخ في السادس عشر أغسطس 1848 فقد الحق المحاكم والمصالح الادارية الخاصة بالتربية العمومية والمالية. وكذلك الخاصة بالقضاء والديانات بالوزارات المختصة. أما الفترة التي عرفت الاندماج الكلي فهي التي انحصرت فيما بين 1870 و 1896.

(1) بعدد ستة (6) نواب منتخبين إلى البرلمان أي نائبان عن كل عمالة (ولاية) وكذلك بموجب مرسوم 5 فبراير 1871 وكذلك بمقتضى قانون 28 جويلية 1881، مع الملاحظة بأن قانون 30 نوفمبر 1871 قد خفض عدد النواب ولمدة ثلاث سنوات تقريبا إلى ثلاثة فقط. كما كان للكولون ممثلون في مجلس الشيوخ بنسبة واحد لكل ولاية.

وهذا معناه وضع الجزائر بين أيدي المعمرين الذين عملوا خلال ربع قرن على فرنسة الجزائر أرضا وتشريعا وثقافة لمحو جميع المعالم المميزة للمجتمع الجزائري إلى أن تغدو جمهورية فرنسية مصغرة لا مكان فيها سوى للأوروبيين ولا اهتمام فيها الا بمصالحهم ولا رأي لأحد فيها سوى لرأيهم، وبالرغم من التخلي عن سياسة الاندماج في سنة 1896 فان إرادة الكولون ظلت نافذة وانتصارهم كان دائما.

ففي مجال فرنسة الأراضي بلغ ما استولى عليه الكولون خلال الربع الأخير من القرن الماضي مليون هكتار بينما لم يتجاوز ما استولوا عليه خلال الأربعين سنة السابقة (1830ـ1870) 481,000 هكتار. وخلال العصر الذهبي للاستيطان (1909ـ1917) بلغ مجموع ما كان في حوزة الأوروبيين 2.123,288 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و 194,159 هكتار من الغابات. وإلى سنة 1934 كان ما مجموعهُ 2.462,537 هكتارا ملكا للأوروبيين، كما بلغ في نفس الفترة (إلى سنة 1929) عدد القرى الاستيطانية بما فيها المراكز والضيعات نحو 928. وقد ساعد على تطور الاستيطان بشكليه الرسمي والخاص (الحر) قانون ورنييه المعروف (laloi WARNIER de 1873) بقانون الكولون «الذي يهدف إلى تفكيك وحدة الملكية الأهلية وتمكين المعمرين منها وكذلك قانون 1887 الذي حل محل قانون السيناتوس كونسولت لسنة 1863.

وبينما شمل الادماج جميع المجالات حتى الأجانب الأوروبيين بقانون التجنس الآلي المؤرخ في 26 جوان 1889 ومن قبلهم الجالية اليهودية بمقتضى قانون كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870، خص السكان الأهالي بقانون خاص يعرف بقانون الأهالي أو قانون الاندجينا (1881) المتضمن لعقوبات خاصة، الغرض منه ايجاد وسائل ردع ضد الأهالي وتسليط القمع عليهم بدون محاكمة، ومن كان منهم راغبا في التخلص

من أحكام هذه القوانين الجائرة فعليه ان يأخذ سيناتوس كونسولت الخاص بالجنسية والصادر في 14 يوليو 1865 إذا كان مستوفيا للشروط المطلوبة بطبيعة الحال.

وفي سياق الادماج اهمل القضاء الاسلامي ورجاله من القضاة بالغاء المجالس الاستشارية والمجلس الأعلى للقانون الاسلامي في سنة 1875، وخفض عدد القضاة المسلمين وأسندت مهامهم إلى القضاة الفرنسيين الذين أصبحوا يتولون إصدار أحكامهم طبقا للقانون الفرنسي وللشريعة الاسلامية معا. ولم تكن هذه رغبة الكولون فقط بل كانت رغبة بعض الولاة العامين مثل الأميرال دي قيدون نفسه (1871—1873) عبر عنها بقوله: «على القاضي المسلم ان يختفي فالغزاة هم نحن، فهل لنا أن نتعلم كيف نجرأ».

وبإسم الاندماج والعلمانية ضيق على الدين الاسلامي بتحديد عدد الكتاتيب ومراقبة الزوايا والعبادات في المساجد وعدم الترخيص بالحج إلا لأفراد قلائل.

أما بالنسبة للتعليم فان الجمهورية الثالثة قد قامت في سنة 1870 باغلاق المدارس الابتدائية (36 مدرسة ابتدائية) والتكميلية بحيث لم تسلم من هذا الاجراء سوى 16 مدرسة في سنة 1882 وكان للتشريع المدرسي الجديد الذي أخرجه وزير التربية العمومية والفنون الجميلة جول فيري في بداية الثمانينيات والمتضمن إنشاء مدارس لتعليم الجزائريين وجعل التعليم اجباريا ردود فعل مناهضة في الوسط الأوروبي الجزائري عندما جاء أوان تطبيقه فعبرت البلديات عن رفضها «لانجاز هذا المشروع الباهض التكاليف والخطير في أهدافه» لأن صيحة الجزائريين فيما إذا انتشر بينهم التعليم بناء على اعتقاد المعمرين ستكون «الجزائر للعرب» فليس غريبا إذن ان يكون عدد الأطفال المزاولين للتعليم في سنة 1890 حوالي 10,000 أي ما نسبته 1,9% من مجموع الأطفال الذين كانوا في سن التعليم ولو أن هذه النسبة

قد ارتفعت قليلا فيما بعد فبلغت 4,3% و 5% في سنة 1914، وبالأعداد 47,253 تلميذا من بين 850,000 في سن التعليم، فإنها لم تزد في سنة 1929 عن 6% (60,644 من بين 900,000 في سن التعليم).

وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد كان عدد الطلبة فيه لا يزيد عن 84 في سنة 1900، و 150 قبل سنة 1914، وقد شهدت سنة 1914 حصول 34 جزائريا على شهادة البكالوريا و12 على شهادة الليسانس.

وجزاء بما أسهم به ما يزيد عن الربع المليون من الجزائريين في الحرب العظمى سمحت فرنسا بقانون 4 فبراير 1919 المتضمن لبعض الاصلاحات تهم الجزائريين وهي تتعلق بالجنسية وتوسيع القسم الانتخابي في جميع المجالس بحيث أصبح 100,000 بالنسبة للمجالس العامة (المجالس الولائية Conseils généraux) والوفود المالية les délégations financieres و 400,000 بالنسبة لمجالس الدواوير بدل 15000 سابقا، وبذلك يرتفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 6 إلى 9 أي 1/4 المجموع كما ترتفع نسبة المستشارين البلديين إلى 1/3 بعد أن كانت منذ سنة 1884 هي الربع مع السماح لهم بالاسهام في انتخاب رئيس البلدية .ولكن يبقى الجزائريون دائما يمثلون أقلية في هذه المؤسسات التمثيلية سواء كانت على مستوى البلديات أو الولايات أو على مستوى الوطن في اطار المجلس الاقتصادي المسمى بالوفود المالية بعد صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي يوصي بانشائها وهي عبارة عن هيئة منتخبة ممثلة للسكان الذين يدفعون الضرائب ومكلفة بإعطاء رأيها في جميع القضايا المتعلقة بالضرائب والرسوم وكذلك في المواضيع ذات الطابع المالي والاقتصادي، ففي اطار هذه الهيئة التمثيلية التي تعتبر كالبرلمان كان عدد الممثلين المسلمين 21 (15 مسلمون و 6 قبائل) بينما كان عدد ممثلي الكولون وحدهم 24، وممثلي الأوروبيين الآخرين 24 أيضا، وبالتالي فان الوفود المالية كانت لصالح الأوروبيين وفي خدمتهم

فقط. ومع ذلك فان هذه «الاصلاحات» قد أثارت حفيظة المعمرين ولم يقبلوها إلا على مضض وبعد تدخل الوالي العام جونار واستعمال نفوذه الواسع.

وكان أهم اصلاح يهم السكان الجزائريين بعد اصلاح سنة **1919** هو مشروع بلوم فييوليت الذي لم يزد عن سابقه سوى انه وسع المجال لتجنس عدد من الجزائريين يصل إلى 30 ألف بدون التخلي عن أحوالهم الشخصية ولكن بشروط أخرى كثيرة لا تتوفر إلا في عدد محدودغير أن المعمرين كعادتهم نجحوا في إفشال هذا المشروع بتأييد من اليمين ونواب المعارضة والراديكاليين فاضطرت الحكومة في الأخير إلى سحب المشروع قبل تقديمه إلى المصادقة البرلمانية. وإلى هذا الوقت بالذات ظل القانون الذي يحكم السكان هو قانون الا ندجينا الذي سيبقى سائر المفعول إلى سنة **1947**.

هذا باختصار شديد وبصفة عامة الوضع الذي كان سائدا في الجزائر. وهو لا يختلف كثيرا عما كان عليه في كل من تونس والمغرب. ذلك انه بالرغم من عنوان «الحمايات» الذي كان عليه هذان البلدان فان السياسة الاستعمارية قد عملت على تدريجهما إلى مستعمرات واحالة ملوك البلاد إلى رموز لا نفوذ لها. فقد اقتصرت صلاحيات الباي الذي هو رئيس للدولة والحكومة بالقطر التونسي على توقيع المراسيم التي كان يحررها المقيم الفرنسي العام. هذا في الوقت الذي كانت مقاليد الأمور الحقيقية بيد المراقبين الفرنسيين كما كان كل اجراء يتخذ إلا وتراعي فيه مصالح الأوروبيين والمعمرين بالدرجة الأولى من ذلك مثلا افتكاك مساحات أرضية واسعة من أيدي التونسيين بدعوى «التهاون في استثمارها» إلى غير ذلك من المبررات الواهية المختلفة وتمكين الفرنسيين منها بحيث كان حوالي **9000** معمر في أواسط الثلاثينات ممتلكا لمساحة قدرها **77,000**هـ.من أجود الأراضي وأصلحها في ضواحي سفاقص وعلى ضفتي وادي مجردة والوطن القبلي مع العلم ان المعمرين مجهزين بقروض طائلة من الميزانية المحلية ومستعملين لالات

فلاحية عصرية في حين ظلت الأراضي المتبقية بيد أهل البلاد ضئيلة الانتاج لعوزها إلى رؤوس الأموال. وما كان يعطي لهؤلاء من قروض، بواسطة لجان الاحتياط التونسية ابتداء من سنة 1907، كان في الواقع لايفي بالغرض، وهذا ما يفسر عدم تناسب الانتاج مع الأراضي المزروعة إذا ما قورن بنصيب الإنتاج الذي كان يحصل عليه الكولون. فمساحة الملكيات الأوروبية كانت تعادل تقريبا 5/1 الأراضي المزروعة المقدرة اجمالا بـ 386,000 هكتار. ومع ذلك فان حصيلة انتاجهم كانت تقدر بنحو 35% من مجموع الثروة الزراعية.

وقد استفحلت سياسة الاستعمار الرسمي في تونس بعد الحرب العالمية الأولى وفي عهد المقيم العام لوسيان سان Lucien-SAINT, (1920—1929) (والباي محمد الحبيب) وذلك بقصد موازنة العنصر الايطالي الذي ظل إلى سنة 1927 غالبا على العنصر الفرنسي. وقد كانت هذه السياسة تمثل تهديدا لمستقبل البلاد بالنظر إلى ضآلة الكثافة السكانية عند أهل البلاد إذ كان تزايدهم بطيئا بحيث لم يزد عددهم الذي كان يقارب مليونا ونصف المليون في سنة 1881 عن 3 ملايين عشية اندلاع الحرب الثانية. فإلى هذا التاريخ كان عدد الأجانب إذن يساوي تقريبا عدد السكان التونسيين بالعاصمة وفي الميدان الاجتماعي كان نصف ميزانية الدولة تقريبا حكرا على الأقلية الفرنسية من الموظفين في دواوين الدولة ومصالحها (حوالي 25000) في حين ظلت المؤهلات التونسية على هامش الوظيف العمومي بالرغم من تساويها مع الأجانب في الكفاءات والشهادات العلمية المطلوبة، فلم يكن عددها يتجاوز الخمسة آلاف (5000) معظمهم يشغل أقل الوظائف رتبة ودخلا.

وتجدر الاشارة إلى أن نسبة كبيرة من الموظفين الفرنسيين كانوا من أصل كورسيكي. وقد دفعت مساندتهم لبعضهم بدافع طبيعتهم العنصرية وتكاتفهم لضمان مصالحهم والحفاظ عليها بحيث انفردوا تقريبا بكل

الوظائف إلى أن قيل يومئذ عن تونس «بأنها في الحقيقة مستعمرة كورسيكية لا فرنسية».

ويتجلى الاهتمام بالعنصر الأجنبي على حساب الأهالي في قرار منح الجنسية الفرنسية للأجانب المقيمين بتونس واستفادة المالطيين أكثر العناصر الأجنبية الممقوتة إلى نفوس التونسيين منه.

وفي مجال التمثيل النيابي كان «المجلس الكبير» المؤسس في سنة 1922 عوض مجلس الشوري Conférence Consultative المقام سنة (1890—1891) والذي لم يدخله نواب تونسيون للمرة الأولى إلا في سنة 1906 وان كانت مهمته بحث الميزانية التونسية التي تعرضها عليه الحكومة على سبيل الاستشارة، لا يتمتع في الواقع بسلطة تنفيذ القرارات فهذه كانت من خصوصيات «الادارة التونسية» أو المقيم العام. وقد ساعد على ذلك شكل التمثيل ضمن هذا المجلس نفسه إذ كان يتكون من قسمين احدهما خاص بالأهالي «والآخر بالاوروبيين» يجتمع كل منهما على حدة، وتسود علاقاتهما في الغالب خلافات نتيجة لتباين المصالح وقلة التعارف بينهما فكان بذلك عاجزا تماما على أن يوجد للمشاكل المطروحة حلولها المناسبة.

وقد جاهد المجلس في إطار الاصلاحات الادارية والسياسية تطمينا لخواطر المطالبين بالاصلاح واعترافا بالدور الذي لعبه أبناء تونس في مختلف ميادين القتال أثناء الحرب العالمية الأولى والذي يبلغ عدد المقاتلين زها خمسة وستين ألفا، قتل منهم نحو الأثنى عشر ألفا.

وظل الأمر هكذا تحت حكم المقيمين العامين مثل لوسيان سان[1] (1922—1929) (محمد الحبيب) المشار إليه سابقا والملقب بالحبيب

(1) كان قبله غبريال الآبتيت (الباي محمد الناصر).

le bien aimé حبيب الأقلية الأوروبية بما ضمنه لها من الهدوء السياسي وحققه لها من الرفاه الاقتصادي، وفرانسوا مانسرون François Manceron الذي انعقد في عهده المؤتمر الأفخارستي (المجمع الكنسي الدولي) بقرطاج، إحياء للذكرى الخمسين لانتصاب الحماية والذي كان تأثيره على معنويات التونسيين سيئا للغاية خاصة وانه عقد في ظروف الأزمة الاقتصادية التي قاسي من جرائها السكان آلام الشدة والبؤس هكذا كان الوضع إلى ان جاء عهد مارسال بيروطون Marcel Peyrouton 1933ـ1936 (أحمد الثاني) الذي فيه نشطت الحركة الوطنية التونسية وظهرت بوجه جديد باسم «الحزب الدستوري الجديد» بعد ان بات صوت الحزب القديم خافتا لا يكاد يسمع. وكان وصول الواجهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا عاملا مساعدا، ليس في تونس وحدها وانما في اقطار المغرب العربي كلها، على العمل بحرية أكثر وعلى لفت النظر، إلى اهتمامات شعوب المغرب وضمان حقوقه الاجتماعية والسياسية.

وافق هذا العهد المتسم بالحرية ان كان أرمان ڤييون Armand guillon هو المقيم العام الفرنسي بتونس كما صادف أن تأسست في عهد هذا الرجل الكونفيدرالية العامة للعمال التي ستضم أعضاء بارزين من تونس منهم المناضل فرحات حشاد، صاحب الدور الفعال ضمن جماعة النخبة التونسية في نضالها ضد الاستعمار.

والواقع ان فترة ما بين الحربين قد شهدت عملا حثيثا للتونسيين على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. فخلالها تمكنت جماعة من سكان جربة من اقتحام ميدان التجارة وخصوصا تجارة «البقالة» Epicerie ومنافسة العناصر الايطالية واليهودية فيها. هذا في الوقت الذي برزت جماعة من الشباب معظمهم من الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية لتضطلع بمهام العمل السياسي واخراجه من فترة الركود التي عرفها طوال العشرينات من القرن الحالي. وتسهيلا للفهم يمكننا ان نصف الحركة القومية التونسية التي

يرجع تاريخها إلى القرن الماضي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى التي غلبت المؤثرات الشرقية عليها وإلى المرحلة الثانية التي أخذت فيها بالعمل وفق الأساليب الغربية.

وخلال المرحلة الأولى ظهر حزب تونس الفتاة سنة **1906**، اقتداء بحركة تركيا الفتاة على يد على باشحامبة الحمامي الذي عمل في اطار حركة الجامعة الاسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وتحت تأثير مبادىء ولسون الداعية إلى الأخذ في الاعتبار مصالح الشعوب في تقرير مصائرها، طالب حزب «تونس الفتاة» بإقامة دولة تأسيسية تونسية تتمتع بمؤسسات حديثة وبمجلس تشريعي منتخب يكون أمامه الباي مسؤولا وكذلك بإنشاء مجالس محلية تتمتع بكامل الحريات. وإلى هذه الفترة بالذات يرجع ظهور كتاب «تونس الشهيدة» للشيخ عبدالعزيز الثعالبي الذي ظل طوال حياته متعلقا بفكرة الاستقلال التام لتونس.

لكن يبدو من خلال برنامج الحزب الدستوري الذي خلف «حزب تونس الفتاة» منذ سنة **1920** ان المسار السياسي في اطار التواجد الاستعماري قد غلب عليه الطابع الاصلاحي فكان من بين أهم النقاط التي تضمنها البرنامج إلى جانب المؤسسات التمثيلية المشار إليها أعلاه، إنشاء جيش وطني، واستعادة الأراضي التي استحوذ عليها الاستعمار وفتح جميع الوظائف الادارية في وجه أهالي البلاد.

لكن بمرور الوقت وببقاء جل هذه المطالب حبرا على ورق نتيجة التصلب والتحايل الاستعماريين برزت عناصر جديدة، بفضل الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها تونس في بداية الثلاثينيات وبعدها، للعمل بوسائل حديثة وبطرق جديدة لاخراج القضية التونسية من الجب الذي انزلقت فيه وتخليصها من الوحل الذي علق بها طيلة العشرينيات من القرن الحالي.

كان انعقاد مؤتمر «البعث» المؤتمر الاستعجالي للحزب الدستوري التونسي بقصر هلال في 2 مارس 1934 ايذانا ببداية مرحلة جديدة في الحكومة الوطنية التونسية بقيادة «الحزب الدستوري الجديد». وكما يدل عليه اسمه فان أمورا جديدة «كالديناميكية» والجرأة السياسية والقدرة التنظيمية كانت تميز عناصره الشابة وبالأخص اعتمادهم عامل الاتصال بالجماهير كدعامة لاعمالهم السياسية وأنشطتهم الحزبية وكقوة ضامنة للنجاح.

تميز الحزب الجديد الذي كان على رأسه الدكتور الماطري والحبيب بورقيبة بصفته أمينا عاما له بالدفاع على جميع حقوق التونسيين ماديا ومعنويا وبالمطالبة بتطبيق الاقتراع العام بدون تمييز في العرق والمعتقد. وكانت هذه إشارة إلى الطريقة الجديدة المعتمدة في العمل السياسي وهي ترمي بالدرجة الأولى إلى كسب تأييد فرنسا ضد الأقلية من الاقطاعيين والموظفين الفرنسيين، المسيطرة على القطاعات الحيوية في البلاد والسير بالبلاد قدما نحو تحقيق الاستقلال على مراحل.

وفكرة التقدم الاجتماعي لدى الحزب الدستوري الجديد، حسب فهمنا، تقوم من جهة على مبدأ تحرير المرأة واعطائها فرصة لأن تتعلم وتحتل مكانتها الاجتماعية المرموقة إلى جانب الرجل، وفكها من قيود الماضي وفتح جميع ميادين العمل أمامها، ومن جهة أخرى على مبدأ الاستفادة من العنصر الأجنبي عن طريق الاحتكاك لاكتساب أساليبه في العمل والتنظيم والاطلاع على طرقه في الانتاج الفلاحي والاستثمار الاقتصادي.

وبربط المشاكل الاجتماعية بالأوضاع السياسية وجدت مختلف الفئات في الحزب الدستوري التونسي المعبر عن أمالها وطموحاتها وراحت تساندة وتدعم قادته بالتأييد والوقوف وراءهم وبخاصة في الظروف الصعبة التي مروا بها في عهد المقيم الفرنسي العام بيروطون Peyrouton (33—36) الملقب «بالزوبعة cyclone»، والمعروف باستعماله لسياسة العصا الغليظة ضد كل من يقاوم سياسته المتسمة بالتحيز لصالح الأقلية الأوروبية.

وبالرغم من انه جمهوري الميول فقد أثبت بأنه عدو للديمقراطية ورجل استعمار وذلك باضطهاده للاشتراكيين الفرنسيين أنفسهم لتعاطفهم مع القضية التونسية قبل ضربه للعناصر الوطنية بإبعادهم إلى الجنوب التونسي في سبتمبر سنة 1934 بعد منع صحفهم من الظهور. هذا في الوقت الذي ناشد جميع الفرنسيين بالالتفاف حول سياسته الرامية الى مواجهة ما كان يسميه «بالخطر العربي». وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما اقترح على المجلس الأعلى تأييده لمنع التونسيين من السفر للدراسة إلى فرنسا، وتحديد عدد الذين يجوز لهم الحصول على شهادة البكالوريا، مخاطبا أياهم بقوله «إذا كانت الاجراءات المتخذة قد جرت عليّ اللائمة واظهرتني في بعض الأوساط على أني فاشيي غاصب فذلك من أجلكم يا سادة، فمن أجلكم جميعا الحقت بنفسي هذه التهم القاسية».

والواقع ان اقصاء السلطات الفرنسية للدكتور الماطري وللحبيب بورقيبة إلى واحة برج «البوف» وغيره من الاجراءات التعسفية كان في خدمة القضية الوطنية وفي صالحها. فالاقصاء من جهة قد أكد لدى الجماهير التونسية اعتقادها في من هو مستعد لأن يضحى في سبيلها ومن ثمة ضرورة مساندته والتعلق بالهيئة السياسية التي يمثلها بإسمها، بحيث ظهر الحزب الدستوري التونسي في هذه الفترة بالذات على أنه لسان حال الوطنية التونسية الفعلي. ومن جهة أخرى فان ما يترتب عن الأبعاد من قلاقل ومشاغبات فهو في فائدة الحركة الوطنية باعتباره غذاء لها، به يزداد الوعي انتشارا، والسير قدما نحو تحقيق الأهداف أصرارا.

وبعد أن انفرج الموقف برهة في عهد «فينيو» P. VIENOT Armand-Guillon الوزير المكلف بالمحميات في عهد حكومة بلوم، وذلك بعودة الحرية للصحافة واطلاق سراح المعتقلين التونسيين واتباع سياسة اشراك الوطنيين في الحياة العامة وان لم تثمر هذه الأخيرة للمعارضة التي ظلت عليها الأقلية الفرنسية، فقد تأزم الموقف من جديد على أثر سقوط حكومة بلوم في سنة 1937 وقيام حكومة

شوطون CHAUTEMPS مكانها، ثم كانت العودة إلى سياسة القمع من جديد أثناء اضطرابات ومظاهرات التاسع من أفريل 1938 كانت نتيجتها حل الحزب الدستوري التونسي واعتقال قادته بتهمة «التآمر بمساس أمن الدولة» واعلان حالة الطواريء، واستبدال المقيم العام بآخر جديد أريك لابون Eirek LABONNE في أكتوبر 1938. وهكذا كان التازم في الموقف هو العلامة المميزة للعلاقة الفرنسية التونسية منذ الثلاثينيات إلى الحرب العالمية الثانية.

وقد عرف المغرب الأقصى نفس السياسة المطبقة في كل من تونس والجزائر باستثناء الفترة التي حكم فيها ليوتاي من سنة 1912 إلى 1925 والتي حاول خلالها تطبيق مبدأ «سياسة الاشراك» بالحفاظ على الروح التي تفيدها فكرة «الحماية» وذلك بالابقاء على أنظمة «الدولة المحمدية» وأجهزتها الادارية الوطنية دون المساس بها وكذلك على حكومتها الخاصة في ظل التعاون والاحترام مع الدولة المشرفة على الحماية بحيث تكون العلاقة بين «المستعمر والمستعمر» علاقة تبادل للمنافع.

وكما لا يخفى فان هذه السياسة ترمي بالدرجة الأولى إلى ربط المغرب بفرنسا نهائيا وعن طريق الحكم غير المباشر بواسطة نظام متداخل يجوز وصفه «بحكومة داخل حكومة»: حكومة المخزن القديمة التي كان من بين أبرز أعضائها الصدر الأعظم ووزير الأوقاف ثم وزير العدل وما تشتمل عليه من أجهزة إدارية خاصة بالمغاربة، وحكومة الاقامة العامة الجديدة صاحبة السلطة الحقيقية في البلاد لسيطرتها على الشؤون الهامة كالدفاع والأمن والمالية والخارجية وما إلى ذلك.

غير أن أهم شيء ميز فترة المارشال ليوتاي وحكمه هو عدم تشجيعه للهجرة الأوروبية ولا سيما للاستيطان الزراعي. ومع ذلك فقد تمكن رجال التجارة والأعمال وأصحاب الحرف وغيرهم من المعمرين من الدخول إلى المغرب في عهده والاستيلاء على الأراضي الزراعية قدرت بمئات الآف من الهكتارات.

وإذا كان وقوف ليوتي المبدئي ضد الاستيطان الزراعي يعتبر ميزة ينفرد بها في المغرب الأقصى بالقياس إلى «المحمية» المجاورة تونس التي وقع العكس بها فان الطريقة التي طبق بها سياسته لم تكن في واقع الأمر تتوافق مع مبدأ الحماية الذي يعني في جوهره الأخذ بأيدي البلد المحمى لأن يصل الى تولي شؤون أمره بنفسه في جميع الميادين.

وأكثر ما يؤاخذ عليه هو استصداره للظهير البربري (الظهير اليوسفي) (المرسوم) المؤرخ في سبتمبر سنة 1914 بهدف أحداث تقسيم في المجتمع المغربي وتحويل البلاد بالتدريج عن الاسلام والعربية واقتطاعها من أمتها العربية الكبرى وربطها نهائيا بالغرب الصليبي. وبهذا الصدد يقول المارشال ليوتي نفسه «انه ليس من مهامنا تعليم اللغة العربية للسكان الذين لم يتعلموها لأنها لغة القرآن وهي أحد العوامل المتعلقة بالاسلام. وهدفنا هو تطوير البربر خارج اطار الدين الاسلامي».

وقد تبعه في فكرته الخاطئة هذه كثير من الساسة الفرنسيين وشجعته عليها طائفة من العسكريين باعتبار أن هوية البربر هي غير هوية العرب، زاعمين كلهم بان البربر قبل الاسلام كانوا مرتبطين بالمسيحية واليهودية وان اسلامهم كان ولا يزال ظاهريا.

وعلى هذا الأساس قوي اهتمام المارشال بدراسة عادات البربر واعرافهم، وقام في مطلع سنة 1915 بتعيين لجنة للدراسات البربرية.

لم تثر هذه السياسة في حينها ردود فعل قوية لأن بدايتها كانت محتشمة نوعا ما، لكن بانسحاب ليوتاي من المسرح السياسي واتضاح الأهداف البعيدة للسياسة البربرية التي لم تكن سوى هجوم على الاسلام ومحاولة لتجزئة البلاد بصدور ظهير بربري جديد حولها في 16 مايو 1930 في عهد السلطان الفتى محمد بن يوسف، وتسخير امكانيات علمية ومالية وتشريعية لوضعه موضع التنفيذ، قام المغاربة وقد كانوا على وعي كاف آنذاك

عن بكرة أبيهم في وجه هذه المؤامرة الاستعمارية، يساندهم في مقاومتهم لها العالم الاسلامي برمته.

وبينما الوضع السياسي على هذا النحو، سار القطر المغربي في ظل خلفاء ليوتاي نحو ممارسة الحكم المباشر بتعطيل المخزن واحلال الموظفين الفرنسيين محل السلطات المغربية تدريجيا، وتشجيع العناصر الفرنسية والأوروبية على الاستيطان بتمليكها أخصب الأراضي بسهل الشاوية واقليم ملوية وغيرهما إلى أن بلغت مساحتها نحو المليون هكتار، وكذا تمكين رجال المال والصناعة من انشاء البنوك وتأسيس المؤسسات الصناعية وشركات التنقيب عن المعادن المتوفرة بحيث أصبحت هذه الفئات بعد مضي وقت قصير تشكل قوة اقتصادية واحتكارية قادرة على توجيه سياسة البلاد، وممارسة ضغوط على الاقامة العامة وباريز على حد سواء. وهذا على غرار ما كان يتم في الجزائر وتونس وفق مصالحها على حساب الأهالي.

وقد تصدت لهذه السياسة الاستغلالية ولهذا السلوك الاستعماري جماعة «الشبان المغاربة» المتكونة من خريجي الجامعات الفرنسية الذين كانوا على علاقة دائمة برجال اليسار في باريز وعلى اتصال مستمر برائد فكرة العروبة الأمير شكيب ارسلان كما تصدت لها عناصر تنتمي في الأصل إلى جمعيات محلية ذات الطابع الديني. وكان من أبرز هؤلاء الشبان أحمد بلافريج الذي جمع إلى ثقافته العربية ثقافة غربية مكنته من أن يمارس مع زملائه نشاطا سياسيا وصحفيا في كل من باريز والرباط، من خلال جريدتي «المغرب» و «العمل الشعبي» أو «عمل الشعب».

ومن أبرزهم كذلك في مدينة فارس علال الفاسي الذي أسهم بواسطة الدروس التي كان يلقيها بجامع القرويين في انارة العقول وتربية النفوس تربية قومية ودينية وقد كان لصدور الظهير البربري البغيض فضل كبير في جمع شمل كل العناصر الوطنية ضمن الحركة القومية وتوجيه

جهودها نحو اصدار برنامج يكون محل اتفاق الجميع، فكان أن تأسست في سنة 1934 «كتلة العمل المغربي» التي برز فيها إلى جانب الشخصيتين المذكورتين الوزاني واليازادي، وأصدرت في نفس السنة برنامجا سياسيا بالمطالب كان متواضعا في البداية لتركيزه على المطالب الحينية والاصلاحات الداخلية مثل توفير الديمقراطية والحريات واقامة عدالة اجتماعية يتساوى فيها المغاربة بالفرنسيين و «اتخاذ اجراءات لتطوير البلاد». وقد تطورت هذه المطالب ذات الصبغة الاصلاحية بسرعة نحو مستوى آخر يطالب بالعمل على تطوير الحماية من شكله الاستعماري إلى نظام الانتداب الذي يقضي بجعل المغرب بلدا متطورا، والأخذ بيد سكانه المغاربة إلى اكتساب المهارات في شتى المجالات، وتأهيلهم بالتكوين والارشاد لأن يصلوا إلى مستوى تولي شؤون أمورهم بأنفسهم.

وفي نفس الفترة تقريبا بحثت الكتلة عن زعامة تحظي بالتأييد الجماهيري فوجدتها في شخص السلطان محمد بن يوسف الذي يكون قد تأثر بالتأييد والولاء اللذين لقيهما من الحركة الوطنية. فقبل التجاوب معها في الأخير غير أن سياسة التباطؤ التي التجأت إليها الاقامة العامة في عهد كل من بييرطون ونوجيس في تحقيق المطالب الاصلاحية المصادق عليها مبدئيا قد جعلت العمل السياسي يمر بمرحلة من الضعف وقلة في التماسك. إذ بينما خرج فريق يطالب بتغيير الطريقة لتحقيق الأهداف ظل فريق آخر متمسكا بإيمانه في التطور السياسي الهادي. هذا في الوقت الذي كان السلطان محمد الخامس يبذل جهودا خاصة من أجل الرجوع على الأقل إلى الأخذ بالسياسة التي طبقها ليوتاي.

وبإستثناء الفترة القصيرة التي انتعشت فيها آمال الكتلة المغربية في ظل حكومة الجبهة الشعبية فان الحركة الوطنية المغربية بقيت كمثيلتيها في تونس والجزائر بعيدة عن تحقيق أي شيء يذكر. وفي خضم الاضرابات والقلاقل التي عرفتها البلاد قبل اندلاع الحرب كانت الحركة الوطنية المغربية لا تزال تتلمس طريقها التي ستتضح أكثر بعد الحرب مباشرة.

أما عن الحركة الوطنية الجزائرية فمن الثابت انها أقدم من الحركتين المجاورتين «فلجنة المغاربة» التي كان على رأسها حمدان خوجة يمكن اعتبارها أول حزب سياسي ظهر بعد الاحتلال مباشرة. وبالرغم من قصر مدة نشاطه الذي قد لا يسمح لنا بالحكم عليه فان العرائض التي قدمها إلى المسؤولين الفرنسيين تدل، إضافة إلى ما قد يستوحيه القارىء من كتاب «المرأة لحمدان خوجة، على وجود وعي وطني كامل لدى عناصر هذه الفئة الأولى.

وبعد فترة من الركود بدأت عناصر النخبة الثانية أن صح التعبير، تظهر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي. وبناء على دراسات جديدة قام بها الأستاذ شارل روبير أجرون المختص في مرحلة الاستعمار الفرنسي من تاريخ الجزائر فان «حزب الشبان» المسلمين المتعلمين بالفرنسية قد كشف عن وجوده التحقيق الذي قام به في الجزائر جول فيرى على رأس لجنة برلمانية خلال سنة 1892 (من 19 أفريل إلى 4 جوان 1892 = 53 يوما وكانت اللجنة البرلمانية متكونة من 18 عضوا منهم سبعة أعضاء من مجلس الشيوخ).

وخلال العقد الأول من القرن الحالي أطلق هؤلاء الشبان على أنفسهم تسمية «الشبان الجزائريين». وهي تعني جماعة النخبة المتخرجة من الجامعات والمدارس الفرنسية، سواء كانت ثقافة عناصرها فرنسية أم عربية وفرنسية معا. وبالتدريج اتضح مفهوم هذه التسمية واتضح مدلولها ليشمل الموظفين في سلك التربية والتعليم وذوى المهن الحرة كالأطباء والمحامين.

ومن خلال برنامجهم المقدم إلى حكومة باريز في سنة 1912 يتضح بأن مطالبهم لاتعدو كونها اصلاحية. فهم يطالبون تسويتهم بالفرنسيين في الحقوق السياسية وفي التعليم والضرائب والتوظيف تسوية كاملة، كما يطالبون بالغاء قانون الأهالي والمحاكم الردعية ونظام الضرائب الخاص بالسكان (الضرائب العربية).

ثم تبين بأن مطالبتهم بالمساواة في الحقوق والواجبات ليست سوى خطوة أولى نحو المطالبة بالاندماج عن طريق التجنس الكامل بالجنسية الفرنسية مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية كمسلمين، ولذلك نجدهم قد اتخذوا من قرار التجنيد الاجباري المطبق على الجزائريين وسيلة لتبرير مطالبهم القائمة على «تأدية الواجبات لنيل الحقوق السياسية» بالرغم من المعارضة الشديدة التي كانوا يجدونها من «جماعة المحافظين» المؤمنة بالقومية الاسلامية.

فهذه الأخيرة كانت تنظر إليهم من خلال برنامجهم الاندماجي على أنهم «مرقة»، بينما اعتبرتهم الادارة الفرنسية متحيزين لفكرة «الأمة العربية» و «وطنيين ثوريين» يمثلون خطرا على الوجود الفرنسي بالجزائر. فكانوا بذلك موضوعا لهجمات الطرفين وخاصة لهجمات الصحافة الفرنسية في كل من الجزائر وباريز، ومن هنا تكوينهم لفئة مجتمعية يمكن وصفها بأنها «ضائعة» بين مجتمع تقليدي وبين مجتمع استعماري متسلط.

وبينما تحمس بعض الشباب ومنهم ابن التهامي لفكرة الاندماج إلى درجة قبولهم للتنازل عن الأحوال الشخصية ظلت غالبيتهم التي كان على رأسها الأمير خالد متمسكة دائما بهذا الشرط الأخير بوصفه ضمانا للهوية الوطنية وأحد عناصرها الأساسية ورمزا من الرموز المميزة للذاتية الجزائرية.

ومن خلال المطالب التي قدمها الوفد الجزائري الذي كان على رأسه الأمير خالد إلى مؤتمر فرساي في سنة **1919** تأكد بأن الهدف هو «الاستقلال» لا الاندماج كما ساد الاعتقاد سابقا، ولكن الظروف الصعبة هي التي أوجبت الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة في ظل الاندماج كمرحلة ضرورية يتحقق خلالها اصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية والسياسية إلى أن يحين وقت الجهر بالاستقلال التام.

وبالرغم مما يقترن بكلمة «الاندماج اليوم من العجب والاشمئزاز لدى جيل الاستقلال فان على هذا الأخير أن يعرف بأن «الاندماج» كان مقيدا بالأحوال الشخصية وبالعقيدة الاسلامية وحسب الشعب الجزائري بهما جنة من الذوبان ووقاية من الضياع، مع العلم بأن فكرة «الاندماج» ذاتها كانت غير مستصاغة من طرف أوروبيي الجزائر لتعارضها ومبدأ التفوق العنصري.

وباختفاء الأمير خالد عن المسرح السياسي بعد نشاط له قصير في فرنسا ذاتها استمر التيار الاندماجي على يد كتلة المنتخبين التي كان من أبرز عناصرها ابن جلول والأخضري وعباس فرحات، وقد كانت لهذا الأخير كتابات صحفية كتبها خلال العشرينات من القرن الحالي، جمعها في كتاب سنة 1931 بعنوان «من المستعمرة إلى المقاطعة» أو «الشاب الجزائري» — وهي وأن كانت دفاعا شجاعا عن الشعب الجزائري ضد حملات التحقير التي كانت تشنها عليه مجلة افريقيا «اللاتينية» فهي تعبير في نفس الوقت عن تشبعه بالثقافة الفرنسية وعن اتجاهه الاندماجي في الحياة الفرنسية بكل أشكالها وجميع صورها وفي هذا السياق يقول «سواء أراد أهل افريقيا اللاتينية أم لم يردوا فنحن مسلمون وفرنسيون. ونحن أهالي وفرنسيون.... وليس هناك في الكتاب المقدس ما يمنع الجزائري المسلم من أن يكون موطنيا Nationalement فرنسيا، مفتوح الذراعين، وقاد الذكاء صادق الفؤاد. وواعيا للتضامن الوطني. وليس هناك ما يمنعه عن كل هذا سوى الاستيطان».

ولعله بالغ في ابداء موقفه عندما كتب مقاله الشهير بتاريخ 23 فبراير 1936 في جريدة «لا نتانت» التي كان يصدرها. ولشهرة المقال وذيوعه نكتفي منه بما قاله على الخصوص «بأنه لم يكتشف الأمة الجزائرية وأنه على غير استعداد للدفاع عن الوطن الجزائري لأنه غير موجود وبأنه قد بدد الضباب والخيالات لكي يربط وإلى الأبد مستقبل الجزائر بفرنسا».

وعلى عكس هذا التيار المتفرنس كان هناك اتجاه سياسي ثان يؤمن بالجزائر العربية المسلمة ويعبر عن الوطنية الجزائرية الحقة الخالصة من كل شوائب الارتباط والتبعية، وقد أسرعت «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» التي كانت تمثل هذا التيار بالرد على التصريح السابق الذكر. وكان مما كتبته في جريدتها «الشهاب» تحت عنوان كلمة صريحة مايلي: «اننا فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا. ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال ولها وحدتها الدينية واللغوية ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن ومن قبيح شان كل أمة في الدنيا، ثم ان هذه الأمة الجزائرية الاسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي دينها، ولا تريد أن تندمج».

لقد كان هذا الرد يعبر بالفعل عن الأهداف التي كان يتوخاها العلماء من خلال حركتهم الاصلاحية التي أصبحت منذ سنة 1931 بعد أن كانت مجرد فكرة سنة 1913 تعمل على صيانة مقومات الشخصية الجزائرية باصلاح الدين وتعليم اللغة وبعث التاريخ، فأنشأوا لهذا الغرض ولتثقيف المواطن ورفع مستواه العقلي والخلقي والعلمي، جرائد: الشهاب، والسنة والشريعة والبصائر، واتخذوا من المساجد أماكن لنشر العلم والفضيلة بين المسلمين ومقاومة الجهل والرذيلة، ومن المدارس التي شيدوها وسائل التربية الناشئة تربية عصرية ووطنية. وإلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يرجع الفضل في توظيف التاريخ بصفته مدرسة للتعليم السياسي وعاملا من عوامل النهضة وجزءا من القومية لا ينفصل عنها أن لم يكن هو القومية نفسها. ويعتبر الشيخان المرحومان أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر) ومبارك الميلي (تاريخ الجزائر) روادا في مجال التأليف التاريخي باللغة العربية.

وبينما كان العمل السياسي في الجزائر يمثله حتى منتصف الثلاثينات تقريبا الاتجاهان المذكوران، ظهر اتجاه جديد تم تكوينه ضمن العمال الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا يطالب بالاصلاح إلى جانب مناداته بالاستقلال. وقد تطور هذا الاتجاه كزميليه السابقين من المرحلة البسيطة التي كان عليها كجمعية لمسلمي الجزائر وتونس والمغرب بإسم «نجم إفريقيا الشمالية»، وتحت تأثير الحركة الشيوعية ذات طابع وطني يرأسها مصالي الحاج فإلى «حزب الشعب الجزائري» في مارس سنة 1937.

وقد كان المؤتمر الاسلامي الذي عقد بالجزائر في جوان 1936 في محاولة لخلق واجهة وطنية للضغط على الاستعمار وحمله على تحقيق الاصلاحات الضرورية للبلاد فرصة سانحة لحزب الشعب الجزائري لأن يعرف بنفسه في الجزائر وينشر برنامجه السياسي في الأوساط الشعبية. وكان الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج في الملعب البلدي بالعاصمة في صائفة سنة 1937 والذي قال فيه بأنه «لا يوافق على أعمال الوفد إلا فيما يتعلق بالحريات العامة وأنه لا يرى وجوب تمثيل الأمة الجزائرية في مجلس الأمة، ولا يرى وجوب الحاق الجزائر بفرنسا وحذف منصب الولاية العامة. فهو يرى وجوب السير بالجزائر في طريق الاستقلال وتأليف مجلس أمة جزائري يمثل سائر طبقاتها وعناصرها على قدر نسبتهم العددية» قد أثار حماسا وتأييدا شعبيين كبيرين ومهد لحزب الشعب الجزائري لأن يكتسب شعبية كبيرة لم يكن يتوقعها ولأن يظهر بعد قليل على أنه أول حزب وطني وأكبر اتجاه سياسي في البلاد.

وبالرغم من الخلاف بين الاتجاهات الثلاثة المذكورة سببه الطريقة الخاصة بكل واحد، فقد اجتمعت على نصرة حكومة الجبهة الشعبية واستبشرت بتقلدها الحكم في فرنسا، يحدوها الأمل في ان تلتزم الحكومة الفرنسية الجديدة بتعهداتها المقدمة قبل فوزها بالحكم: فحزب نجم شمال إفريقيا كان قد حصل على وعد بتحقيق جملة من المطالب سواء ما كان منها خاصا بالعمال في المهجر أو عاما يشمل كل الجزائريين، وبينما كان العلماء والنواب يرون في تحقيق مشروع فيوليت الذي تبنته الجبهة الشعبية

مخرجا للجزائريين من وضعهم الاجتماعي المزري ومن حالتهم السياسية التي يرثى لها، فإن آمال الجميع قد خابت عندما تبين ان الاصلاحات الموعودة كان المراد بها تطبيقها على الفرنسيين دون الجزائريين، فتوترت حينئذ العلاقة بين الحركة الوطنية والجبهة الشعبية وتطورت من اللائمة إلى التراشق بالتهم فإلى منع الصحف الوطنية من الظهور فاستصدار قرار بحل «النجم» في 1937، واستمر الوضع هكذا تقريبا على حال يسوده سوء التفاهم إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية التي تعتبر عاملا حاسما ومنعرجا جديدا في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية وفي مسار حركات التحرير قاطبة.

حقيقة نظام «الحماية» في تونس

لقد استحكم أمر الدولة من دون أن يتغير جوهرها في الظاهر، وتوطد نظام البايات واحتفظ بشمولاته الأساسية: وإذا بقي الباي وهو الملك التيوقراطي لا يحاسبه الا آلله وحده، يتمتع قانونيا بكامل السلطات التنفيذية والتشريعية فإن سلطة الحماية جردته منها في الواقع بواسطة المعاهدات وخاصة بتأويلها لها فيما كانت تتخذ من «الأوامر اللاحقة». فعندما تحصل المقيم العام من رئيس الجمهورية، دون استشارة الطرف المقابل، على اصدار «جميع الأوامر العلية» وتطبيقها، فإنه في الواقع حوّل لفائدته سلطة عاهل البلاد التشريعية (أمر العاشر من نوفمبر سنة 1884) ومنذ ذلك الوقت لم يستطع الباي القيام بأية مبادرة بل أنه تنازل عن سن القوانين لفائدة ممثل فرنسا واقتصر دوره على ختم الأوامر من دون أن يستشار حتى في صياغتها. وأقام «كمبون» نظاما يخوله «حكم البلاد بإسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه» وتمسك خلفاؤه بهذا النظام وغالوا فيه أحيانا. ويتمثل «المستوى الأعلى» في المقيم العام يساعده مديرون يمارسون الحكم وكاتب عام له اليد الطولى على الادارة. أما «المستوى الأدنى» فيتجسم في المراقبين المدنيين الذين كانوا يتمتعون بحرية كبرى في التصرف خاصة وأنه لم يوجد أي إجراء يسمح بالتظلم منهم عندما يتجاوزون سلطتهم. وقنع الباي ووزراؤه في القمة و «القياد» في القاعدة بالأدوار الصورية.

شارل أندى جوليان المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي
تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة تونس بدون تاريخ

SENATUS CONSULTE DU 14 JUILLET 1865

Etat des personnes et naturalisation en Algérie

Article premier — L'indigène musulman est français, néanmoins, il continuera d'être régi par la loi musulmane. Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie. Il peut sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas, il est régi par les lois civile et politique de la France.

Article 2. — L'indigène israélite est français; néanmoins, il continue à être régi par son statut personnel. Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer, il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas, il est régi par la loi française.

Article 3. — L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Article 4. — La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de 21 ans accomplis; elle est Conférée par décret impérial rendu en conseil d'Etat.

Article 5. — Un réglement d'administration publique déterminera:

1°) Les conditions d'admission de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer;

2°) Les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommés en Algérie;

3°) Les formes dans lesquelles seront instruites ses demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte.

انشقاق الحزب الدستوري بمؤتمر قصر هلال

ما انفكت الخلافات القائمة بين الحزبين المتنافسين [بعد مؤتمر قصر هلال في مارس 1934] تتضاعف شيئا فشيئا وهما من أوساط متباينة ولها تصورات متناقضة. فالحزب الدستوري الجديد ينتدب اطاراته من بين المثقفين المتوسطي البيئة غالبا والبعيدين عن الاستقراطية والبرجوازية اللتين لا يشعر بأي عطف عليهما. والكثرون من أعضائه كانوا ناضلوا في فرنسا داخل الأحزاب اليسارية، ويظهر موقف الدستوريين العقائدي في مظهر قوي جدا. فقد تشبعوا في مدارسنا بذكريات «فرنسا نجيتوريكس» و «جان دارك» و «فالمي» VALMY وهم ينتسبون إلى مبادئ الحرية القومية التي تلقنوها بوصفها أساس العظمة الفرنسية، وهم أمام الاستيلاء الأجنبي يتمسكون ويؤكدون «السيادة التونسية» المظهر الشرعي «للأمة التونسية» ذات الخصائص الروحية والأدبية في القانون العام وفي القانون الدولي. وأما تلك السيادة فإن «الشعب التونسي» هو الذي يجب أن يعبر عنها عن طريق الاقتراع العام وأن ينظمها في صورة سلطة تنفيذية مسؤولة لديه. وينبغي أن تكون السلطة العدلية والسلطة الادارية منفصلتين تماما عن بعضهما بعضا كما أن ضمان الحرية الشخصية، سواء الخاصة بالمواطنين أو الخاصة بالمقيمين الأجانب، لا يمكن أن يناط إلا بعهدة السلطة العدلية وحدها.

وفي مثل هذا النظام لا يكون للجالية الفرنسية أو الأوروبية أو الاسرائيلية الا مقام على نسبة قيمتها العددية. فلا يمكن لأفرادها أن يكونوا في سلم المجتمع إلا كمستأجرين ولا مجال للحديث في المستقبل لا عن الامتيازات القنصلية الممنوحة للعدلية الفرنسية ولا عن اختصاصات هاته العدلية في القضايا المتعلقة بأمن الدولة.

ولم يتأثر البرنامج الدستوري بنظام الحكم الشرقي الاستبدادي المستمد سلطانه من الدين والذي يمثله الباي، بل يستوحي في الميدان النظري في أصول القانون العام الغربي التي تلقاها المحامون الشباب على مقاعد كليات فرنسا، وفي الميدان العملي من عهد الأمان ودستور **1861** اللذين فرضهما الضغط الأوروبي على البايات المصلحين، ذلك لأن الدستور الجديد في حقيقة الأمر كان يتحمس للفكرة القومية أكثر منه لفكرة الوحدة العربية ويوجه اهتمامه إلى المطالب التي لا مساس لها بالدين أكثر منه إلى الطموح الاسلامي، فذلك الاعتبار للمصلحة التونسية المسيطر على كل شيء والذي ما انفك يبرز وتتضاعف قوته يوما بعد يوم، هو الذي يميز الحزب الدستوري الجديد عن الحزب الدستوري القديم».

شارل أندى جوليان: إفريقيا الشمالية تسير
ترجمة المنجي سليم وآخرون، تونس **1976**

LA RESISTANCE DE BOURGUIBA

Dès que nous fûmes appelés à partager les responsabilités de direction à la tête du Parti, les anciens firent tout pour se débarasser de nous (blâmes, exclusions, brimades). Une guerre sans merci nous était déclarée, un duel entre Bourguiba et Mohieddine Klibi s'engageait. On m'accusait d'apostasie, ou me taxait de créature de Chenik. Bourguiba pour eux **était un agent de division**... Nous expliquions qu'il fallait bien débarrasser le corps de la nation des microbes qui le minaient. Les vieux Destouriens avaient derrière eux quinze années de vie politique avant l'arrivée de Bourguiba; voilà qui avait permis **j'en conviens**, au mouvement national de faire un pas. Mais que Bourguiba essaie de continuer la marche en en faisait un autre en avant, voilà ce qu'ils ne pouvaient tolérer «plutôt le protectorat avec la France que l'indépendance avec Bourguiba» disaient ils. C'est le terrible grief que l'histoire retiendra contre eux».

«C'est avec l'Etat tunisien que la France a passé une convention de droit international qui n'a pas été dénoncée que je sache, convention qui a créé entre les deux Etats signataires un lien contractuel et des obligations réciproques bien définies... Le peuple tunisien n'admet pas qu'on le frustre du seul bien qui lui reste, le seul que ne lui ait pas ravi le protectorat: son statut d'Etat. Il défendra par tous les moyens ce statut vieux de douzes siècles; rien ne pourra le décourager ou le détourner de cette lutte sacrée... Le peuple tunisien ne se résignera pas à n'être dans sa propre patrie qu'une poussière d'individus, une communauté religieuse et lunguistique. La lutte, il le sait, sera longue et dure.»

Bourguiba, propos et discours
cités par Pierre ROSSI-La Tunisie de Bourguiba-Tunis 1967.

LA CONCEPTION DU PROTECTORAT

La conception du Protectorat est celle d'un pays gardant ses institutions, se gouvernant et s'administrant lui-même avec ses organes propres, sous le simple contrôle d'une puissance européenne, laquelle substituée à lui pour la représentation extérieure, prend généralement l'administration de son armée, de ses finances, le **dirige,** dans son développement économique. Ce qui domine et caractérise cette conception, c'est la formule : Contrôle opposée à la formule : Administration directe.

Elle doit avoir comme résultante le minimum de frais généraux.

Comment se pratique actuellement le Protectorat au Maroc?...

De fait, on en arrive de plus en plus à l'administration directe.

Cette situation, outre qu'elle est formellement contraire à l'esprit du Protectorat, offre les plus sérieux dangers. Ce serait absolument une illusion de croire que les Marocains ne se rendent pas compte de la mise à l'écart des affaires publiques dans laquelle ils sont tenus. Ils en souffrent et ils en causent.

De là à être accessibles, le jour venant, aux suggestions de revendication de leurs droits et aux inspirations hostiles. Il n y'a qu'un pas. Ils sentiront de plus en plus ce qu'ils valent et leur force. Ils ne sont ni barbares, ni inertes, Ils sont très curieux de ce qui se passe dans le monde et en sont très informés. Ils sont avides d'instruction et très adaptables.

Il se forme chez eux une jeunesse qui se sent vivre et veut agir, qui a le goût de l'instruction et des affaires. A défaut des débouchés que notre administration lui donne si maigrement et dans des conditions si subalternes, elle cherchela sa voie ailleurs d'une part auprès des groupements européens qui sont tout prêts à l'accueillir et à s'en servir dans un but d'opposition au auprès des étrangers, ou auprès des groupements musul**mans externes, et enfin, elle cherchera à se grouper elle-même pour for**muler ses revendications..., pour réclamer une presse indépendance, des réformes dans l'enseignement etc, etc,...

On peut être certain qu'il est en train de naître à côté de nous, à notre insu, tout un mouvement didées, de conciliabules, de commentaires sur les évènements mondiaux et sur la situation faite à l'Islam et qu'un de ces jours tout cela prendra corps et éclatera, si nous ne nous en préoccupons **pas et si nous ne prenons pas sans délai la direction de ce mouvement...**

Il faut donc entrer résolument et vite dans une nouvelle voie...

Mais ce dont il faut être persuadé, c'est que des temps nouveaux se lèvent et menacent...

...Les proclamations d'indépendance en Egypte, en Tripolitaine sont des événements mondiaux qui vont créer demain une situation nouvelle. Il ne faut pas se laisser surprendre. La Tunisie et l'Algérie sont déjà profondément remuées. Il serait inexcusable de s'endormir au Maroc et d'imaginer qu'on pourra longtemps éviter le contre-coup de tels évènements. Le meilleur palliatif est d'y donner le plus tôt possible à l'élite marocaine les moyens d'évoluer dans sa norme, en donnant à temps satisfaction à ses aspirations inévitables, en remplissant auprès d'elle dans toute son ampleur le rôle d'un tuteur, d'un grand frère bienfaisant auquel elle ait intérêt à rester liée et en bénéficiant ainsi d'avoir affaire ici non pas à de la poussière mais à une nation dont l'émancipation se fera sous notre tutelle, sous notre direction, à notre profit, et alors que ce serait une si périlleuse illusion d'imaginer que nous la tiendrons indéfiniment en mains avec notre mince et fragile pellicule d'occupation.

Circulaire du 18 novembre 1920 :

in Lyautey l'Africain, Textes et lettres présentés par Pierre Lyautey. T IV. 1919-1925 Paris 1957.

نداء إلى سكان قسنطينة المسلمين

إخواني القسنطينيين!

في مثل هذه الأيام منذ قرن مات أجدادكم المجاهدين المدافعون والفرنسيون المهاجمون في ميدان البطولة والشرف. وطويت صفحة من التاريخ على شهادته بالشجاعة والتضحية للغالب والمغلوب.

ومضت مائة سنة كانت كافية لنسيان تلك المأساة، وضمد تلك الجروح وتقريب السكان المتجاورين بعضهم من بعض.

لكن قوما من الأنانيين الذين يأبون إلا أن يكونوا سادة متفوقين، وإلا أن يشعروا المسلمين بسلطة الغالبين على المغلوبين ــ هؤلاء القوم ــ وليسوا كل الفرنسيين ــ أرادوا في هذه الأيام ان يقيموا احتفالات عسكرية بدخلة قسنطينة، تثير العواطف، وتمس كرامة الأحياء منا والأموات، وتنافي مبادئ الأخوة والرحمة التي ندعو إليها.

يحتفلون احتفالاتهم هذه ومطالب الشعب الجزائري بعرقلتهم معطلة، وحقوقه بسعيهم مهملة، وسوط القوانين الاستثنائية نازل بيدهم على ظهره في كل يوم.

لهذا قد اجتمعت 14 جمعية اسلامية من جمعيات قسنطينة يوم السبت 18 سبتمبر الماضي في نادي الاتحاد. وكانت كلها مستنكرة لهذه الاحتفالات عازمة على مقاطعتها، فقررت ــ بالاجماع ــ مايلي: نحن ــ الممثلين لجمعياتنا ــ نرى احتراما لأنفسنا واحتراما لأجدادنا واحتراما للانسانية.

أولا ـــ ان لا نشارك في هذه الاحتفالات ولا نحضرها.
ثانيا ـــ ان تكون في هدوء تام وعام.

اخواني القسنطينيين!

قد فعل المؤتمر الاسلامي الجزائري واجبه فاحتج على هذه الاحتفالات في اجتماعه العام الأخير وقدم مكتبه ذلك الاحتجاج إلى الوالي العام وقدمه مكتب لجنته القسنطينية إلى مير قسنطينة. وفعلت الجمعيات الاسلامية القسنطينية واجبها بما قررته في قرارها المتقدم. وأخوكم هذا ـــ كقسنطيني ـــ فعل واجبه بنشر هذا المنشور عليكم. فما بقي إلا أن تقوموا أنتم بواجبكم.

فقاطعوا هذه الاحتفالات / ولا تشاركوا فيها.

كونوا في هدوء وسلام.

والسلام عليكم من أخيكم عبدالحميد بن باديس.

حرر بالمنصورة حوز تلمسان مساء الثلاثاء 23 رجب 1356هـ /1937/9/28م

Les élus indigènes réclament l'égalité du temps passé sous les drapeaux **pour leurs correligionnaires et pour les français, en faisant valoir trois motifs principaux:**

Premièrement, déclarent-ils, nos sacrifices pondant la guerre ont été égaux à ceux des Français. Nous avons déjà montré que cette allégation était mensongère. Comme, dans cet ordre de choses, on ne saurait trop insister, on nous permettra de citer encore quelques chiffres. Nous prendrons les statistiques du département d'Alger.

Ce département comptait, en 1914, 286 772 Européens, 1392770 Indigènes. Or, il y eut comme morts pour la France, ou disparus, 7247 Européens, 9160 indigènes, soit une perte de 2,509% Européens, 0,657% indigènes. Autrement dit, les pertes des Français ont été quatre fois supérieures à celles des Indigènes..."

"Spécifions, par la même occasion, que sur ces 9160 indigènes morts ou disparus, il y avait 7423 cultivateurs, 644 manœuvres, 708 militaires de carrière et 21 intellectuels. Ce qui donne une idée du dénouement de ceux-ci à la France..."

"L'indigène, touche une prime, ce qui n'est pas le cas pour le Français; remarquons en passant que pour le Musulman algérien, la caserne prend souvent figure de palais. Pour la première fois, il couchera dans un lit, mangera à sa faim et sera habillé proprement. En outre, le service ne gêne pas sa carrière, tandisque le Français est obligé d'interrompre ses études...

"Quand le Français ira en permission, son prêt sera supprimé, sa famille est riche, n'est ce pas? Mais l'Indigène permissionnaire continuera à percevoir son prêt. Chose plus surprenante, plus chocante encore : l'Indigène algérien fait campagne en Algérie...

"Les Indigènes" valent" les Français, ils leur sont même supérieurs, si on compare les qualités militaires.

C'est là un des plus fantastiques "bobards" dont on ait bourré le crane des générations on nous permettre de le démolir avec quelque luxe :

"Or, en bonne logique, ce n'est pas trois ans que l'Indigène devrait rester sous les drapeaux, c'est sept ans au moins, si on veut le décrasser et le dresser "Couteux et de qualité inférieure, pourquoi recrute-t-on le Musulman algériens? Quand on a réduit pour les Français le service à dix huit mois on a voulu remplacer les 200000 hommes manquant de ce fait".

Afrique Latine du 25 novembre 1922, citée par Ferhat Abbas dans le jeune Algérien.

Paris 2é Edition 1981.

ما هو برنامج فيوليت؟

•

الفصل الأول — يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسويين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسويين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق التشريع الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا — الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا — الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة «باش شاوش» أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا — الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جمعيا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

رابعا — الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم احدى الشهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي وشهادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة المدارس وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري وكذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة.

خامسا — الأهالي الجزائريون الفرنسويون المنتخبون بالحجرات التجارية والفلاحية أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة إقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبينة بالفصل الثاني.

سادسا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش اغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا ـــ الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا ـــ العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني ـــ ان مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام. وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث ـــ إن الأحكام المنصوص عليها بقانون 2 فيفري 1852، الفصيلة 15 و 16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

الفصل الرابع ــ يمكن لكل أهلي جزائري فرنسوي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل 9 والفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس ــ ليس لما تضمنه هذ القانون أي مفعول فيما مضى ولا ينطبق الا على الأهالي الجزائريين الفرنسويين الذين تتوفر فيهم الآن أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس ــ ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حيساب نائب لـ 70,000 ناخب مرسومة أسماؤهم أو قسم 20,000.

وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون.

عن مجلة «الشهاب» (2 ماي 1937)

جمعية العلماء والوطنية

لا نعلم في وطن الجزائر جمعية أقدم خطة وأوضح غاية وأصرح لهجة من «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين». ثم لا نعلم في هذا الوطن جمعية غيرها لقيت مالقيته من معاكسات الادارات واختلافات بعض الأحزاب واتهامات غلاة الاستعمار.

هجم على «الجمعية» أعداؤها من هذه الأصناف بأسلحة منها سلاح «الوطنية» الذي كثر استعمالهم له في هذه الأيام أيام زيارة «لجنة البحث» لهذا الوطن برئاسة السيد «لقروزلير» الحر المنصف.

وقد شرح البارزون من رجال «الجمعية» في كل مناسبة موقفهم مع الحكومة ومع الأمة ومع بقية العناصر المتساكنة وإنهم يعملون عن علم واخلاص للمصلحة العامة وعلى الأصول التالية:

1 ـــ المحافظة على البقية الباقية من دين الاسلام ببيانها لابنائه وبالاعراب للحكومة عن تمسكنا بتلك البقية وعدم رضانا عن كل قانون يمس بها.

2 ـــ المحافظة على مميزات المسلم الجزائري من لغة وأدب وخلق شريف وعادة غير ضارة به ولا بجاره الأوروبي.

3 ـــ المشاركة في لسان «فرنسا» وما يحمله من علوم ومعارف تزيد العقل قوة والحياة جدة.

4 ـــ اصلاح الحياة الاجتماعية بالتعارف مع الحكومة والعناصر المتساكنة على وجه يحقق الاصلاح المنشود ويقوى الثقة بالحكومة وعاطفة الاخاء بين المتساكنين.

ان عملا يقوم على هذه الأصول هو العمل الذي يتفق ورغبة الأمة المسلمة الجزائرية ويحقق لفرنسا انها حكمت أمة غيرها عن طواعية.

فإذا كان هذا العمل هو معنى «الوطنية» عند خصومنا فنحن به معترفون وبسببه متشرفون ولكل أذى يلحقنا في سبيله مستعذبون. وإن كانت «الوطنية» في لسان أولئك الخصوم معنى آخر غير ذلك فنحن نعلن في صدق انكارنا له ونتحدى عن ثقة من يريد اثباته علينا ونصرح بإخلاص أننا براء منه.

هذا ما نسجله ونلقي به في أذن حكومة «الجبهة الشعبية» التي نرجو أن لا تغلبنا الأيام على ثقتنا بها وفي أذن «لجنة البحث» المحترمة التي لا يزال ظننا حسنا بنتيجة بحثها ونلقي به لكل من يريد أن يفهم حقيقتنا كما هي سواء كانت لنا أو علينا. فنحن متحملون لمسؤوليتها وواثقون بمشروعيتها.

مبارك بن محمد الميلي ـــ أمين مال جمعية العلماء
ورئيس الجمعية الدينية بميلة
عن البصائر (30 أفريل 1937)

DISCOURS

Prononcé Le 23 Juillet 1937 au Comité central du parti communiste français par Ben Ali BOUKORT, Secrétaire du P.C.A, Conseiller Municipal d'Alger.

Camarades.

Avec force, notre camarade Jacques Duclos a montré ce qu'attendent les masses populaires françaises du F. populaire. Il est très utile aussi de dire que depuis le 3 mai 1936, l'Algérie a beaucoup espéré. on lui avait promis le projet violette on a accueilli favorablement sa charte revendicative du congrès musulman demandant l'abrogation du code juridique, l'égalité des droits, l'amélioration de notre situation matérielle et sociale.

Mais, est ce qu'il y a une chose de réalisée dans ce domaine?

Nous disons oui. Ce que la réaction impérialiste ne nous a pas permis d'avoir pendant des années, en quelques mois le Front populaire nous l'a apporté. En effet, une atmosphère de liberté d'organisation, d'opinions, de réunions, de presse, etc.. et aussi il y a des lois sociales qui ont été votées ici. Elles sont applicables en Algérie. Il y a aussi le salaire minimum qui a été fixé pour les travailleurs agricoles. Il y a aussi l'office du blé, très important pour les petits paysans. Tout cela est très appréciables. Mais est ce que nous pouvons dire que cela est suffisant? Non.

En effet, le gouvernement du Front populaire, s'est laissé trop intimider par la réaction impérialiste et fasciste et, il suffit de se rappeler par exemple le projet violette, alors que c'est le gouvernement lui-même qui l'avait proposé, projet pour ainsi dire mis à l'écart durant les attaques de la réaction..

Et cela, chers camarades, cause une profonde déception dans les masses laborieuses de l'Algérie.

Il y a aussi un deuxième évènement qui vient de se produire en Algérie et qui traduit les sentiments de notre peuple à l'égard du Front populaire. Il y a les éléctions au conseil municipal d'Alger et la tenue du grand conseil musulman. Cela montre justement qu'il y a quelque chose de nouveau. Alger, en effet, ce n'est pas seulement le centre de l'Algérie, mais c'en est le cerveau; mais Alger c'est la citadelle de l'Algérie pour le fascisme.

Il y avait une liste d'opinion populaire dans laquelle il y avait des communistes, de gens de toutes tendances pacifistes. A cette liste s'opposaient deux autres listes adversaires : La liste d'union et de concorde, la liste républicaine d'égalité sociale et au dernier moment la liste du P.P.A. Ces trois listes étaient appuyées par le colonialisme, par l'administration et par le fascisme.

Et malgré cela ces trois listes ont été battues, et notre liste du Front populaire dans laquelle il y avait sept communistes, a été élue à une grande majorité. Pour la 1ere fois à Alger, il y a des communistes au conseil municipal.

Il faut examiner la signification de ces résultats. D'abord, prenons les **voix qui se sont portées sur notre liste d'union populaire, et plus particulièrement** sur les communistes. Pourquoi donc des voix se sont portées sur les communistes? D'abord, c'est parce que tout le peuple sait que nous sommes les champions de l'union, c'est par ce qu'il sait que nous sommes **les défenseurs passionnés de ses intérêts, c'est parce qu'il sait aussi que notre parti communiste français est toujours à la pointe du combat pour nous soutenir dans notre lutte progressiste.**

Et aussi c'est parce qu'il semble que nous sommes des militants dévoués, parceque nous sommes les champions de l'union, parceque nous sommes les défenseurs passionnés des intérêts du peuple, c'est parcequ'ils savent que notre parti communiste fait beaucoup pour l'application du programme du F.P. c'est parce que le peuple a confiance en nous. Les torrents de haine, de calomnies déversés contre notre parti n'ont pas empêché les électeurs de savoir discerner leurs amis de leurs ennemis.

Ainsi, par l'entrée à la municipalité d'Alger de 7 communistes, nous avons fait une brêche importante dans l'une des citadelles du faschisme d'Alger.

Qu'est ce que le P.P.A? C'est l'ex. Etoile nord africaine transformée en parti. Ce parti soi-disant nationaliste, c' est un parti dont la politique et l'action vont de pair avec celle du P.P.F., dont il est le prolongement.

Le P.P.A. n'ayant pas réalisé une base de masse en Algérie pour étrangler le front populaire, en laisse le soin à ce parti.

Doriot utilise les nationalistes du P.P.A. comme Franco s'est servi de certains nationalistes reffains contre les véritables intérêts des Nations arabes.

Or, le P.P.A. au cours de toute sa campagne comme au début de toute son action, mène une attaque systématique contre le Front populaire.

Les voix qui se sont portées sur le P.P.A. signifient un mécontentement profond parmi notre peuple qui, s'il n'était pas apaisé par des réformes, risquerait d'être utilisé par le fascisme.

Dans ces élections, **notre parti** communiste est sorti plus grand. En effet, par le nombre de voix, nous nous plaçons à la tête de tous les partis politiques quant à l'influence sur les masses populaires.

L'écho de cette victoire à retenti à travers toute l'Algérie, c'est toute l'Algérie qui en a salué les résultats par des télégrammes, des coups de téléphone, des motions qui nous sont parvenues et où toute la population **algérienne félicitait ceux qui avait fait leur devoir et accordé leur confiance au F.P... Aujourd'hui après ces résultats magnifiques, nous assistons à une offensive systématique de tout le fascisme. Et après les élections, c'est le renvoi de tous les ouvriers sur les chantiers municipaux, c'est la cessation des secours qui étaient accordés aux misérables populations, c'est aussi les rafles du stade municipal au congrès musulman et le refus d'un adjoint indigène à la municipalité d'Alger.**

Quelques jours après les élections se tint à Alger le deuxième congrès musulman algérien, qui est pour nos populations musulmanes, ce que notre ami NEDELEC proposait à cette tribune pour la France, une sorte de congrès du F.P.

Ce deuxième congrès à revêtu une importance exceptionnelle.

Je n'ai pas besoin de rappeler les attaques et toutes les provocations des fascistes et de tous les ennemis du peuple contre ce rassemblement qui tendaient soit à le disloquer, soit à le détourner du F.P. et de l'amener au fascisme.

Et c'est l'honneur de notre parti communiste d'avoir tout fait pour conserver à ce congrès et pour **lequel** nous attirons non seulement l'attention de notre parti, mais de l'ensemble du F.P.

En effet, je disais que chez nos populations musulmanes, à qui on avait beaucoup promis, aujourd'hui c'est la déception qui commence à s'emparer du peuple. Et c'est ce que le congrès a exprimé dans sa résolution dont

vous me permettrez de donner lecture et qui traduit bien le sentiment unanime de l'Algérie : "le deuxième congrès musulman algérien, réuni les 9, 10 et 11 juillet 1937 à Alger, remercie à nouveau le Front populaire pour l'aide dont ses gouvernants ont fait ou veulent faire bénéficier les populations musulmanes d'Algérie, constate que les mesures sont notoirement insuffisantes.

"exprime notamment son amère déception de voir se séparer les chambres sans qu'ait été voté ni même discuté le projet Blum-Violette";

"rappelle l'urgence de la réalisation des revendications contenues dans sa charte du 7 juin qui est indispensable minimum;

'"Prend acte de la pression victorieuse des factieux algériens sur les pouvoirs publics en ce qui concerne les aspirations du congrès musulman algérien.

"décide d'inciter les élus musulmans à tous les **degrés** à donner leur démission si le projet viollette n'est pas promulgué avant les élections cantonales de cette année;

"fait confiance au gouvernement républicain, au rassemblement populaire et a tout le peuple de France pour que soit évitée une rupture dangereuse entre pouvoirs publics et masses musulmanes algériennes."

Voyez, chers camarades que le mécontentement commencé à se manifester contre le F.P. et déjà le fascisme essaye d'exploiter en sa faveur cette situation.

Les troupes de guerre civile de la Rocque et de Doriot n'ont pas désarmé et souvent l'exemple de Franco. Jusqu'à présent, ils ne sont pas arrivés à avoir une base de masse, ils cherchent à réaliser cette base par un nationalisme outrancier.

Le complot contre le F.P., contre la liberté du peuple d'Algérie et de France, contre la paix intérieure et extérieure se poursuit en Algérie.

Il appartient donc au Front populaire de le déjouer en élisant immédiatement le projet Blum-viollette, en satisfaisant progressivement notre charte revendicative.

Mais ce que nous tenons à dire, nous communistes d'Algérie, c'est que nous ferons tout pour conserver, comme la prunelle de nos yeux, cette alliance fraternelle entre nos deux peuples qui les conduira vers une France et une Algérie, libres, fortes et heureuses.

عقيدة التوحيد
لشباب شمال إفريقيا

1 ـــ آمنت بالله وبالاسلام دينا، وبالقرآن إماما، وبالكعبة قبلة وبسيدنا محمد صلى آلله عليه وسلم نبيا ورسولا، وبشمال إفريقيا وطنا واحدا لا يتجزأ.

2 ـــ أقسم بوحدانية آلله أنني أومن بوحدانية شمال إفريقيا؟ ولها ما دام في قلب خافق ودم دافق ونفس عالق.

3 ـــ الاسلام ديننا ـــ العربية لغتنا.

4 ـــ لست مسلما ولا مؤمنا ولا عربيا إذا لم أبذل نفسي ومالي ودمي في سبيل تحرير وطني العزيز (شمال إفريقيا) من اغلال العبودية واخراجه من ظلمات الجهل والفاقة إلى نور العلم والرفاهية والعيش السعيد.

5 ـــ كل مسلم بشمال إفريقيا يؤمن بالله ورسوله ووحدة شماله هو أخي وقيم روحي فلا أفرق بين تونسي وجزائري ومغربي ولا بين مالكي وحنفي وشافعي واباضي وحنبلي، ولا بين عربي وقبائلي ولا بين مدني وقروي ولا بين حضري وأفاقي، بل كلهم اخواني أحبهم واحترمهم وأدافع عنهم ما داموا يعملون لله وللوطن. وإذا خالفت هذا المبدأ فإنني اعتبر نفسي أعظم خائن لدينه ووطنه.

6 ـــ كل من عمل للتفرقة بين أجزاء وحدة وطني (شمال إفريقيا) اعتبره أكبر عدو لي ولوطني وأحاربه بكل وسيلة ولو كان أبي الذي انجبني أو أخي من أبي وأمي.

7 — وطني شمال إفريقيا، وطن ما جد له ذاتيته المقدسة وتاريخه الباذخ، ولغته الكريمة وجنسيته العربية الشريفة، وكل من سولت له نفسه الانسلاخ عن هذه الجنسية أو المروق من هذه الذاتية اعتبرته آبقا من وحدة وطني وخارجا عن جماعة المسلمين ليدخل لقيطا ملحقا بجنسية غيره. فعليه غضب الرب! وغضب الشعب!

8 — قد تبين الرشد من الغي. فلا سياسة اندماج ولا سياسة استجداء نحن طلاب حق مغصوب وتراث مسلوب. فيجب ان نناله وكفى. فلا منزلة بين المنزلتين: أما وطني صميم واما خائن أثيم ..

9 — نحن لا نبغض الأجناس فالكل عباد آلله والأجانب الذين يعيشون في بلادنا نحترمهم ما داموا يحترموننا ولا نؤذيهم ما داموا لا يأذوننا في حرياتنا وكرامتنا وخيرات بلادنا فإذا راعوا حق صاحب الدار راعينا حق الضيوف، لهم ما لنا وعليهم ما علينا. بهذا أمر ديننا الحنيف وبهذا تأمر ضمائرنا الطاهرة.

10 — وطننا شمال إفريقيا جزء لا يتجزأ من جسم الشرق العربي نفرح لفرحه ونتألم لألمه ونتحرك ونسكن لسكونه تربطنا به وإلى الأبد روابط اللغة والعروبة والاسلام.

مقتبس من خطبة المرحوم مفدي زكريا في الحفل الافتتاحي
لمؤتمر طلبة شمال إفريقيا الرابع (أكتوبر 1934)
الذي عقد بقاعة الخلدونية بتونس
عن تونس الفتاة عدد 17

الفصل الخامس

أثر الحرب العالمية الثانية في انتصار الحركات الوطنية

لم تتمكن أية حركة وطنية آسيوية كانت أم إفريقية، كما سبق وأن عرفنا، من تحقيق أهدافها السياسية قبل الحرب العالمية الثانية. وكانت الهند البلد الوحيد من بين جميع الأقطار الخاضعة للاستعمار، الذي لم يكن في سنة 1939، عشية الحرب العظمى، بعيدا عن نيل استقلاله بفضل نضاله الطويل والشاق في سبيله غير أن ظروفا خلقتها الحرب الدائرة منذ سنتها الأولى قد لعبت دورا أساسيا في مراجعة طبيعة العلاقات القائمة بين المستعمر والمستعمر. فكان السقوط السريع لبلجيكا وهولندا ولفرنسا نفسها في يد الألمان وهي دول استعمارية ذات امبراطوريات احدى هذه الظروف التي اخلت من جهة بالتوازن الاستعماري، ونزعت من جهة أخرى سلطة القرار في السياسة الدولية بالذات من يدها ليصبح بيد دول تؤيد قضايا التحرر وتنادي بنهاية الاستعمار مثل الولايات المتحدة واليابان (لفترة قصيرة بالنسبة لهذه الأخيرة).

ويتجلى مظهر سقوط أوروبا في جنوب شرق آسيا أكثر من أي مكان آخر. ذلك ان السرعة والسهولة اللتين اجتاحت بهما اليابان بلدان الهند الصينية وماليزيا وأندنوسيا وانهائها هناك لسلطة الأوروبيين ونفوذهم قد كشفتا للسكان عن مدى الضعف الذي كان عليه أسيادهم البيض، وبالتالي أصبحت أوروبا مجردة من هيبتها السابقة في نظر الشعوب المستعمرة وفاقدة لهالتها كقوة لا تقهر، لقد اقنعها انتصار اليابان بان الغرب لم يعد محتكرا للتقدم التقني وللقوة العسكرية بمفرده، وانتهت بذلك نهائيا خرافة

تفوق الجنس الأبيض على غيره بعد أن ظلت مسيطرة إلى هذا الوقت على ذهنية الانسان الأصفر. وقد استمدت الحركات الوطنية خاصة من هذا العامل النفسي طاقة هائلة مكنتها من الانتصار. لقد عمل اليابان أثناء احتلاله القصير لجنوب شرق آسيا على الاستعانة بالأهالي الذين استقبلوه في الأول استقبال الفاتح المنقذ، في تسير شؤون البلاد، وقلدوا النخبة مناصب سياسية وإدارية سامية كانت مقصورة من قبل على الأوروبيين فعملت هذه على استغلال وضعها الجديد في صالح القضايا الوطنية خلافا لما كان ينتظره منها اليابان من العمل على توطيد نفوذه وسلطته، مكتفيا بمنحها الوعود الغامضة بالتحرر والاستقلال لضمان ولائها وتأييدها. فأثناء الوجود الياباني بالمنطقة لم يعلن سوى عن استقلال برمانيا سنة **1943** وان لم تعترف به سوى المانيا وبعض أصدقائها والفاتيكان. أما البلدان الأخرى كأندونوسيا والهند الصينية فقد استغلت الفترة التي أعقبت انهزام اليابان واستولت على مخازن الأسلحة والذخيرة التي كانت بالبلاد، وشكلت حكومات وطنية وأعلنت عن استقلالها في ظل أنظمة جمهورية (جمهورية أندنوسيا في **17** أوت**1945** جمهورية فيتنام الديمقراطية في سنبتمبر من نفس السنة) واضعة بذلك كلا من فرنسا وهولندا أمام الأمر الواقع وفي موقف حرج يقتضي منها أما قبوله أو استعادة وضعها السابق بقوة السلاح.

ومن هنا نلاحظ وكان التاريخ قد أعاد نفسه من خلال حادثين اثنين، أولهما استيلاء اليابان على المستعمرات الفرنسية والهولندية في شرقي وجنوب شرق آسيا، ممكنا هذه الشعوب من الاعلان عن استقلالها بعد أن كانت بانتصارها في حربها ضد روسيا في بداية القرن الحالي، كما ذكر، قد أحيت أمل هذه الشعوب في تخلصها يوما من الاحتلال اقتداء باليابان كنموذج آسيوي ناجح، وثانيهما تصريح الأطلنطي الذي شارك في إصداره الرئيس روزفلت عن دولة الولايات

المتحدة وهي نفس الدولة التي كان رئيسها ولسن قبل عشرين سنة قد أعلن، وذلك خلال الحرب الأولى، عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد نص الاعلان المشترك (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في شخص رئيس وزرائها ونستن تشرشل) في مادته الثالثة «بان البلدين يحترمان حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يودون العيش في ظلها، ويرغبان في رؤية حقوق السيادة والحكم الذاتي وقد أعيد إلى أولئك الذين حرموا منهما بالقوة والاكراه» وانهما (المادة الرابعة) سيحا ولان مع الاحترام لالتزاماتهما القائمة، دعم تمتع جميع الشعوب صغيرها وكبيرها، منتصرها ومهزومها بحق الوصول الى المواد الأولية والتجارة اللازمين لازدهارها الاقتصادي على أسس متساوية».

ولعل المهم في هذا الاعلان هو ارتباطه بموقف الولايات المتحدة ورئيسها روزفيلت بالخصوص من قضايا الاستعمار والتحرر. فتأييد الولايات المتحدة لتيار التحرر ضد الاستعمار يعتبر عاملا جديدا ناتجا عن الحرب العظمى الأخيرة، وهي تعتبر تصريح الأطلنطي تصريحا عاما يشمل شعوب العالم بأسره، عكس ما صرحت به بريطانيا من أنه يخص الشعوب الأوروبية الواقعة في قبضة الألمان فقط.

ويبدو أن الولايات المتحدة قد استفادت من مشاركتها في الحرب الأولى درسا يمنعها من أن تدخل الحرب ثانية لمساعدة الدول الأوروبية على الاحتفاظ بأمبراطورياتها الاستعمارية. فقادة واشنطون كانوا يؤكدون على أن انتصارهم في الحرب ينبغي أن يحمل معه تحرير جميع الشعوب. ثم ان الاعتبارات السياسية تقضي لحمل هذه الأخيرة على الاسهام في المجهود الحربي إلى جانب الحلفاء، اعطاءها وعدا بالمنافع التي ستجنيها من النصر المشترك. فعهد الامبريالية قد انتهى في نظرهم وينبغي إذن الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا هو الرأي السائد أثناء الحرب في الوسط

السياسي الأمريكي الذي كان يتساءل عن كيفية ايجاد سلام دائم، وطريقة إقامة عالم حر وقار بدون تحرير لنصف سكانه.

لكن إذا كان هناك من يفسر هذا الموقف التحرري لأمريكا على أنه التفاتة كريمة تعبر عن مدى تعلق الشعب الأمريكي بالحرية التي ناضل في سبيلها، فهناك من يرى فيه مجرد مواقف ظاهرية تخفي وراءها حسابات اقتصادية وأهدافا سياسية كالبحث عن المواد الأولية والأسواق، والعمل على إضعاف الدول الأوروبية المنافسة لها.

ولا شك أن بين هذين الرأيين توجد الحقيقة، بل أن اتجاهات الرأي في الولايات المتحدة كثيرة ومصادرها الايديولوجية والمصلحية متنوعة، ولذلك يرتبط تأثيرها على السياسة الأمريكية بحسب الظروف الدولية ومتغيرات السياسة العالمية وكذلك بمدى إيمان بعض الرؤساء بالمبادىء وبمواقفهم الخاصة، وبالفعل يلاحظ المرء خلال الحرب العالمية الثانية كيف كان الموقف الأمريكي المؤيد لقضايا التحرير صريحا وكيف كان حرص الرئيس روزفيلت على وضع موضع التنفيذ لمبدأ «حق تقرير المصير» صادقا وذلك بتوقيعه في سنة 1934 لاتفاق يقضي بتعيين تاريخ الرابع جويلية 1946 موعدا لاستقلال الفلبيين فيكون قد أعطى أحسن مثال للدول الاستعمارية عن نهاية عهد الاستغلال.

ولكن ينبغي ان نميز بين موقف الولايات المتحدة أبان الحرب العظمى وخلال حكم الرئيس روزفيلت الذي انتهى بوفاته في 12 1945، وبين موقفها بعد هذا التاريخ. ذلك أن عوامل أخرى ستتدخل لتعدل الموقف الأمريكي إزاء قضايا الاستعمار والتحرر.

وإذا أخذنا أقطار المغرب العربي كمثال وجدنا أن للولايات المتحدة في شخص روزفيلت دورا واضحا في تنشيط الحركة الوطنية بها واعطائها طابعا جديدا مغايرا للذي من قبل. فمما لا شك فيه ان الطابع «الثوري»

الذي ميزكلا من «بيان الشعب الجزائري» و «أحباب البيان والحرية» هونتيجة للتصريح الأطلنطي الذي يؤكد على «حرية الشعوب» ونتيجة بالخصوص للنزول الأمريكي الانجليزي بالمغرب العربي في الثامن من نوفمبر 1942. فعملية النزول المعروفة «بطورش» كانت في أذهان الشعوب المغاربية وممثليها تعبيرا عن ضعف فرنسا وانهزامها أمام الألمان الذين كانوا محل اعجاب كثير من السكان وعليه فان الآمال أصبحت معلقة على الولايات المتحدة كدولة قوية، حضرت لتنقذ فرنسا من جهة وتحرر من جهة أخرى الشعوب المستعمرة. فعلى هذا الأساس يمكننا فهم تطور عباس فرحات من مطالبته بالاصلاح إلى تأكيده على «الحكم الذاتي» للجزائر، ورفض سلطان المغرب محمد الخامس طلب المقيم العام الفرنسي نوقيس NOGUES بالوقوف في وجه النزول الأمريكي ـــ البريطاني، وتنظيم مقاومة ضد من أسماهـم بالغزاة، معتذرا بأنه ليس هو المستهدف من الحرب؛ كما يروى عنه من ناحية أخرى رفضه لأي اجراء يجعل الخدمة العسكرية الزامية. ويعتبر الوحيد من ممثلي أقطار المغرب الذي حظي بمقابلة الرئيس الأمريكي والتحادث معه سريا في شأن مستقبل المغرب الأقصى بعد الحرب. ويبدو أن السلطان قد وثق في الوعود الأمريكية وفهم منها استعداد الرئيس الأمريكي للاسهام في تغيير الوضع بشكل جذري، وذلك بأنهاء نظام الحماية في المغرب وتقديم مساعدات فنية ومالية له. وكان لموقف السلطان هذا الذكر الحسن في الوسط الشعبي المغربي الذي هب يعبر عن تأييده للملك بينما رأت فيه العناصر الوطنية تعبيرا عن آمالها القومية، مما شجع حزب الاستقلال على نشر بيانه المعروف بتاريخ 11 جانفي 1944.

أما في تونس فقد كان رد فعل الباي والعناصر الوطنية التونسية على النزول الأمريكي الانجليزي (وان لم يتم في تونس بالذات) هو نفس الرد الذي رأيناه عند المغاربة تقريبا بالرغم من قوة الدعاية الألمانية فيها وانسياق الكثير من التونسيين وراء الوعود الألمانية فقد رأى الباي محمد المنصف الذي اعتلى العرش في جوان 1942 في انهزام فرنسا أمام الألمان فرصة ينبغي

اغتنامها لتعزيز سلطته وتدعيم موقفه أمام المقيم العام الفرنسي الأميرال «استيفا ESTEVA» فطالب حكومة هذا الأخير بالمناسبة باستدعائه، كما طالبها بإدخال إصلاحات جذرية على نظام الحماية ذاته هذا في وقت كان فيه محمد شنيق وآخرون على اتصال مستمر بقنصل الولايات المتحدة في تونس حول مستقبل هذه الأخيرة.

لكن أمام الحضور الألماني عسكريا في تونس والترحاب الحار الذي لقيه من طرف الوطنيين الدستوريين ومعهم قسم من التونسيين من جهة، وتعليمات الحبيب بورقيبة (أفريل 1942) من منفاه بفرنسا والتي كانت توصي «بالتأييد اللا مشروط للحلفاء» من جهة ثانية، ومطالبة الجانبين المتحاربين معا بتأييدهما من جهة ثالثة، اضطر القصر إلى تبني سياسة الحياد ولو ظاهريا. ولهذا جاء رد منصف باي على خطاب كل من المارشال بيتان والرئيس روزفيلت تعبيرا عن أمله في أن تبقى تونس بعيدة عن دائرة الصراع.

وكان على حكومة محمد شنيق التي تشكلت في مستهل سنة 1943 بدون موافقة المقيم العام ان تناور بدورها لتفادي الضغوط الممارسة عليها من أطراف عدة (المحور؛ وعود ايطاليا بالحكم الذاتي لتونس؛ نشاط الدستوريين المتشددين؛ دور الأميرال استيفا..) وان كانت سريا مؤيدة للحلفاء.

وعلى أي حال فإذا كان هذا التصرف الصادر عن الباي وحكومته لا يعبر في حقيقته عن موقف رسمي واضح قد صدم الحكومة الفرنسية وأغضب الايطاليين فإنه قد خدم الباي وساعده على أن يصبح في نظر الشعب رجلا وطنيا ورمزا للمشاعر القومية التونسية.

وهكذا كان للجو الذي وفره نزول الحلفاء بشمال إفريقيا وللوعود بحرية الشعوب الصادرة عن الحلفاء والأمريكان بالخصوص وتحت ضغوط

ظروف الحرب ومقتضياتها[1]، دور هام في تنشيط الحركات الوطنية وتقوية آمال سكان بلدان المغرب في التحرر والاستقلال، ولو أن الواقع قد اظهر بأن تلك الوعود كانت ظرفية لا غير، الهدف منها كسب التأييد المعنوي للشعوب المستعمرة واستعمال أراضيها كوسيلة لمحاربة النازية وهزمها[2].

لكن هذا لا يمنع من التسجيل، بغض النظر عما كانت تقتضيه الصراعات وتتطلبه الاعتبارات الاستراتيجية، بان فكرة الرئيس روزفيلت كانت تتلخص في حمل الدول الاستعمارية على منح الاستقلال «لمكتسباتها» عن طريق الأمم المتحدة يوم أن تتبين لهذه الأخيرة أهلية هذه المستعمرات لأن تحكم نفسها بنفسها. وقد كانت هذه الفكرة هي أساس الوثيقة التي تحمل عنوان «تصريح الأمم المتحدة بشأن الاستقلال الوطني» والصادرة عن الوزارة الخارجية le département d'Etat، و التي تمهد لميثاق سان فرانسيسكو، والتي هي في الواقع تتضمن فكرة الحماية الدولية. ومن جملة ما نصت عليه هذه الوثيقة انه يتوجب على كل الدول الاستعمارية ان تتعاون مع شعوب مستعمراتها لتمكنها من استقلالها الوطني وذلك بمنحها تدريجيا الحكم الذاتي قبل تعيين تاريخ حصولها على الاستقلال.

أما بخصوص الأقطار التي عملت الحرب على فصلها عن الدول المستعمرة لها كالهند الصينية وبرمانيا وأندنوسيا فالوثيقة توصى باستقلالها ولا ترى ضرورة إعادتها تحت نظام الاحتلال السابق.

---

(1) من ذلك مثلا ان الوالي العام بيرتون كان لا يرى مانعا، كرد فعل منه على البيان، من ان تصبح الجزائر «دومنيونا».

(2) بناء على ما صرح به روبرت ميرفي Robert MURPHY الممثل الخاص للرئيس روزفيلت لعباس فرحات «من ان اهتمام الولايات المتحدة بأمور إفريقيا محدود»، ولو أنها تؤيد رغبة الشعوب في الحرية. أنظر ابن خدة: أصول أول نوفمبر، ص: 92.

وأمام الطوارىء التي حدثت سواء في المرحلة الأخيرة من الحرب أو بعدها تبين ان نظام الوصاية الدولي الذي دعا إليه روزفيلت لم يعد ممكنا تطبيقه. ولذلك اتفق الثلاثة الكبار في يالطة على تقصير نظام الحماية على الأراضي التي كانت العصبة قد وضعتها تحت هذا النظام من قبل، أو على الأراضي التي أخذت للعدو من جراء الحرب الحالية أو على الأراضي التي تطلب عن طواعية وضعها تحت الحماية. على أن تتطور هذه «المحميات» بناء على رغبة الولايات المتحدة نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال. أما المستعمرات التي أصبحت تسمى «بالأراضي غير الحرة» فيكفيها «الحكم الذاتي» كأقصى تطور لها. هذا في الوقت الذي وضعت جزر الباسفيك التي تشكل «مجالات استراتيجية» تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة بموجب قانون خاص لا يخضعها لأية مراقبة دولية.

لكن تحت تأثير «الحرب الباردة» التي أعقبت الحرب مباشرة اضطرت الولايات المتحدة إلى تعديل موقفها من قضية «انهاء الاستعمار» بإتخاذ سياسة تمزج بين المصالح والمبادىء في غالب الأحيان استرضاء تارة للدول الاستعمارية الراغبة في الابقاء على الوضع الراهن(1). ومسايرة للتيار التحرري(2) في العالم تارة أخرى، مفضلة بعدم اتخاذها لأي موقف نهائي، القيام بدور الموفق بين التيارين الاستعماري والتحرري منذ عهد ترومان. ففي هذا المجال كانت السياسة الأمريكة إذن تحاول ايجاد نوع من التوازن، الأمر الذي عرضها لتهمة ممارستها لسياسة «ذات وجهين» ولنقد كذلك بل وتحامل من الجانبين إذ بينما يؤاخذها ممثلو حركات التحرير على دعمها للدول الاستعمارية (مشروع مارشال) وحتى على التحالف معها في وقت كان

(1) باعتبار أن «المستعمرات» تمثل في اطار الصراع بين الشرق والغرب، حاجزا في وجه انتشار الشيوعية، طالما انها باقية تحت الدول الاستعمارية الأعضاء في الحلف الغربي. وتركها يعني اتاحة فرصة الاستيلاء عليها للشيوعية.

(2) وذلك حسب اتجاه آخر في السياسة الأمريكية يقول بتفويت الفرصة على الشيوعية المساندة لحركات التحرير بتشجيع هذه على إقامة الأنظمة الديمقراطية ببلدانها.

ينبغي استعمال كل نفوذها لحملها على وضع حد للاستعمار، تنحى عليها الدول العظمى باللائمة لكونها تشجع على الثورات في المستعمرات ــ بهدف ان تحل محلها بعد اخراجها منها.

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة كساحة للصراع بين التيارين الاستعماري والتحرري عاملا آخر جديدا كان له الدور الفعال في انهاء الاستعمار. وبالفعل فقد نص ميثاقها المنبثق عن مؤتمر سان فرانسيسكو بخصوص «المشاكل الاستعمارية» وبعد صراعات حادة(1) ومناقشات طويلة زادت مدتها عن شهر ونصف، في فصليه الثاني عشر والثالث عشر على إقامة نظام دولي للحماية، غايته: ترقية السكان سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مع تنمية ثقافتهم، على أن يتم ذلك بموجب اتفاقيات خاصة تسمى «باتفاقيات الحماية» بين الهيئة الدولية والدول الوصية التي أصبحت تعرف «بالمكلفة بالادارة»، وفضلا عن أن على هذه الأخيرة ان تساعد على تطوير محمياتها تدريجيا إلى أن تعود قادرة على الادارة الذاتية أو تتأهل للاستقلال فهي من الآن فصاعدا تعتبر مسؤولة عن طريقة ادارتها لمحمياتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك أمام «مجلس الحماية» وبعبارة أخرى فان الدول الوصية قد أصبحت مقيدة باتفاقيات الحماية التي من جملة ما تنص عليه: قبول الدول المكلفة بالادارة بزيارات دورية لوفود أممية وتحريرها لتقارير سنوية عن الوضع في المحميات وفق نموذج خاص في شكل مجموعة أسئلة.

(1) بين انجليترا وفرنسا والولايات المتحدة من جهة، والصين والاتحاد السوفياتي واستراليا ونيوزيلاندا ومصر وغيرها حول موضوع «نهاية الاستعمار» مع العلم ان ميثاق الهيئة الأممية قد ساهمت في وضعه 51 دولة، من بينها 27 دولة كانت من قبل تحت الاحتلال. وبينما كانت المجموعة الأولى تضع «الحكم الذاتي» كحد أقصى لتطور «المستعمرات» لاعتبارات تحول دون وصولها إلى الاستقلال كالتأخر الذي كانت عليه وكذا افتقارها إلى المصادر الأساسية سواء كانت طبيعية أم بشرية (الاطارات) أو كصغر البعض الآخر، كانت المجموعة الثانية تؤكد على ضرورة تجاوز مرحلة الحكم الذاتي نحو الاستقلال.

هذا عن الأقاليم الخاضعة لنظام الحماية ـــ أما عن «المستعمرات التي تغيرت تسميتها فأصبحت بدورها تعرف «بالأقاليم غير الحرة» فهي موضوع الفصل الحادي عشر من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن التوصيات المتعلقة بهذا الصنف من الأقاليم تتصف بالعموميات ولا تلزم الدول «المكلفة بالادارة» بأي التزام سياسي محدد، باستثناء المادة التي توصيها بتقديم معلومات احصائية ومن باب الاشعار فقط إلى الأمين العام، تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية عن الأقاليم التي هي مسؤولة عنها فإن الأمم المتحدة ستعمل أكثر لصالح «الأقاليم غير الحرة» معتمدة في ذلك على قوة دولية ثالثة بصدد الظهور ستتشكل من مجموعة أمريكا اللاتينية، ومجموعة الدول العربية ـــ الآسيوية والتي ستعرف فيما بعد «بدول العالم النامي».

وقد استندت الهيئة الدولية في تحقيق سياستها المعارضة للاستعمار إلى المبادىء التي انشئت من أجلها والتي من بينها «العمل على ان تتساوى مختلف شعوب العالم في الحقوق وعلى أن تنال حقها في تقرير مصائرها بنفسها». كما اعتمدت على مجلس الوصاية الذي لم تعد فيه الأغلبية للدول الوصية (إذ نصف أعضاء المجلس يمثلون الجمعية في حين يتكون نصف النصف الآخر من أعضاء مجلس الأمن غير المكلفين بالادارة أو الوصاية) للقيام بمهمة المراقبة الدولية سواء في الأقاليم غير الحرة أو في التي تخضع للوصاية.

وهذا يعتبر تطورا واضحا إذا ما تذكرنا بأنه في ظل العصبة كانت لجنة الوصاية تتشكل من موظفين تعينهم الدولة الوصية نفسها. وفضلا عن اتضاح التطور في زوال التسميات القديمة «كالدول الاستعمارية» و «المستعمرات» فإنه يظهر أكثر في ابطال ميثاق الهيئة الأممية لسياستي «الادماج» و «الالحاق» وفي الزامه للدول الكبرى على احترام ثقافات الشعوب المستضعفة.

وإذا كانت قيمة النصوص في مدى ما تحظى به من تطبيق فعلي فان مجموعات الدول المذكورة آنفا والتي وحد فيما بينها الكفاح ضد الاستعمار، قد مارست ضغوطا على الدول الاستعمارية في المحفل الأممي بالتوازي مع تدعيمها للحركات الوطنية بطرق أخرى فيما بعد لحمل مجلس الأمن نفسه على التدخل لحماية «الأمن والسلم»، وبالتالي الضغط بدوره على الدول الكبرى لأنهاء نظام الاستعمار.

وبينما تأسف الدول الغربية لما طرأ على الهيئة الأممية من هيمنة الدول الحديثة العهد بالحرية وهي الصغيرة والمتأخرة عليها، فان هذه الأخيرة تؤاخذ الدول الكبرى على عدم احترامها لحقوق الانسان، مما يعني استمرارها في سياستها الاستعمارية عن طريق المماطلة، وتفسير النصوص وفهم اللوائح الأممية وفقا لمصالحها كاعلانها مثلا في سنة 1947 عن عدم تقيدها بالمادة 73 من ميثاق الهيئة(1) بدعوى انتقال بعض الأقطار الخاضعة لها إلى وضع قانوني جديد(2).

وأمام «هذه الطبيعة الاستعمارية» التي أوضحناها في البداية، عملت هيئة الأمم المتحدة إلى استصدار عدة لوائح تؤكد على احترام حقوق الانسان «كالميثاق العالمي لحقوق الانسان» في 10 من ديسمبر 1948 وكاللائحة بتاريخ 16 ديسمبر 1952 التي توصي دول الأعضاء بالعمل على تحقيق «الحقوق الأساسية للانسان» ثم كان لابد من ظهور «اللجنة الخاصة» (لجنة الاستعلام عن الأقطار غير الحرة ولجنة السبعة عشر (17) والأربعة والعشرين (24) المكلفة بدراسة المعلومات الواردة إليها عن «الأقطار غير

---

(1) التي توصي كما سبق القول بتقديم معلومات عن «الأقطار غير الحرة» في جميع المجالات.

(2) كتحول قطر من الأقطار مثلا من «بلد غير حر» إلى «بلد مشارك» أو «متمتع بحكم ذاتي».

الحرة» واقتراح ما يمكن فعله بشأنها على المجلس، وأهم من اللجنة الخاصة، اللجنة الرابعة للجمعية باعتبارها الجهاز المكلف بتهيئة العمل الخاص بقضايا الاستعمار وعرضه للمناقشة على الجمعية العامة.

وإلى هذه يعود الفضل في استصدار جملة من اللوائح من بينها اللائحة المؤرخة في الثاني من ديسمبر 1949 والتي تستوجب الحصول على المعلومات عن الأقطار غير الحرة وتلزم الدول المسؤولة عنها بتحسين مستواها على جميع الأصعدة. وفي نفس السنة صودق على لائحة سابقة تطالب نفس الدول بتشجيع استخدام اللغات الوطنية واستعمالها كلغات تعليم أساسية في المستويين الابتدائي والثانوي. وبحلول سنة 1954 صدرت لائحة أخرى تسمح للأمم المتحدة بإرسال بعثات «للاقطار غير الحرة» لتقصى أراء سكانها حول الأنظمة السياسية التي يتطلعون إليها.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميدانا لنضال طويل، ومنبر لصراع مرير بين ممثلي الاستعمار وأنصار التحرير حول مفاهيم سياسية وقضايا جوهرية كالجهة التي لها صلاحية اقرار تحول قطر من نظام سياسي إلى نظام آخر جديد، وكمثل المعايير التي على ضوئها يمكن الحكم على هذا البلد بأنه في مستوى الحكم الذاتي أم لا. وقد لعبت اللجنة الرابعة الأممية دورا أساسيا في مواجهتها للدول الكبرى في هذا المجال وجعل ذلك من صلاحياتها بصفتها هيئة أممية أو من صلاحيات محكمة العدل الدولية تمشيا مع المفاهيم السياسية الجديدة العاملة على احلال سياسة المجتمع الدولي محل إدارة الدول الاستعمارية الكبرى، ووفقا للمسار التاريخي هذا توالت اللوائح الأممية مع مطلع الخمسينات تطالب الدول المكلفة بالادارة بتعيين مواعيد محددة للادارة الذاتية أو للاستقلال على غرار ما فعلته الهيئة الأممية نفسها إزاء البلدان والأقاليم التي أوكلت إليها إدارتها وهي ليبيا والصومال واريتيريا فبلائحة منها بتاريخ 21 نوفمبر 1949 تقرر منح الاستقلال لليبيا في أجل لا يتجاوز فاتح جانفي 1952، وان يمنح الصومال نفس الشيء بعد وضعه

بدءا من 1950 تحت مسؤولية ايطاليا لمدة عشر سنوات. أما اريتيريا فقد الحقت بمملكة اثيوبيا في اطار اتحاد فيذرالي بتاريخ 15 سبتمبر 1952.

وإذا كانت هذه السابقة تدل من جهة.على عزم الأمم المتحدة على وضع حد للاستعمار وانهائه، مما يعزز ثقة حركات التحرير في العالم فيها، فهي من جهة أخرى تشكل بادرة أمل مشجعة لاقطار المغرب العربي بالخصوص للتخلص من الاستعمار الفرنسي. وهذا ما يفسر عناية حركات التحرير فيها بشكل أكثر بموضوع عرض قضاياها على الهيئة الأممية في مطلع الخمسينات.

الأثر التحرري للحرب العالمية الثانية

يروى كوردال هول CORDELLHULL كاتب الدولة الأمريكي للخارجية في عهد روزفيلت ومن بين مؤسسي هيئة الأمم المتحدة (جائزة نوبل للسلام في 1945) في مذكراته: «بأنه هو ورئيس الولايات المتحدة وكل أعضاء الحكومة كانوا يتمنون الحرية لكل الشعوب التابعة للاستعمار، بالحاح؛ ويرجونها لها في أقرب الآجال الممكنة. لقد كان سلوكنا تجاه الفيلبين قد أعطى حسب اعتقادي أحسن مثل للطريقة التي يمكن أن تتصرف بها دولة ما تجاه مستعمرة أو ملحقة من ملحقاتها وذلك بالتعاون معها لاعدادها إلى نيل استقلالها. لقد أعطينا هنا أجمل مثل لكل الدول الأخرى ولملحقاتها كذلك[1].

المادتان الثالثة والرابعة من ميثاق الأطلنطي

في 14 أغسطس (أوت) 1941. أصدر الرئيس روزفيلت ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بيانا يعرف بميثاق الأطلنطي|شرحا فيه أهدافهما من الحرب وأعلنا فيه بعض المبادئ الأساسية لبلديهما. ومما جاء في هذه الوثيقة الهامة من الحرب الثانية أن البلدين...

...**المادة الثالثة:** يحترمان الحق الذي لكل شعب لأن يختار شكل الحكم الذي يروق له العيش في ظله، ويعبران عن رغبتهما في إرجاع حقوق السيادة وممارسة الحكم بحرية إلى الذين حرموا منها بالقوة.

المادة الرابعة: وسيجدان لتمكين كل الدول، صغيرها وكبيرها، المنصورة منها والمقهورة من الحصول على المواد الخام، وتوفير المساواة فيما بينها في المعاملات التجارية الضرورية لازدهارها الاقتصادي.

(1) هذا تصريح له بتاريخ 20 نوفمبر 1942. مذكرات. الجزء الثاني. ص: 1491.

«Il ne fait pas de doute pour sommes personne que nous mettons en oeuvre toutes les forces dont nous somes capables afin de libérer les nations du joug de l'oppresseur, que nous nous battons pour permettre aux peuples de progresser en se gouvernant eux mêmes et pour instituer cette grande fraternité humaine qui, seule, pourra rendre la pai x et la prospérité».

Déclaration de CHURCHILL à Londres le 9 novembre 1940

«Cette guerre est une guerre de libération. La guerre dont j'ai été le témoin sur toute la surface du globe, est pour employer l'expression de M. Staline, une guerre de libération.

C'est, à mon avis, ces deux aspects de la victoire qui forment la pierre de touche de notre bonne foi dans cette guerre; je crois qu'il faut les inclure tous les deux dans l'idée de la liberté pour laquelle nous nous battons. Sans cela, je suis certain que nous ne gagnerons pas la paix et je ne suis pas certain que nous gagnerons la guerre.... J'ai voyagé dans treize pays; j'ai vu des royaumes, des Soviets, des Républiques, des zones sous mandat, des colonies, des dépendances; j'ai vu une varité incroyable de moeurs, de façon de gouverner, dêtre gouverné. Mais j'ai trouvé certaines choes communes à tous les pays que jai visités et à tous les individus moyens avec qui j'ai causé.
Tous veulent que les Nations Unies gagnent la guerre .

Wendell Wilkie — Le monde est un
Cité par Messali Hadj — Appel aux Nations Unies — Paris S.D.

اعلان المطالبة بالاستقلال
(في 11 يناير 1944)

ان حزب الاستقلال الذي يضم الحزب الوطني السابق وشخصيات حرة حيث ان الدولة المغربية تمتعت دائما بحريتها وسيادتها الوطنية وحافظت على استقلالها ثلاثة عشر قرنا إلى أن فرض عليها نظام الحماية في ظروف خاصة.

وحيث أن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هو إدخال الاصلاحات التي يحتاج إليها المغرب في ميادين الادارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربي التاريخية ونفوذ الملك.

وحيث أن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبنى على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية، ومنها جيش من الموظفين الذي لا يتوقف المغرب الا على جزء يسير منه، وانها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد.

وحين ان الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها.

وحيث أن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة.

وحيث ان الظروف التي يجتازها العالم هي غير الظروف التي أسست فيها الحماية.

وحيث أن المغرب شارك مشاركة فعالة في الحروب العالمية بجانب الحلفاء وقام رجاله أخيرا بأعمال أثارت إعجاب الجميع في فرنسا وتونس وصقلية

وكورسيكا وايطاليا، وينتظر منهم مشاركة أوسع في ميادين أخرى وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها.

وحيث أن الحلفاء الذين يريقون دماءهم في سبيل الحرية اعترفوا في وثيقة الأطلس بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، واعلنوا أخيرا في مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذي بمقتضاه يزعم القوى حق الاستيلاء على الضعيف.

وحيث أن الحلفاء أظهروا في شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الاسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها فيها من هو دون شعبنا في ماضيه وحاضره.

وحيث أن الأمة المغربية التي تكوّن وحدة متناسقة الاجزاء تشعر بمالها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب، وتقدر حق قدرها الحريات الديموقراطية التي يوافق جوهرها مبادىء ديننا الحنيف والتي كانت الأساس في وضع نظام الحكم بالبلاد الاسلامية الشقيقة.

1 ــ فيما يرجع للسياسة العامة:

يقرر:

أولا ــ أن يطالب أولا باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدي سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده.

ثانيا ــ ان يلتمس من جلالته السعي لدى الدول التي يهمها الأمر الاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه ولتوقيع اتفاقيات تحدد ضمن السيادة المغربية ما للأجانب من مصالح مشروعة.

ثالثا ــ ان يطلب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح.

2. ـــ فيما يرجع للسيادة الداخلية:

رابعا ــ ان يلتمس من جلالته ان يشمل برعايته حركة الاصلاح التي يتوقف عليها المغرب في داخله، ويكيل لنظره السديد أحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الاسلامية بالشرق، تحفظ فيه سائر عناصر الشعب وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع. والسلام.

66 توقيعا على العريضة
من تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب لعبدالكريم غلاب
الدار البيضاء 20 أفريل 1976

COMMENT EST NE LE MANIFESTE (10 FEVRIER 1943)

"Et, durant cent ans, on assiste à ce paradoxe : l'Algérie est française, mais ses habitants, à l'exception de la petite minorité européenne, ne le sont pas...

"Cependant, l'avènement du Front populaire en 1936 fait naître une lueur d'espoir. Un projet de loi, le projet Blum-Viollette, est déposé par le gouvernement sur le bureau de la Chambre. Ce projet incorpore dans le collège électoral des citoyens français un certain nombre de musulmans choisis parmi les diplomés et les fonctionnaires, sans abandon de leur statut personnel.

D'ajournement en ajournement, de promesse en promesse, de conférence ministérielle en conférence ministérielle le projet finit par être abandonné par ses propres auteurs. Les Musulmans s'aperçurent que les colonialistes tenaient les avenues du pouvoir et que les ministres eux mêmes ne pouvaient rien contre leur incompréhension et leur dictature.

En 1938, le Président Daladier, opposa une fin de non recevoir à la délégation musulmane venue lui rappeler les promesses du gouvernement. Aux observations du regretté Cheikh Ben Badis il rétorqua "la France avait des canons et des avions pour défendre son Empire colonial..."

"A l'armistice de juin 1940, le Musulman rentre chez lui, attend et observe. Et voici ce qu'il lui est donné de constater :

a) Il n'est plus question des revendications des Musulmans. Pire : Le gouvernement de Vichy frappe les indigènes israélites en abrogeant le décret CREMIEUX. Il les ramène à la condition des indigènes musulmans c'est-à-dire à celle des sujets". C'est l'égalité et le nivellement par le bas. Le Musulman en conclut que la "citoyenneté française" octroyée à l'indigène dans les colonies est une franchise politique précaire et révocable....

b) Les colonialistes réactionnaires avaient voulu faire croire aux autochtones que, si le projet Blum-Violette n'avait pas abouti, c'était parce que les "démocrates" avaient pratiqué avant l'heure, le "double jeu" pour le faire échouer....

c) Les tenants de la "souveraineté française" ceux qui avaient interdit aux Musulmans l'entrée de la cité française au nom de la culture gréco-latine et d'un patriotisme farouche qui n'admettaient pas le partage au pouvoir, sont les premiers à offrir à l'Allemagne hitlérienne leur collabora-

tion...Ils envisagent avec les racistes allemands un "condominimum" en Algérie...La trahison des mercantis est démasquée. Leur "souveraineté française" et leur "patriotisme" sont désormais appréciés à leur juste valeur.

d) Les radios de Londres, de Paris, de Washington, de Moscou multiplient leurs causeries et contribuent puissamment à parfaire l'éducation politique des continents colonisés. L'Algérien musulman voit se développer, partout dans le monde, le concept du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. Les ondes radiophoniques lui apportent les échos de la charte de l'Atlantique. le régime colonial est dénoncé par toutes les Nations-Unies. De tout les côtés, on promet aux hommes la liberté et l'égalité.

Et comme tous les peuples asservis, le peuple d'Algérie prend conscience de sa personnalité et ne conçoit plus de solution au problème de sa libération que dans le cadre naturel de la "patrie algérienne".

e) Le débarquement des Anglo-Américains en Algérie le met au contact d'autres réalités. Il constate que, sur le plan de la technique moderne, tout est relatif. L'Europe, si puissante par rapport à l'Afrique, demeure à la remorque de l'Amérique.

Il voit aussi un autre aspect du machiavélisme des hommes d'argent. Les collaborationnistes troquent leur francisque contre la croix de Lorraine avec une facilité qui n'a d'égale que leur égoïsme sordide. Chacun veut s'installer à la bonne place et se servir. Au diable les principes et les scrupules de conscience!

Ces grands évènements et ces petits faits ont contribué à éclairer et à faire évoluer les moins avertis des peuples colonisés. En 4 années les Algériens ont appris beaucoup plus qu'en un siècle. Un immense changement s'est produit...

Ferhat Abbas Du Manifeste à la R. Algérienne

Alger Juillet 1948

Mémoire adressé par le Secrétaire Général du Parti Libéral du Destour Tunisien au Résidant Général de France à Tunis

LE PROBLEME TUNISIEN

Plus de deux mois se sont écoulés depuis que les forces alliées ont libéré le territoire tunisien des Germains et du Fascisme. Et pourtant l'atmosphère politique ne s'est pas éclaircie. Au contraire, elle reste chargée, entre le peuple tunisien et l'autorité et, malgré ses efforts le Résident général, le général Mast, n'est pas parvenu à «résoudre».

A cette situation il y a des causes éloignées que sont venues compliquer et accroitre le «chaos» du 9 avril 1938 et ses conséquences; la guerre, l'occupation allemande, enfin d'injustes représailles après la victoire des alliés.

Ce qui à la base de la crise actuelle et à quoi beaucoup de Français ne portent pas attention, ou ne veulent pas porter attention, c'est que si la victoire alliée a écarté de nous définitivement la menace fasciste, elle nous a, par contre, ramenés aux erreurs de l'ancienne politique et de cette politique d'assimilation (on peut lire aussi : d'annexion, d'absorption, d'intégration). Et dont M. VINNOT avait précédemment dénoncé les défauts.

Cette politique a donc été rétablie, avec ce qu'elle comporte fatalement d'asservissement et de contraintes chaque fois qu'elle se heurte à une résolution infléxible de se défendre et de résister.

Cette politique n'est pas née de ce jour. Nous constatons, qu'elle remonte à très loin - Un malentendu essentiel a dominé les relations franco-tunisiennes, du jour de l'établissement du protectorat.

Le peuple tunisien et l'élite de ses enfants pensaient que l'ère nouvelle les conduirait à un progrès qui mettraït la Tunisie à même d'aller rapidement vers l'affranchissement et, qu'au régime de la tutelle, le substituerait un autre système basé sur la libre association de deux peuples dont la position géographique et la longue vie en commun constituent la plus

solide garantie de leur solidarité. Mais les responsables de la politique française ont, du premier jour aiguillé le Protectorat vers l'exercice effectif de l'autorité française (vers l'administration directe) ayant pour fins obligatoires l'absorption du gouvernement tunisien et l'annexion de la Tunisie à la France. Et pour bien éclairer la situation, j'établirai un parallèle entre l'évolution du Protectorat anglais en Egypte et du Protectorat de France en Tunisie. Cette comparaison est édifiante, car le Protectorat s'est, à peu près à la même époque, et pour les mêmes considérations économiques et stratégiques, étendu à deux pays, semblables par la langue, la culture et la civilisation. Et, tandis que le Protectorat anglais conduisait l'Egypte à son autonomie, dans l'orbite de l'Empire britannique, celui de la France tendait à entrainer la Tunisie vers un statut colonial où le résident général, agent d'exécution de la France, est devenu un monarque détenant seul le pouvoir puisque détenant à la fois, les pouvoirs dévolus à la nation protectrice et ceux qui, aux termes mêmes des traités intervenus, étaient laissés au gouvernement protégé.

L'orientation prise, ici par le Protectorat a naturellement engendré un esprit national décidé à lutter et combattre pour l'existence du pays. Et cet esprit s'est, à l'issue de l'autre guerre, concentré en un **parti** organisé qui est «le Parti du Destour». Depuis cette époque, l'histoire de la politique tunisienne - si nous en retranchons quelques périodes très courtes - n'a enregitré que la lutte de l'autorité contre le Destour considéré comme l'ennemi n° 1, non parcequ'il voudrait comme le prétendent certains «jeter les Français à la mer», mais en raison de ce que, par son action sur le peuple, il s'est dressé et a mené une lutte efficace contre les actes des autorités du Protectorat tendant à détruire la personnalité du peuple tunisien et à l'absorber au mépris des accords. Cette action s'est manifesté par la revendication pour le peuple tunisien de cette personnalité avec une part plus prépondérante dans la direction des affaires du pays et aussi par la lutte contre l'injustice et l'arbitraire.

La guerre actuelle a été une formidable expérience et une épreuve supprimant tout doute :

Tandis qu'on n'a pu voir en Egypte, le mouvement populaire opter spontanément et sans hésiter, pour l'assistance à la Grande Bretagne, en **raison de sa compréhension des avantages retirés par l'Egypte, les masses popu**laires parvenues au comble de l'amertume et de la rancœur, en raison des rigueurs, de contraintes et d'excès s'exerçant sans pitié, ni miséricorde nous avons vu, dis-je ces masses populaires se prêter complaisamment aux

manœuvres allemandes qui avaient libéré des prisons de la Tunisie tous les destouriens et élargi leurs camps de prisonniers, en France, tous les chefs destouriens.

Les chefs du Parti, se sont néanmoins refusés à se faire les instruments des ennemis de la France. Quant à l'attitude prise par les masses populaires pendant le séjour de l'ennemi, bien qu'elles n'en eussent pas la responsabilité, elle a suffi pour déterminer les Français à exercer contre elle après la victoire des alliés des représailles s'inspirant à nouveau de la politique du 9 avril 1938, politique d'arbitraire et d'injustices, politique responsable de toutes les calamités qui ont atteint ce pays. Et cette politique se poursuit ainsi dans le pays de Lebeau avec cette remarque toutefois que cette fois-ci l'oppression s'exerce contre les Destouriens comme à l'égard du souverain du pays, notre seigneur Mancif Bey et de certaines personnalités de la bourgeoisie, connues antérieurement pour leur loyalisme à **l'égard des autorités du Protectorat et leur «conformisme» vis-à-vis d'elles.**

La situation a atteint en juin-juillet 1945, un degré d'irritation tel que nous n'exagéreront pas en répétant ce qu'a dit un contrôleur civil, à savoir que 90 % des Tunisiens sont devenus absolument hostiles au maintien de l'autorité de la France en Tunisie.

Le général MAST qui mérite d'en être félicité, s'est aperçu qu'on ne pouvait rien édifier de durable sur la vengeance et il s'est efforcé de trouver cette facheuse page d'histoire dans laquelle les Tunisiens ne sont pas seuls fautifs. Il a donc effacé ce qu'il a pu d'un passé chargé de malentendus et de rancunes.

Il a dissipé pas mal de nuages et de brouillards qui obscurcissaient l'atmosphère et celle-ci s'est éclaircie dans une mesure qu'il ne faut pas sous estimer. Mais l'atmosphère ne s'est pas complètement dégagée. Le général Mast dans un discours de Gafsa a dit très haut «le passé est mort» mais des restes assez vivaces de la politique d'oppression subsistent encore.

Notre seigneur Mouncif Bey demeure en exil et cela affecte les relations franco-tunisiennes, dans une mesure que l'on ne peut imaginer. Sa personne a groupé les sentiments des masses populaires et les intérêts de la bourgeoisie et il en est résulté dans les cœurs une tristesse que l'attitude de la Résidence et son refus de réaliser aucune réforme substantielle ne font qu'accroître.

Notre souverain actuel Amin Bey qui n'est pas responsable de la destitution de son cousin et a fait tout ce qu'il a pu pour s'acquitter des devoirs de sa charge, en des circonstances difficiles, est tellement affecté de cette situation qu'il s'est abstenu d'honorer de sa présence, comme il est d'usage, le cortège organisé pour les fêtes du Mouloud.

«La question de Mouncif Bey, il convient de le dire, est la préoccupation qui restera troubler la vie du Protectorat jusqu'au jour où après s'est rendu compte exactement des choses, la France décidera de prendre à l'égard de notre souverain martyr une mesure commandée par l'équité la plus élémentaire et un sens politique élevé. Et si cette mesure intervient elle ne sera pas interprétée comme un signe de faiblesse de la part de la France, mais au contraire, celle-ci en retirera des avantages en ce sens qu'elle s'attirera une part des sentiments d'affection portés (par la masse) a Mouncif et que lui ont valu ses épreuves. Les milieux touchant de très **près à la Résidence ont rectifié l'erreur commise le 8 mai par la force oppres**sive à l'égard de Mouncif Bey lorsqu'elle l'a **accusé** de collaboration avec les gouvernements de l'Axe. Ces milieux ont reconnu qu'en réalité il n'a commis d'autre faute que de s'abstenir d'obéir et de se soumettre comme à l'habitude aux ordres de l'autorité française, en l'occurence de se soumettre aux ordres de l'Amiral.

Avec l'affaire de Mouncif Bey, et celle de tous les individus qui ont été jugés, après la victoire des alliés par les tribunaux militaires, sans examen sérieux, il convient d'évoquer celle de 20 Destouriens détenus à Lambèse, formant le reliquat des victimes de l'oppression instaurée par la politique du 9 avril, à l'égard du «nouveau Destour». Enfin nous n'oublierons pas une autre affaire, ne remontant guère à plus d'une semaine, celle **de Mohamed HEDRA et Ali KAHIA, deux personnalités envoyées en rési**dence forcée à Tozeur, en raison de leur attachement à Mouncif Bey.

Nous devons d'autre part, souligner que le général MAST ne s'est pas borné à s'efforcer de mettre un frein à l'arbitraire et à l'oppression, il s'est employé ainsi à remédier à une situation qui après six mois d'occupation par l'axe, s'avère bien difficile à redresser.

Mais là aussi, il ne parvient pas au but qu'il s'est proposé:

1°) parce qu'il a vu la protection d'intérêts et d'appêtit par tout Français, hélas, s'employer par tous les moyens à contrecarrer son action.

2°) parce qu'il n'a rencontré de la part des masses populaires tunisiennes que l'opposition, disons plutôt si vous le voulez qu'il n'a rencontré de leur part que raisons de leur prêter de mauvais desseins. Cette attitude des masses populaires a pour cause de faire qu'elles demeurent soumises aux lois répressives du 9 avril, cependant que dans le même temps d'autres jouissent de toutes les libertés démocratiques : liberté de presse, liberté de réunion etc...

La mise à l'index et à l'écart du mouvement destourien, mouvement qui a montré sa vitalité dans une lutte de cinq ans contre la tyrannie et l'arbitraire, n'offre pas la possibilité de voir se produire un changement profond susceptible de porter le peuple tunisien à former bloc derrière le Résident général et à apporter une contribution sérieuse à l'effort de guerre de la France.

Chacun dit à l'autre que la France ne cessera pas d'opprimer les patriotes Tunisiens; que le peuple tunisien n'a gouté une liberté relative que durant l'occupation allemande, que la liberté de parole a été «ligotée après la victoire des démocraties en Tunisie».

Erreurs que tout cela car il est évident que lorsque les Allemands ont conféré des libertés aux Tunisiens affiliés au mouvement national, c'est avec l'arrière pensée de créer une situation profitable pour eux, car les nazis se sont moqués de toutes les libertés en Allemagne même, dès leur accession au pouvoir.

Il faut accorder aux dirigeants du Parti qu'ils ne se sont bercés d'aucune illusion à cet égard et qu'ils ne se sont pas du tout laissés prendre à la manœuvre allemande bien séduisante, quoique grossière. Mais les évènements contre lesquels on ne pouvait rien. La situation et ses causes profondes nous ont enlevé toutes armes et nous ont dominés sans que nous puissions agir pour contrarier le cours des sentiments et des évènements.

C'est pour cette raison que nous avons éprouvé une joie sincère lorsque nous avons vu le Résident général «stopper» la politique d'oppression et lorsque nous avons pris connaissance, au même moment des déclarations officielles faites tant par le général DE GAULLE que p . le général CATROUX, relativement à la politique d'annexion, et de force la politique s'opposant à toute critique pour l'adoption d'une politique d'affranchissement progressif, qui, conduite avec sincérité et loyauté, aurait pour effet de ramener le cœur des Tunisiens à l'amour de la France.

Et nous nous sommes employés à amener nos partisans à se contenter de ce que nous nous contentions nous mêmes, déployant tous nos efforts pour délivrer l'esprit de masses qui y avaient été versés, masses que les dernières persécutions avaient éloignées d'une façon bien dangereuse pour la France.

Mais la résidence ne s'est pas contentée de ne pas nous encourager dans notre action pour la manifestation de la vérité et pour clarifier l'atmosphère. Bien mieux par l'intermédiaire de la direction des affaires politiques, elle m'a convoqué et signifié qu'elle m'interdirait de quitter la capitale. En d'autres termes, j'étais mis en résidence forcée en un lieu déterminé.

Et cela est de nature à effacer la conviction que nous nous étions faits, que certaines personnalités politiques responsables du cabinet diplomatique avaient vaincus ce qu'elles éprouvaient de secrètes et lointaines rancunes à l'égard du Destour en voyant le peuple tunisien se débarrasser des impressions trompeuses laissées par l'action perfide de l'ennemi pour s'unir de cœur et matériellement à la France qui se plonge aujourd'hui dans une lutte pleine d'alias et de difficultés.

Chaque fois que nous avons entrepris une action importante, nous avons trouvé devant nous quelque chose faisant naître la méfiance à l'égard du mouvement national tunisien et nous nous sommes heurtés notamment à cette politique stupide source de violence et d'injustice reposant sur la haine et l'hypocrisie, comme sur le recours aux plus méprisables offenses.

C'est ainsi que se crée l'irritation et que se trouve retardé ce rapprochement que nous prêchons d'une âme sincère. L'atmosphère n'est empreinte que de ce qui peut conduire au désespoir et à la tension de la situation en ce qui concerne tant les relations entre la Résidence et le Palais qu'entre le Destour et la Résidence et entre le Palais et le peuple. Et dans une telle atmosphère où règnent le mécontentement général et les malentendus les brouillons ont tout loisir de faire aller les choses au gré de leurs intérêts et de leurs méprisables appétits. De tout cela il résulte que les mesures prises par l'autorité du Protectorat n'engendrent hélas que rancunes, difficultés et faits auxquels on ne s'attendrait pas.

Si pareille situation durait, cela nous conduirait sans aucun doute et nous avons connu en la matière une première et une deuxième expérience

toutes deux douloureuses à une ère où à nouveau dominaient l'oppression et l'arbitraire. Or, il n'est pas de l'intérêt de la France d'étaler devant les alliés et devant un monde arabe en pleine effervescence, les méfaits d'une politique coloniale condamnée à sa fin par les nouveaux manquements aux principes de la justice et de liberté, auxquels elle s'est laissée aller; principes à cause desquels le 1/3 du monde-civilisé a été plongé dans les horreurs de la guerre, principes qui ont inspiré les patriotes Français dans leur lutte contre la domination nazie.

Et voici qu'il semble que la nouvelle France veuille rester attachée aux erreurs de la politique d'absorption, or nous considérons nous et de nombreux Français pleins de loyauté avec nous que l'heure est venue pour l'autorité du Protectorat de trouver un terrain d'entente avec le mouvement national dans le cadre des accords en vigueur et des déclarations faites par les généraux DE GAULLE et CATROUX.

Il est nettement apparu que la politique de l'autorité française actuelle a échoué et qu'elle ne saurait être poursuivie sans de sérieux dangers. Il convient donc que soient associés aux responsabilités du pouvoir. Les dirigeants du parti libre du Destour qui n'a pas montré seulement sa force agissante et son activité intense, mais a fait preuve aussi de vues saines, d'esprit critique et d'une juste appréciation de ce que commandait la situation chaque fois que la France s'est abstenue de le traiter en ennemi.

Point n'est besoin de changements considérables, un simple retour à l'esprit des traités suffit.

Il conviendrait maintenant, et nous sommes dans l'attente de ce qu'apportera demain, de réaliser une chose offrant, seule, la possibilité d'un retour à la confiance. Il s'agit de faire cesser les persécutions dont reste menacé le Destour par l'abrogation des textes qui au lendemain du 9 avril 1938 ont rompu tous liens entre les autorités du Protectorat et le Destour. En faisant jouir le Destour des règlements s'appliquant à tout le monde et des libertés accordées à tous les autres partis en agissant dans le cadre de la loi, l'autorité pourra créer une atmosphère favorable à l'adoption d'une politique d'association reposant sur une confiance mutuelle et une compréhension parfaite des choses des deux côtés.

Quant au programme gouvernemental que nous pouvons soutenir il ne nécessite pas un long examen.

Les nécessités inpérieuses de la guerre et les incertitudes qui subsistent quant à l'état de choses à venir dans le monde, interdisant au sage de se lancer dans des réformes profondes, quant à la structure gouvernementale en Tunisie. Certes les Français sont excusables, si sans arrière pensée, ils s'abstiennent d'innovation hatives dont les résultats appartiendraient au domaine de l'inconnu.

Le programme (dont il est question plus haut) peut s'exposer succinctement par les points fixés dans chacun des paragraphes suivants :

1 — Clarification de l'atmosphère par une amnistie générale en faveur de tous les détenus politiques;

2 — Abrogation de toutes les lois d'exception;

3 — Annulation des réformes à porter hativement à l'organisation administrative, après la liberté de la Tunisie;

4 — Création d'une commission des réformes chargée :

a) d'élaborer les réformes touchant aux assises fondamentales de l'organisation administrative;

b) d'établir une constitution réservant les droits (de regard) du peuple dans les domaines financier et législatif et ceci dans le cadre des prérogatives conférées à la France, par les accords de Protectorat.

5 - Accessibilité à tous les emplois pour les Tunisiens;

6 — Extension des pouvoirs administratifs de ....., de telle sorte qu'il exerce une autorité effective en fonction des responsabilités reposant sur lui.

7 — Augmentation du nombre des chefs des circonspictions;

8 — Application de sanctions sérieuses aux fonctionnaires prévaricateurs ou concussionnaires après attribution à tous détenteur de fonctions d'autorité d'un traitement répondant à ses besoins normaux;

9 — Révision des traitements et salaires nettement inférieures à la normale.

10 — Réalisation de réformes sociales, ayant pour effet de protéger la main-d'œuvre et l'artisanat (libertés syndicales - charges de famille - assemblées techniques - inspection du travail);

11 — Aide aux cultivateurs et aux coopératives agricoles.

12 — Programme de politique rurale plus large et application de programme de l'hydraulique;

13 — Octroi progressif aux Tunisiens de l'enseignement obligatoire de la langue arabe.

Il n'y a pas d'inconvénient à ce qu'un délai limité à cinq ans soit envisagé pour l'application de ce programme, pour permettre de supporter les charges résultant des réformes qu'il comporte et assurer sa réalisation méthodique.

Il convient d'ailleurs de noter que la plupart des points de ce programme ont été réalisés ou sont en voie de l'être.

Il ne s'agit donc pas, pour le Résident de réaliser un nouveau programme, mais il lui faut créer une atmosphère de confiance et de collaboration effective, c'est dire une atmosphère qui dispose les masses tunisiennes à prêter leur concours à la réalisation de ce programme.

Mais si l'on s'entête à persister à créer des difficultés aux Tunisiens pour les empêcher d'arriver à la prospérité à laquelle ils aspirent et cela contre leur volonté et avec l'assentiment du Résident général actuel, si en outre on veut se passer de la collaboration des dirigeants politiques qui ont acquis la confiance des masses, le Résident se privera là d'une aide utile et d'un concours puissant.

Au lieu de ne rencontrer qu'opposition et méfiance de la part des patriotes, traités en ennemis, le programme présenté aujourd'hui par le Résident général aurait été accueilli favorablement par l'ensemble du peuple tunisien, si le Résident général l'ayant suggéré, le soin de le réaliser en aurait été confié à un gouvernement national investi de la confiance des masses; en d'autres termes s'il était présenté, dans la véritable réforme prévue par les traités de Protectorat.

Telles sont les réflexions inspirées par les circonstances à un patriote tunisien qui a beaucoup souffert de l'esprit partisan et de la méfiance témoignée vis-à-vis d'un homme qui n'est point un ennemi de la France, contrairement à ce qui a été dit à ce sujet, contre un homme que n'animent ni des considérations d'ambition, ni la recherche de profits personnels mais qui a l'unique souci de servir son pays et de le soustraire à la tirannie d'un colonialisme qui lui a fait beaucoup de mal, sans profit pour la France.

Et si mon mémoire blesse certains esprits, nul ne peut nier la clarté, la sincérité et la loyauté.

Le 28 mars 1944 - Le S.G du Destour.

أهم مراجع هذا الكتاب (ترتيب أبجدي)

1 ـــ الكتب بالعربية أو المترجمة إليها:

ـــ جوليان (شارل أندري) المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة ـــ تونس، بدون تاريخ.

ـــ جوليان (شارل أندري)، إفريقيا الشمالية تسير ـــ ترجمة منجى سليم وآخرون، تونس 1976.

ـــ رومان (رولان) مهاتما غاندي، ترجمة عمر فاخوري، بيروت 1981.

ـــ شاكر (محمود) وياغي (اسماعيل أحمد) تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج1، الجناح الآسيوي، الرياض 1984.

ـــ غلاب (عبدالكريم) من تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب ـــ الدار البيضاء 1976.

ـــ فجر التاريخ الأفريقي الأمبابي، الدار القومية للطباعة والنشر. بدون تاريخ.

نهرو (جواهرلان) لمحات من تاريخ العالم، ترجمة لجنة من الأساتذة، بيروت 1981.

ـــ رسائل نهرو إلى ابنته أنديرا، ترجمة أحمد بهاء الدين (كتاب الهلال ـــ مارس 1966).

2 الكتب بالفرنسية:

ABBAS (Ferhat):
Le jeune algérien - Paris 1981. (U.D.M.A) Du Manifeste à la République algérienne. Alger, 1948.

AGERON (Ch. Robert):
L'anticolonialisme en France de 1871 à 1914. P.U.F. 1973.
La décolonisation française. Paris 1991.
Jacques Thobie et autres — Histoire de la France coloniale. Paris 1990.

Grimal (Henri):
La décolonisation de 1919 à nos jours. Bruxelles, 1985.

HOCHI-Mnh:
Ecrits 1921 - 1960.

LYAUTEY (Pierre):
Lyautey l'Africain — Textes et lettres 1919 - 1925 T.IV. Paris 1957.

MESSALI (Hadj.):
Appel aux Nations Unies - Paris, D.

PERVILLE (Guy):
L'Europe et l'Afrique de 1914 à 1974 - Paris 1994.

ROSSI (Pierre):
La Tunisie de Bourguiba - Tunis 1967.

محتويات الكتاب

انجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية . بن عكنون
الجزائر

www.opu-dz.com
9789961002377
رقم النشر: 4196